

العدد ٦٩
أيار ٢٠٢٢

النشرة الهجرة القسرية

أزمة المناخ والنزوح:
من الالتزامات إلى العمل



الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية هي منبرٌ للأخذ والعطاء في الخبرة العمليّة والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً ومن يُعْمَلُ معهم. وتصدّر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي بجامعة أكسفورد.

أسرة النشرة

ماريون كولدري وأليس فيليب
(المحرران)
مورين شونفيلد
(مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إيس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International
Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف: +44 (0)1865 281700

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

ليس بالضرورة أن تستوي الآراء الواردة في أعداد نشرة الهجرة القسرية هي وآراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين أو آراء جامعة أكسفورد.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. ولزيتيد من المعلومات في حقوق الطبع، انظر هذه الوصلة:
www.fmreview.org/ar/copyright



ISSN 1460-9819

التصميم:

Art24
www.art24.co.uk



من المحررين

مع صدور أحدث تقرير عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي أطلق أقوى التحذيرات حتى الآن؛ فإن هذا الإصدار من نشرة الهجرة القسرية FMR يثّح جميع الجهات الفاعلة على التعاون في المهمة العظيمة المتمثلة في معالجة آثار أزمة المناخ على تنقل الإنسان.

لقد جرى التعهد بالعديد من اللإتزامات وصُمّمت أطر للعمل على مدى السنوات الأخيرة، إلا أننا، وفق ما يقول أحد المؤلفين الرئيسيين: «لم تتمكّن بعدُ من تغيير المسار». فنحن نعلم جميعاً أن العمل مطلوب بشكل عاجل، ويتضمن هذا العدد من المجلة العديد من الأمثلة على كيفية الانتقال من اللإتزامات إلى العمل. وقد كان فحوى العلاقة بين تغير المناخ من جهة والنزوح من جهة أخرى هو محل تركيز العديد من الأعداد السابقة من نشرة الهجرة القسرية - نشرة الهجرة القسرية ٣١ و٤٩ و٦٤ - التي يمكنك قراءتها على موقعنا على الإنترنت على الرابط www.fmreview.org/ar/issues

ويشمل هذا العدد أيضاً ثلاث مقالات «عامة» حول مواضيع أخرى، وهي: مؤشر المرأة والسلام والأمن؛ والحوالات النقدية للسوريين في تركيا؛ والحاجة إلى نهج يراعي حجم الصدمات في توفير مراكز إيواء اللجوء في المملكة المتحدة.

تتوفر هذه المجلة مع موجز المحررين المرفق بها (الذي يقدم ملخصاً لمحتوى العدد، بالإضافة إلى قائمة بالمقالات مع روابط الويب) عبر الإنترنت على www.fmreview.org/climate-crisis. يرجى مشاركتها على نطاق واسع، بما في ذلك الطبعات العربية منها والفرنسية والإسبانية. تابعنا على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيسبوك ولينكد إن) لتلقي الإشعارات عند توافر إصدارات اللغات الأخرى.

نود أن نشكر المناهين الذين يدعمون هذا العدد من المجلة على وجه التحديد، وهم: وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية • ومركز مراقبة النزوح الداخلي بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع استجابة المحيط الهادئ للنزوح من الكوارث • والمنظمة الدولية للهجرة • ومنصة عن النزوح في حالات الكوارث • وروزا لوكسمبورغ شتيفونغ • ومكتب المستشار الخاص للعمل المناخي التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR • وشعبة الحماية الدولية. ونود أيضاً أن نشكر مستشارينا لهذا العدد من المجلة، ومنهم: أليس بايلات وسارة كولتزو وأتلي سولبيرج، ومستشارينا الدوليين.

سيستضمن إصدارنا في يوليو ٢٠٢٢ مقالة خاصة أساسية حول المعرفة والصوت والسلطة، بالإضافة إلى مقالة أقصر عن التماسك الاجتماعي في حالة النزوح المطول. لتلقي تحديثات حول هذا العدد والأعداد اللاحقة، يرجى الاشتراك للحصول على إشعارات البريد الإلكتروني على www.fmreview.org/ar/request/alerts

هذه هي المرة الأخيرة التي تشارك فيها ماريون كمبرر مشارك لرسالة: «من المحررين»، حيث ستغادر FMR نهاية آذار بعد ٢٨ عاماً من العمل. فلنقرأ رسالة الوداع في الصفحة ٨٤. ونحن نرحب تحريماً حاراً بأوليفيا بيرون في الفريق بصفتها نائبة المحرر!

مع أطيب التمنيات

أليس فيليب وماريون كانري
المحررون، مجلة الهجرة القسرية

الغلاف الأمامي

يستعين بشا مايا بمكبّر صوت للمناداة على الأشخاص المتضررين من الفيضانات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يحتاجون إلى مساعدة لإخلائهم إلى مكان آمن. إن مستخدم الكرسي المتحرك، بشا مايا، عضو في لجنة إدارة الكوارث المجتمعية ومجموعة المساعدة الذاتية المكونة من الأشخاص ذوي الإعاقة. لقد بُني قارب الإنقاذ الذي يمكن الوصول إليه (سهولة) لاستخدامه في عمليات البحث والإنقاذ. Gaibandha، بنغلاديش. انظر المقال ص٣١-٣٣.

CDD & CBM



أزمة المناخ والنزوح: من الالتزامات إلى العمل

- ٤ تمهيد
حماية الناس والكوكب: من الالتزام إلى العمل
السفيرة نزة شميم خان
- ٦ أزمة المناخ والنزوح - من مرحلة الالتزام إلى مرحلة العمل
الكسندرا بيلاكواتر كالين
- ١٠ دعوة للعمل: مقاربة شاملة للتنقل البشري في حالة أزمة المناخ
أنطونيو فيتورينو
- ١٤ معالجة سياسات الربط بين المناخ والهجرة والصراع
راشيل فورلو
- ١٧ إلى أين نذهب إذا جفت هذه البحيرة؟ دراسة حالة من منطقة الساحل
ماريا ستافروبولو وأندرو هاربر
- ١٨ درس مُستقاة من الاستجابة للجفاف في أفغانستان
شهرزاد آمولي وإيفان جونز
- ٢٢ الصراع وتغير المناخ وتقلص مساحة التنقل في منطقة الساحل الأوسط
جوليو موريلو وجويل رزق
- ٢٥ تطوير الشراكات في منطقة (IGAD)
لينا برين، نورا ماكيل، اليونورا بانيز، أحمد أمديهون وروبرتو روداري
- ٢٨ الإغاثة من الكوارث والنزوح: البحث عن تحقيق اتساق السياسات
ديفيد جيمس كاتنور
- ٣١ الممارسات الواعدة لإدماج الإعاقة في معالجة النزوح الناجم عن الكوارث
يسرى عزيز ولويزا ياسوكاوا ونزومول باري
- ٣٤ النزوح من الكوارث واستراتيجيات الحد من المخاطر في IGAD
(الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)
نيقوديموس نياندنكو
- ٣٦ التزامات التكيف والتنقل التكيفي
لورين نيشيمورا
- ٣٩ مرونة مقاومة المناخ في رواندا: تقييم تعرض اللاجئين والمضيفين للمخاطر
نفاماراك دامفا، وكوليت سالمي، ووينديرابورت، وستيفن بولاسكي، وأمار جيري إيجيزير
- ٤٢ القياس الكمي للنزوح في حالات الكوارث الحضرية
ناندو لويس ونيجي هيروانجر
- ٤٥ وضع المبادئ موضع التنفيذ: دروس من فيجي بشأن عمليات إعادة التوطين المخطط لها
ليام مور
- ٤٨ عمليات الإخلاء: شكل من أشكال النزوح بسبب الكوارث؟
جين ماك آدم
- ٥٠ التنقل البشري، حقوق الإنسان والحماية الدولية: الاستجابة لأزمة المناخ
مادلين جارليك وإيزابيل ميشال
- ٥٤ دور اتفاقيات التنقل الحرّ في معالجة التنقل بسبب ظروف المناخ
تمارا وود
- ٥٦ تغير المناخ كواحدة من قضايا حقوق الإنسان: دور التحقيقات الوطنية في الفلبين
رينا إس بيرموديزو تمارا ليجايا جي داماري
- ٥٨ تطبيق قانون اللاجئين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية: الكوارث وتغير المناخ والنظام العام
كليو هانسن-لوهري
- ٦١ اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي: رؤية للمستقبل بشأن تغير المناخ والكوارث؟
جيروم إيلي

مقالات عامة

- ٦٤ التحولات النقدية: التعلم من برنامج الاتحاد الأوروبي في تركيا
ملمت أران، نازلي أكتاي، هذال كوكاك وجوكسي بايكال

شُكران!

نشرة الهجرة القسرية مُعَوَّلَةٌ على التمويل الخارجي في كل وجه من وجوه عملها. وبعض مصادر التمويل تمّولنا تمويلاً سنوياً قواماً لتشدّد من أزر عملنا، وغيرها تمّولّ مواضيع مخصصة، ومن مصادر التمويل أيضاً أفراد: قراء ومؤلفون يرغبون في أن يكونوا لعمَلِ نشرة الهجرة القسرية داعمين.

إنّا لمعتفون بجميل المذكورين تحت لدّعهم العدد ٦٩ من نشرة الهجرة القسرية:

German Federal Foreign Office • Internal Displacement Monitoring Centre, with the support of the European Union under the Pacific Response to Disaster Displacement project • International Organization for Migration • Platform on Disaster Displacement • Rosa Luxemburg Stiftung • UNHCR Office of the Special Advisor on Climate Action and the Division of International Protection

ونشكُرُ أيضاً:

ADRA International • Danish Refugee Council • Durham University, FORMAS grant #2017-01941 • EU Horizon 2020 research and innovation programme, grant no 822453 • European Research Council (ERC Starting Grant 2019, grant number No 851121) • International Committee of the Red Cross • International Organization for Migration • IOM's Global Migration Data Analysis Centre • International Rescue Committee • Ryerson University • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNHCR • UNICEF • Women's Refugee Commission • World Bank-UNHCR Joint Data Center on Forced Displacement

تمهيد

حماية الناس والكوكب: من الالتزام إلى العمل

السفيرة نزة شميم خان

بولا فيناكا! تحيات!

قد تم تسجيل حوالي ٤٠.٥ مليون حالة نزوح جديدة. فقد تسببت الكوارث في نزوح عدد يفوق ثلاث مرات عدد النازحين بسبب الصراع والعنف. وهذا تذكير صارخ يعلّل سبب أخذ تهديدات تغير المناخ وشبكة الحدوث على محمل الجد. إذ إنه إذا تُرك التهديد دون رد مناسب، فعلينا أن نتوقع استمرار تفاقم سوء المستقبل العالمي، ليس للنزوح الداخلي فقط، وإنما أيضاً للنزوح عبر الحدود، وسيكون من الصعب عندها على الدول معالجة ذلك الأمر.

صراع من أجل البقاء

لقد أوضحت فيجي في مفاوضات المناخ الدولية أن نية (دول) المحيط الهادئ هي «الصراع من أجل البقاء». فنحن نعدّ تغير المناخ تهديداً وجودياً بسبب تأثيره على ثقافتنا وطريقة حياتنا التقليدية، وبسبب تأثيره أيضاً على محيطنا وموارده البحرية وأنظمتها البيئية، وكذلك بسبب تأثيره على أرضنا وعلى الأمن الغذائي والمائي، والأهم من ذلك، تأثيره على البيئة الطبيعية التي تحفظ الحياة البشرية على هذا الكوكب.

ما كان لهذا الإصدار الخاص من مجلة الهجرة القسرية الذي يركز على النزوح وإعادة التوطين المخطط له في حالات تغير المناخ أن يأتي في وقت أكثر ملاءمة من الآن. إننا بحاجة ماسة إلى أن نترجم التزاماتنا إلى عمل هادف. وقد حثت حكومة فيجي Fijii طوال COP٢٦ في غلاسكو جميع البلدان إلى إظهار المزيد من الالتزام - من الإرادة السياسية والتمويل - تجاه العمل الجماعي والعمل الطموح الذي يضمن الوصول إلى اتفاقية جماعية للحفاظ على هدف ١,٥ درجة على قيد الحياة.

هذه دعوة مهمة للعمل. لقد رأينا في فيجي عن كثب آثار تغير المناخ، مع ازدياد عدد الأعاصير المدارية التي تؤثر على بلدنا، ومع ارتفاع مستوى سطح البحر الذي بدأ في إغراق بعض جزرنا ومجتمعاتنا الساحلية. ونتيجة لذلك، يتم تهجير المجتمعات أو إعادة توطينها، في الوقت الذي تقرأ فيه هذه المقدمة.

يقدر التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام ٢٠٢١ الصادر عن مركز مراقبة النزوح الداخلي أنه، في عام ٢٠٢٠ وحده،

بالنسبة للدول الجزرية المنخفضة التي تواجه واقع الغرق إذا ما استمرت مستويات سطح البحر في الارتفاع، فإن ذلك يشكل تهديداً للإقليم وربما السيادة، بالإضافة إلى تهديده الأرواح وسبل العيش. أما بالنسبة للمناطق المتأثرة بالتصحّر، يمكن أن يعني ذلك احتمالية وقوع المجاعة والجفاف. وبالنسبة للمناطق المنكوبة بحرائق الغابات المتكررة، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان المنازل وفقدان أرواح العائلة



خُلّف إعصار وينستون (Winston) في عام ٢٠١٦ آثارا متراكمة من الدمار، ما أدّى إلى تأثر ما يقدر بـ ٣٥٠,٠٠٠ شخص تقريبا- أي أكثر من ثلث سكان فيجي - وخُلّف بعض القرى ٩٠٪ من المنازل متضررة أو مدمرة.

التوطين المخطط لها، فقد أكملت فيجي إعادة توطين خمسة مجتمعات تأثرت بشدة من جراء الأحداث المناخية بطيئة الظهور والمفاجئة في ذات الوقت. فاستجابة لتأثير الإعصار المداري ياسا Yasa في عام ٢٠٢٠ فإننا نعمل الآن على إعادة توطين مجتمعين (نابافاتو وكوجيا Nabavatu and Coge) اللذين يقعان في مقاطعة بوا Bua ثاني أكبر جزيرة في فيجي وهي التي تضررت بشدة من الانهيارات الأرضية نتيجة للأمطار الغزيرة والفيضانات.

ومن أجل ضمان تعزيز عملنا فيما يتعلق بإعادة التوطين المخطط له والنزوح، فإن قانون تغير المناخ الجديد في فيجي لعام ٢٠٢١ يوفر الإطار القانوني لنهج الحكومة الكلي في معالجة هذه القضايا. يُعدّ التزامنا بضمان أن تكون أنظمتنا وعمليتنا شفافة وشاملة، جزءًا لا يتجزأ من نهجنا، بحيث تكون الدولة هي من تدعم حقوق الإنسان وتحميها لجميع الأشخاص المتضررين حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

إن أملنا أن تتابع هذه النسخة الخاصة من مجلة الهجرة القسرية هذه المحادثات. فتوسيع معرفتنا حول النزوح الناجم عن المناخ والأشكال الأخرى للتنقل البشري هو أمر مهم. ففي حين أننا نسعى للاهتمام بعالم متغير في مناخ متغير، ونسعى كذلك لمواجهة التحديات التي تنجم عن هذا، يصبح فهم احتياجات الحماية المحددة وفهم التحديات الواقعة على الأشخاص المتضررين أمراً حيوياً. إذا ما أردنا أن نمتلك النظم القانونية والعمليات المؤسسية اللازمة لتوفير الحماية للجميع. ونحن ندعو جميع الحكومات وأصحاب القرار للانضمام إلينا في المشاركة بإخلاص وعلى وجه السرعة لنتمكن من تنفيذ التزاماتنا المشتركة وتعزيزها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أزمة المناخ لها بالفعل تأثير كبير على حياة الناس، فلا يمكن أن تكون هناك ضرورة أكثر إلحاحاً من هذه.

السفيرة نزة شميم خان

المندوبة الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ كبير المفاوضين لرئاسة فيجي لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP ٢٣)

للاستزادة من المعلومة، قم بالتواصل مع

mission@fijiiprunog.ch

aleweniqila@fijiiprunog.ch أو

والأصدقاء. لذا، يتوجب على الدول وعلى المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية وعلى أصحاب القرار الآخرين النظر فيما يجب القيام به - وتطبيقه به بشكل عاجل - لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مواجهة هذه التهديدات الوجودية.

إنّ فهم بُعد حقوق الإنسان مهم للغاية. فقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٢١ قراراً بإنشاء مقرر خاص عن تغير المناخ. وقد كانت فيجي جزءاً من المجموعة الأساسية التي قدمت هذا القرار لاعتماده من قبل المجلس، معترفة بتغير المناخ باعتباره تهديداً وجودياً له تأثيرات العابرة للأقاليم وتأثيرات متعددة الأوجه.

وبصفتنا الرئيس الحالي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، فإننا نتفهم تماماً بأن العواقب الخطيرة هي زوال محتمل لجزرنا. وهذا الأمر يؤكد حاجتنا إلى فهم التحديات المتعلقة بالنزوح المرتبط بالكوارث والتنقل البشري بسبب المناخ داخل منطقة المحيط الهادئ. وسنحتاج إلى مزيد من المناقشات، في منتدى جزر المحيط الهادئ، حول الصلة الجوهرية بين تأثيرات تغير المناخ، والأمن الإقليمي، والتنقل البشري الناجم عن ظروف المناخ القاسية.

ما وراء الحدود السياسية والمصالح المحلية

إن العمل المتعلق بالنزوح الداخلي مهم، ويتناغم مع مشاركة فيجي مع منصة التشرد بسبب الكوارث. ونحن نعمل من خلال المنصة مع الآخرين لفهم النزوح والتنقل البشري في حالات الكوارث وتغير المناخ، وذلك لاستكشاف الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة. لذا، نحتاج إلى أن نتفق كلنا على ما يمكن القيام به بشكل جماعي كمجتمع من العاملين المطبقين لضمان تحويل التزاماتنا إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، ولضمان أننا ندعم تنفيذ النهج المتكاملة والإقليمية، والجمع بين إجراءات تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث وجهود التنمية.

يجب أن تتجاوز محادثاتنا، حول كيفية مواجهة التحديات التي يفرضها النزوح الناجم عن الكوارث، الحدود السياسية. وقد عمدنا في فيجي إلى تطوير إرشادات محددة حول معالجة العمليتين المنفصلتين وهما: إعادة التوطين المخطط لها، والنزوح الناجم عن ظروف المناخ. أما بالنسبة لإعادة

أزمة المناخ والنزوح - من مرحلة الالتزام إلى مرحلة العمل

الكسندرا بيلاكوالتر كالين

لقد أحرز تقدم كبير في تركيز الاهتمام الدولي على ضرورة معالجة مشكلة النزوح في سياق الكوارث والآثار الضارة للتغير المناخي. وعلى الرغم من اتخاذ مجموعة واسعة من أطر السياسات العالمية، فإن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لم تحقق تأثيراً كافياً وبعيد المدى.

ينجم عنه النزوح والهجرة وإعادة التوطين المخطط له بعد تحديا مهما في عملية التكيف، وأكدت أن على الدولة الملتزمة تعزيز التنسيق والتعاون - لكن المشكلة بقيت تكمن في أن المتابعة ظلت محدودة للغاية.

وقد جاء الانتصار الأكبر في عام ٢٠١٥م - نتيجة مناقشات صعبة - عندما قبلت الحكومات التي تفاوضت بشأن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ العديد من البنود المتعلقة بالتنقل البشري؛ فقد اعترف ذلك الإطار بالنزوح بوصفه أثراً مدمراً ناجماً عن الكوارث، وحث على تعزيز التعاون العالمي والإقليمي للحد من مخاطر الكوارث (هما يشمل مخاطر النزوح)، كما دعا إلى تعزيز الجاهزية والاستجابة السريعة، وطالب بضرورة مراعاة احتياجات النازحين من الكوارث عند إعادة الإعمار بعد الكوارث. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، صادقت ١٠٩ دول على أجددة الحماية الخاصة بمبادرة نانسن Nansen التي تقدم سلسلة من الأدوات لإدارة مخاطر النزوح وتقليل مخاطره وحماية النازحين. وأخيراً، كُلفت اتفاقية باريس للمناخ (COP٢١) - ديسمبر ٢٠١٥م، آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار (WIM) بتشكيل فريق عمل يترجم التوصيات إلى مناهج متكاملة لتجنب النزوح وتقليله ومعالجة آثاره الضارة الناجمة عن تغير المناخ. كما شهد شهر كانون أول من عام ٢٠١٥ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وكان الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة - لاتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره - وثيق الصلة بالنزوح المرتبط بتغير المناخ على الرغم من عدم معالجة المشكلة على نحو مباشر.

وفي اتفاقية باريس للمناخ COP٢٤ ووفق بالإجماع على توصيات فريق عمل WIM المعني بالنزوح في كانون الأول من عام ٢٠١٨. وفي الشهر نفسه، اعتمدت الأمم المتحدة الميثاق العالمي بشأن الهجرة (GCM) الذي يحتوي على

لقد بلغت عمليات النزوح المرتبطة بمخاطر المناخ والطقس مستويات غير مسبوقه في العصر الحديث؛ فثمة تزايد واضح في شدة الأخطار التي يمكن أن تؤدي إلى النزوح وتواترها، ما يؤدي إلى تآكل سبل العيش والنظم الإيكولوجية الهشة، الأمر الذي ينتج عنه تفاقم حالة الضعف القائمة وتقويض القدرة على الصمود. فمنذ العام ٢٠٠٨، سجّل ما متوسطه ٢٤,٥ مليون حالة نزوح داخلي جديدة مرتبطة بالكوارث سنوياً على مستوى العالم، مع ما يقرب من ٩٠% من هذه النزوحات كان سببها أخطارٌ مرتبطة بالطقس مثل الفيضانات والعواصف والجفاف^١.

وعلى الرغم من أن النسبة العظمى من تُنقل الناس في حال الكوارث والآثار الكارثية لتغير المناخ تُسجّل داخل الحدود الوطنية، فقد يعتمد الكثير من الأشخاص أيضاً إلى عبور الحدود الوطنية، بحثاً عن الأمان في الخارج؛ ففي عام ٢٠٢١، على سبيل المثال، وجد الأنغوليون الفارون من الجفاف ملأداً في ناميبيا، حيث قدمت لهم جمعية الصليب الأحمر في ناميبيا، بناءً على طلب الحكومة، المساعدة^٢. وقد يجد آخرون، ممن يبتعدون عن الأذى، أنفسهم في مكان لا يُعترف فيه بحقوقهم أو حمايتهم، ومن المحتمل أن يظلوا محاصرين في موقعهم الجديد، دون مساعدة أو دعم للعودة إلى ديارهم أو لبناء حياة جديدة في مكان جديد.

أطر السياسات العالمية

على الرغم من أن عملية النزوح المرتبطة بتغير المناخ قضية ملحة، فإنها لم تشق طريقها إلى جدول الأعمال الدولي إلا مؤخراً؛ ففي حين أن المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ الخاصة بقضايا النزوح الداخلي قد أشارت إلى الكوارث، إلا أنها لم تذكر مسألة تغير المناخ. وقد أقرت الفقرة ١٤ (ف) من إطار عمل كانكون للتكيف (المعتمد في عام ٢٠١٠ في مؤتمر COP١٦) بأن «تغير المناخ الذي

التزامات وتوصيات مفصلة ذات صلة بمنح النزوح المرتبط بتغير المناخ ومعالجته. حسب الجنس والعمر والتنوع. وقد وجد تقرير HLP أن رغبة الحكومات وقدرتها على العمل تتحسن إذا كانت تمتلك البيانات ذات الصلة ولديها القدرة على تحليلها.

ومع ذلك، يجب ألا تعني الملكية الحكومية هذه بأن البيانات حكر على السلطات. لذا، يصر GCM (الفقرة ١٨ هـ) على الحاجة إلى تعزيز التحليل المشترك للمعلومات وتبادلها بين أصحاب القرار من أجل رسم خرائط حركات الهجرة وفهمها والتنبؤ بها ومعالجتها بشكل أفضل.

مساعدة الناس على المكوث في المكان:

يمكن التخفيف من مخاطر النزوح من خلال الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على التكيف، ومن خلال تعزيز قدرة الفرد والمجتمع على الصمود. ويركز إطار سندي Sendai على الاستثمار في التدابير الهيكلية وغير الهيكلية للحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث وآثارها. وقد شرّعت الحكومات في جميع أنحاء العالم، وبدعم من إرشادات برنامج الأمم المتحدة «من الكلمات إلى العمل»^٤ الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بتضمين النزوح الناجم عن الكوارث في سياسات الحد من مخاطر الكوارث والتخطيط لها. لذا، تعترف معظم الدول المدرجة في مؤشر النزوح الداخلي لعام ٢٠٢١ الخاص بـ IDMC، وعددها (٤٦)، بالنزوح الناتج عن الكوارث في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الخاصة بهم.

ومع ذلك، فإن ٢٧ سياسة مناخية وخطة تكيف فقط تقر الصلة بين النزوح وتغير المناخ. وذلك بخلاف توصيات GCM. ° فتلك التوصيات تشمل التقليل من الدوافع التي تجبر الناس على مغادرة بلادهم والبحث عن سبل العيش في أماكن أخرى من خلال الهجرة غير النظامية. كما يدعو GCM الدول بشكل صريح إلى تطوير استراتيجيات التكيف والمرونة فيما يتعلق بالكوارث وتغير المناخ. وعلى مستوى العام أكثر، فإن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة تغير المناخ تسلط جميعها الضوء على الحاجة إلى تعزيز القدرات التكيفية للنظم البيئية والمجتمعات. وتشمل مؤشرات قياس التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف عدد البلدان التي تبنت ونفذت استراتيجيات وطنية واستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سندي Sendai.^٦ ووفقاً للبنك الدولي، يمكن أن يؤدي العمل المناخي الفعلي والعمل الإنمائي الأكثر شمولاً

وفي حين أن أيًا من هذه الصكوك ليس ملزمًا قانونيًا، إلا أنها جميعها موثوقة للغاية. لذا، بدأت العديد من الحكومات وبعض المنظمات الإقليمية في تنفيذ التزاماتها، كما بدأت العديد من الممارسات الفعالة تظهر جلية. كما أن درجة الاتساق عبر المجالات ذات الصلة بالموضوع للحد من مخاطر الكوارث وسياسة تغير المناخ والهجرة قد أصبحت أمرًا مشجعًا. ومع ذلك، ورغم توافر العديد من الأمثلة على الممارسات الجيدة، فإن العمل مازال غير كاف نظرا إلى حجم التحديات.

الالتزامات الدولية

بالنظر إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول والعديد من الأمثلة الناشئة عن الممارسات الجيدة، تبرز أربعة التزامات.

الاستثمار في البيانات والمعرفة المحسنة:

لقد أصبح التقاطع بين تغير المناخ والنزوح - مقارنة بالسنوات القليلة الماضية - مفهوماً على نحو أفضل اليوم. ومع ذلك، ما زلنا بحاجة إلى تعميق فهمنا، لا فيما يخص الدوافع ونقاط الضعف والمخاطر التي تؤدي إلى النزوح فحسب، بل ما يمكننا فعله بشكل ملموس حيالها أيضاً. لقد أعلن عن التزام الدول بالاستثمار في تعزيز البيانات والمعرفة في الفقرة ١٤ (ف) من إطار كانكون Cancun للتكيف، وإن كان ذلك بطريقة عامة للغاية. ويوفر إطار سندي Sendai وجدول أعمال نانسن Nansen للحماية و GCM إرشادات مفصلة بشكل أكبر. كما يسلط إطار سندي (الفقرة ٢٤) الضوء على أهمية جمع البيانات ذات الصلة، وتحليلها، وإدارتها، واستخدامها بشأن مخاطر الكوارث على مواقع محددة وفئات سكانية معينة وقابلية تعرضهم وقدرتهم، كما يعزز نشر هذه البيانات وإمكانية الوصول إليها. كما تركز على صلة أهمية تعميم بيانات مخاطر الكوارث وتقييمها في خطط التنمية المحلية (الفقرة ٣٠).

يسلط جدول أعمال الحماية الخاص بمبادرة نانسن Nansen والوثائق الأخرى ذات الصلة، ولا سيما تقرير عام ٢٠٢١ لفريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن النزوح الداخلي، الضوء على الحاجة إلى بيانات مصنفة

سبيل المثال - مؤخرًا بروتوكولًا يجعل حرية تنقل الأشخاص في منطقة القرن الأفريقي متاحة بشكل صريح للأشخاص المتضررين من الكوارث بمجرد دخولها حيز التنفيذ. كما اعتمدت الحكومات في أمريكا الجنوبية والوسطى بالفعل مبادئ توجيهية وارشادات فعلية على الممارسات الفاعلة، لمواءمة قوانين الهجرة، وذلك لجعل الممارسات المحلية أكثر ثباتًا ويمكن التنبؤ بها. وفي الوقت ذاته، بدأت المناقشات في منطقة جنوب المحيط الهادئ فيما يتعلق بوضع إطار إقليمي للتنقل البشري.

حماية النازحين:

تواصل الدول اعترافها بالإجماع بالمبادئ الإرشادية التي وضعتها الأمم المتحدة كإطار دولي مهم لحماية النازحين داخليًا، كما يتزايد عدد البلدان التي دمجت تلك المبادئ في قوانينها وسياساتها الوطنية. وتشمل اتفاقية كامبالا Kampala لعام ٢٠٠٩ -المُلزمة قانونيًا- المتعلقة بمساعدة النازحين داخليًا وحمايتهم في إفريقيا، على نحو صريح، الأشخاص النازحين داخليًا في حالات تغير المناخ^٧. ومع ذلك، فإن تقرير HLP (الأرض والسكان والملكية) لعام ٢٠٢١ قد خلص، بشكل عام، إلى أنه «كان هناك فشل جماعي في منع النزوح الداخلي أومعالجته أو حلّه». وينطبق هذا بشكل خاص على الذين نزحوا خلال الكوارث المرتبطة بالطقس والمناخ، بينما يميل الاهتمام الدولي إلى التركيز على النزوح المرتبط بالنزاع المسلح. وتظل الالتزامات الدولية بحق الأشخاص النازحين عبر الحدود (في حالة الكوارث وتغير المناخ) في إدخالهم وعدم إعادتهم - وضمان حقهم في سبل العيش والخدمات وغيرها من الشروط الضرورية للعيش بكرامة - غائبة إلى حد كبير، كما تبقى آفاق التقدم في المستقبل القريب في ها الصدد ضئيلة. وفي الوقت الحالي، تناط مهمّة تحسين هذه الحماية بالحاكم وأليات حقوق الإنسان. وقد فتح قرار عام ٢٠١٩ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قضية تيتيوتا Teitiotia ضد نيوزيلندا New Zealand آفاقًا مثيرة للاهتمام؛ ففي حين أن اللجنة قد خلصت إلى أن الظروف المتعلقة بالمناخ لا تهدد الحياة في كيريباتي Kiribati بعد، أقرت - في الوقت ذاته - بأن الحق في الحياة يحظر ترحيل الأشخاص إلى البلدان التي تخلق فيها الآثار القاسية لتغير المناخ ظروفًا تهدد الحياة. وجاء إنشاء ولاية لمقرر خاص يُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ من قبل مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٢١ لتسليط

إلى خفض مستويات النزوح بشكل كبير. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة - إذا ما اقترنت بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس - ستكون من أكثر الطرق فعالية لمنع النزوح والهجرة المرتبطين بالمناخ.

مساعدة الناس على الابتعاد عن الطريق التي تسبب الأذى:

تتمثل إحدى طرق التعامل مع الآثار القاسية لتغير المناخ في ترك المواقع التي أصبحت (أو ستصبح) الحياة فيها مستحيلة، مثلًا عندما يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى جعل الجزر المنخفضة أو السهول الساحلية غير صالحة للسكن. لقد اكتسبت عمليات إعادة التوطين المخطط لها متوقعة كانت أم انعكاسية، مؤخرًا زخمًا كإجراء للحد من مخاطر الكوارث أو كإجراء للتكيف مع تغير المناخ. وقد طورت فيجي Fiji مبادئ توجيهية وطنية تتعلق بعمليات إعادة التوطين المخططة في عام ٢٠١٨م، والتي يتم الآن ترجمتها إلى إجراءات عملية نافذة موحدة. وفي العام ذاته، عمدت فانواتو Vanuatu إلى نشر سياسة وطنية بشأن تغير المناخ والنزوح الناجم عن الكوارث، والتي تناولت هي كذلك قضية إعادة التوطين المخطط له. وقد حددت الدراسات الأخيرة التي أجراها «منبر النزوح بسبب الكوارث والمنظمة الدولية للهجرة» مئات حالات من مشاريع إعادة التوطين المتعلقة بالكوارث والمناخ، مما يشير إلى أن الجهود جارية على قدم وساق في جميع القارات.

ويُعدّ تعزيز إتاحة مسارات الهجرة النظامية ومرونتها عبر الحدود أحد الأهداف الصريحة التي التزمت بها الدول عندما تبنت GCM (هدف ٥)؛ إذ يمكن استخدام نظام التأثيرات الإنسانية والحماية المؤقتة، أو تصاريح العمل المؤقتة في إدخال الأشخاص المتضررين من الكوارث المفاجئة، خاصة في الحالات التي قد يكون فيها التكيف في بلدهم الأصلي أو العودة إليه ممكنًا في مرحلة لاحقة، بينما يكون خيار التأشيرة للإقامة الدائمة أداة في الحالات التي أصبح فيها بلد المنشأ غير صالح للسكن. والعمل جارٍ في شبكة الأمم المتحدة للهجرة لرسم خريطة متابعة البلدان وتنفيذ GCM في السياسة الوطنية وفي تطبيقاتها على الأرض. وتتمتع الاتفاقيات الخاصة بتنقل الأشخاص بحرية بإمكانات مثيرة للاهتمام بشكل خاص على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. فقد اعتمدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)- على



لقد دمرت الفيضانات المنازل في مقاطعة ساتخيرا وما حولها في بنغلاديش.

الضوء على أهمية حقوق الإنسان للأشخاص المتأثرين بآثار الاحتباس الحراري. الدعم لإيجاد فرص التعلم بين الأقران.

ثانياً، نهج المجتمع بأسره:

يجب أن يُنظر إلى المجتمعات المعرضة لخطر النزوح والنازحين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم على أنهم أشخاص يتمتعون بالحقوق والفاعلية والقدرة على العمل. لذا، يجب أن تتجاوز مشاركتهم مجرد الاستشارة. فالتخطيط والعمل المبنية على قدرة المجتمع بأكمله، وكذلك المشاركة المنهجية للمجتمع المدني المحلي وقدرات القطاع الخاص، هي مجموعها مفتاح النجاح، وينبغي أن يشمل هذا الاعتماد على المعارف التقليدية.

ثالثاً، نظام الأمم المتحدة المناسب للهدف:

زيادة فعالية الدعم الدولي، يجب أن يكون هناك تحول جوهري من النهج الذي يغلب عليه الطابع الإنساني تجاه النزوح الداخلي إلى نهج موجه نحو التنمية في المقام الأول. وهذا يتطلب بالضرورة توضيح مسؤوليات الجهات الإنمائية الفاعلة وتعزيز المساءلة الشاملة داخل منظومة الأمم المتحدة. فهناك حاجة إلى قيادة قوية من قبل المنسقين المقيمين من أجل التغلب على المنافسة بين وكالات الأمم المتحدة، ولضمان عمل تعاوني للأمم المتحدة لدعم الحكومات في منع النزوح وإدارته وحله.

شروط العمل الفعال على نطاق أوسع

من الواضح - كما تشير هذه المراجعة العامة والمقالات المصاحبة لها في هذا العدد من مجلة الهجرة القسرية *Forced Migration Review*، أننا لم نصل بعد إلى مرحلة يكون للعمل فيها تأثير عميق وبعيد المدى. أما فيما يتعلق بالحلول الخاصة بالنازحين داخلياً، فقد حددت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي سلسلة من العناصر التي يجب أن تكون متوافرة من أجل تحقيق تقدم على نطاق أوسع:

أولاً، العمل الذي تقوده الدولة:

يجب أن تتحمل الحكومات مسؤوليتها الأساسية في منع النزوح وحماية النازحين داخلياً ومساعدتهم، وإيجاد حلول لإنهاء النزوح. ولا يمكن تحقيق ذلك بشكل فعال إلا إذا قامت الحكومات بدمج قضية النزوح في التخطيط للتنمية الوطنية والمحلية وإضفاء الطابع المؤسسي على نهج الحكومة بأكملها لضمان اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة من قبل جميع السلطات ذات الصلة بقضية النزوح. وفي الوقت ذاته، يتوجب على المجتمع الدولي إنشاء آليات تضمن الدعم

الاكسندرا بلاك alexandra.bilak@idmc.ch
مديرة مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

والتر كالن info@disasterdisplacement.org
مبعوث رئيس منصة النزوح في حالات الكوارث

١. IDMC (2021). التقرير العالمي عن النزوح الداخلي، ص ٧٨ و ٨٨

www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/

٢. IFRC (2021). النزوح في مناخ متغير: العمل الإنساني المحلي في طليعة أزمة المناخ، ص
www.ifrc.org/document/displacement-in-a-changing-climate-3031

٣. <https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/nipa-vol1>

٤. www.undrr.org/publication/words-action-guidelines-disaster-displacement

www.preventionweb.net/files/58821_wiaarabicversion.pdf

٥. IDMC تقرير مؤشر النزوح الداخلي لعام 2021

www.internal-displacement.org/id2021

٦. إطار المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وثيقة الأمم المتحدة / RES / A /
313/71 (2017)

٧. تسليط الضوء على النزوح الداخلي: رؤية للمستقبل، ص ٤
bit.ly/HLP-report-2021-ar

أخيراً، تمويل يمكن التنبؤ به ويمكن الوصول إليه:

هناك حاجة إلى زيادة الدعم المالي بشكل كبير لأعمال المناخ ات العلاقة بحالات النزوح، ويشمل ذلك تحسين وصول البلدان المتضررة إلى صندوق المناخ الأخضر وآليات التمويل المماثلة.

إن هذه الشروط للعمل الفعال على نطاق واسع هي مرتبطة بما يتجاوز البحث عن حلول دائمة للنازحين داخلياً. وهي أيضاً ضرورية للحد من مخاطر النزوح وتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود والتكيف. لذا، وُضع جدول أعمال لتمكين أصحاب القرار من الانتقال من الالتزامات الدولية لمنع النزوح الداخلي والعابر للحدود وإدارتهما وحلها إلى تجسيد إجراءات ملموسة تمس ملايين الأشخاص المعرضين للخطر أو النازحين بالفعل في حالات الكوارث والآثار القاسية لتغير المناخ.

دعوة للعمل: مقاربة شاملة للتنقل البشري في حالة أزمة المناخ

أنطونيو فيتورينو

نحن نقارب المعالم العالمية الرئيسية في التحدي الذي نواجهه لمعالجة الآثار المترتبة للتنقل البشري بسبب أزمة المناخ- مع المواعيد النهائية التي نكافح من أجل الوفاء بها. لذا، نحن بحاجة إلى العمل بشكل عاجل وجماعي وبشمولية وطموح،

على رفاهية وأمن ومقاومة الأشخاص المتنقلين ومجتمعاتهم وتعزيزها. كما تتطلب منا جميعاً العمل معاً. وقد التزم المجتمع الدولي، في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM)) بالتعامل مع الأسباب القاسية التي أجبرت الناس على مغادرة منازلهم، في الوقت الذي يتم فيه توفير مسارات للهجرة النظامية، وتعزيز التماسك الاجتماعي ووصول المهجرين إلى الخدمات. لقد حان الوقت للعمل على وضع هذه الالتزامات في مقدمة أولوياتنا كجزء من جهودنا المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة ومعالجة تغير المناخ.

التأكد من أن الناس يستطيعون الحركة بطريقة آمنة وكريمة

سيستمر الناس في التحرك، كما كانوا على الدوام من قبل-وذلك للبقاء على قيد الحياة وللتأقلم في حالات المشقة ولتحقيق الازدهار. ولقد عززت التحركات السكانية - على مدى تاريخ البشرية - ازدهار الأمم والمجتمعات؛ ومن الاستحالة بمكان أن نتخيل - اليوم - تكيفاً ناجحاً في حالة تغير المناخ بدون الهجرة

مع ارتفاع درجات حرارة كوكبنا، تنهار النظم البيئية، وتختفي الأنواع، ونشهد عدداً متزايداً من الكوارث المدمرة. ولن يكون أي مجتمع أو أي تجمع بشري بعيداً عن تأثير هذه التغيرات: فسبل العيش سوف تنفذ، وسيقوض الأمن الغذائي والمائي، وتتزايد حالات عدم المساواة، وسيتضخم الفقر والحرمان. فنحن نتجه نحو عالم يصبح فيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة - بشكل متزايد- أمراً بعيداً وصعباً ومكلفاً - ومع هذا لا يزال يتعين علينا تغيير المسار.

إن للأزمة البيئية آثاراً عميقة على التنقل البشري، وسيتم نزوح أعداد متزايدة من الناس، وسيُجبر الكثير منهم على ترك منازلهم إلى الأبد؛ فيما لن يكون أمام الآخرين خيار إلا البقاء في أماكن ستصبح أكثر خطورة وأكثر هشاشة من أي وقت مضى، وسيتم تعطيل طرق الهجرة ونظم الهجرة التي كانت مستقرة من قبل. لذا، أصبح من الضروري أن تكون قضايا الهجرة والنزوح وعدم الحركة جزءاً لا يتجزأ من الأعمال الخاصة بالمناخ ستكون هذه - لا شك- مهمة معقدة، تتطلب حلولاً شاملة تحافظ

وبالتالي نستطيع تعزيز الرفاه الجماعي والقدرة على الصمود. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة في السنغال وساحل العاج، على سبيل المثال، بإشراك المهاجرين في تصميم وتنفيذ الحلول - القائمة على الطبيعة- لمشاكل مخاطر الفيضانات وقضايا انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وتعزز هذه المبادرات -ابتداء- الاعتراف بمهارات حقوق العمال المهاجرين في القطاع الزراعي وحماية حقوقهم، في عملية بناء قدرة مجتمعاتهم على الصمود.

وقد يكون من الصعب توسيع نطاق الخبرة المكتسبة من المقاربات المحلية ونشرها، غير أن هناك، أصلاً، طرقاً فعالة لتبادل المعلومات، ولتعلم الدروس المشتركة، ولتحفيز الشركاء وتحريك الموارد. فشبكات الأمم المتحدة للهجرة، ومجلس البلديات للهجرة، وفرقة القوات المعنية بالنزوح، ومنبر النزوح الناجم عن الكوارث، والعمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة هي جميعها أمثلة للشبكات والمنشآت ذات العلاقة بهذه القضايا.

التقليل من مخاطر الكوارث والمناخ

لقد عرض إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث وكذلك اتفاقية باريس لمخططات واضحة للحد من المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمناخ. ويعد الحد من المخاطر والتكيف أمرين أساسيين في جميع القضايا الإنمائية والإنسانية وتلك الخاصة بالسلام - بما في ذلك ما يتعلق بحوكمة الهجرة وإدارة النزوح. وقد أقرت الأطر الرئيسية المتعلقة بالتنقل البشري، مثل النموذج العالمي للهجرة (GCM) أو سياسات الهجرة والنزوح الإقليمية والوطنية، بالحاجة إلى تقليل آثار المخاطر العشوائية. وهناك حاجة ملحة اليوم لطروحات منسقة تشمل المجتمع بأكمله وتجمع بين إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والجهات الفاعلة في التنقل البشري، بالإضافة إلى المجتمعات المتضررة ذاتها.

وثمة أمثلة مميزة موجودة فعلياً - من قبل - على هذا العمل. فقد جمع الفريق العامل المسؤول عن النزوح بسبب الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ معاً مؤسسات إدارة النزوح والكوارث ليتشاركوا الدروس وليحركوا العمل على الأرض. كما ساهم إدراج ممارسي التنقل البشري في هيئات التنسيق الوطنية - مثل المنتدى الوطني في بوروندي - في تسهيل دمج مخاوف التنقل في عمليات التخطيط للحد من مخاطر الكوارث. وقد قامت بلدان

والتنقل، أو دون انتقال الحوالات المالية واستثمارها، أو دون تداول المهارات والأفكار. إن ضمان كون أولئك الذين يواجهون أسوأ آثار أزمة المناخ قادرين على التحرك بطريقة آمنة وكرامة هو مفتاح للحفاظ على قدرتهم على التكيف.

إن «سيناريوهات يوم القيامة» التي تظهر تحركات واسعة النطاق للأشخاص إلى البلدان ذات الدخل المرتفع لا تعكس حقيقة ما يجري اليوم، ولا يعكس كذلك التوقعات المستقبلية. فتحركات السكان المرتبطة بالعوامل البيئية هي في الأساس ذات مدى قصيرة وهي داخلية وستبقى على الدوام كذلك. ومع ذلك، ستترجم آثار التغيير البيئي إلى قرارات هجرة أكثر صعوبة، وإلى رحلات أكثر خطورة، ومواقف أكثر حرج بالنسبة لأولئك المتنقلين على الطريق.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مع الدول الأعضاء فيها والمؤسسات المتعددة الأطراف لديها على المساعدة في ضمان معالجة أنظمة حوكمة الهجرة لهذه الحالات الناشئة بطريقة فعالة. وتعد الأطر والبروتوكولات التي تمكّن التنقل عبر الحدود (التي طوّرت ابتداء لإدارة هجرة اليد العاملة) هي مفاتيح أساسية لتسهيل الهجرة في حالات تغير المناخ، ولدعم التكيف والقدرة على الصمود. وتعد المجموعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية أمثلة متميزة لهذه الترتيبات المرنة. فالأطر التي تسهل حرية تنقل الناس، كتلك الموجودة في أقاليم الإيكواس (ECOWAS) والإيجاد (IGAD) تساعد في الحفاظ على مرونة الأشخاص المتنقلين الذين يتأثرون بشكل خاص بتغير المناخ وذلك لاعتمادهم على الموارد الطبيعية. وقد نتاح للأشخاص الذين ينتقلون عبر الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ فرصة الوصول إلى فئات الهجرة الحالية، في حين يمكن استخدام سياسات التأثيرات وخطط هجرة العمالة الأخلاقية لدعم التكيف، وللحد من مخاطر الكوارث (DRR) وللتعافي ما بعد وقوع الكوارث.

نظراً لأن الهجرة هي - في المقام الأول- داخلية وليست هجرة عابرة للحدود، توجب علينا أن نظل متيقظين لتداعياتها المحلية. وستكون الهجرة بسبب المناخ، أولاً وأخيراً، مسألة تخطيط حضري ومسألة تقديم خدمات، إلى حد كبير، ويصبح علينا لزاماً دعم السلطات المحلية في عملية دمج أبعاد المناخ والهجرة في عملها. فمن خلال العمل على المستوى المحلي، لا سيما في المدن، نستمكن من بناء مجتمعات شاملة للمهاجرين،

أيار ٢٠٢٣

www.fmreview.org/ar/climate-crisis

محدودة للتعافي. فنحن نعلم أن توقع الخسائر والأضرار والاستجابة لذلك في مناخ متغير يعني أيضاً الاستعداد للهجرة القسرية والنزوح ومعالجتهما. وقد تؤدي الحركة الداخلية والحركة عبر الحدود - والتي هي أساسية للتأقلم وضرورة في بعض الحالات للبقاء على قيد الحياة - إلى وضع الناس في مواقف تهدد حياتهم وإلى حياة غير كريمة، وتقوض مواردهم وقدرتهم على الصمود، وتزيد من احتمالية معاناتهم من العنف وانعدام الأمن وازدياد التأثير بمخاطر المستقبل غير المتوقعة.

تعد عمليات التحضير للنزوح ومعالجته وحله أموراً مفتاحية للحد من أحد الآثار الرئيسية للأخطار وتغير المناخ. وسيكون من الضروري أيضاً تجنب الخسائر والأضرار غير المباشرة التي تحدثها الكوارث وتغير المناخ من خلال النزوح والهجرة، وهي تشمل: الإفكار، والاضطراب المجتمعي، والتوترات وعدم الاستقرار، والتدهور البيئي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على جميع أنشطة التجهز للكوارث والاستجابة والتعافي أن تدمج إدارات النزوح والهجرة والحماية والحلول الدائمة^٤.

كما يتوجب أن يكون هناك تحول جمعي نحو الخطط الاستباقية، من خلال استخدام تقيييمات المخاطر، ورصد المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر التي تعزز الجاهزية والعمل المبكر. وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة بدورها - كقائد للوكالة (في نهج المجموعة) لمساعدة الأشخاص النازحين داخلياً في أعقاب الكوارث التي سببتها أخطار طبيعية - بدعم الجهود المتعلقة بتوقع النزوح الناجم عن الكوارث ومراقبته في المحيط الهادي، وتعزيز أنظمة الإنذار والبنية التحتية في نيبال والفلبين، وبناء القدرات (وتعزيز دمج الأشخاص النازحين) للحد من المخاطر في جنوب السودان وبنغلاديش وهايتي وفي غرب وجنوب ووسط أفريقيا.

علينا أن نستمر في بناء الجسور بين مجموعتين من الجهات الفاعلة التي عملت في كثير من الأحيان بمعزل عن غيرها: تلك



خلف إعصار بوفيا عشرات الآلاف بلا مأوى في الفلبين في عام ٢٠١٣.

مثل فانواتو وموزمبيق مؤخراً بإضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج من خلال دمج السياسات والطروحات المتعلقة بالكوارث والتنقل البشري. وقد دعمت المنظمة الدولية للهجرة، جنباً إلى جنب مع شركائها في مبادرة القدرة على الحد من الكوارث (CADRI) أيضاً هذه العمليات من خلال تزويد الحكومات بإمكانيات التقييم الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث والتي تراعي على وجه التحديد قضايا الهجرة والنزوح وإعادة التوطين المخطط لها، والتي يمكن أن تساعد في تحديد أولويات إجراءات المتابعة^٥.

مساعدة الأشخاص أثناء التنقل وحمايتهم

لقد أظهرت أزمات السنوات الأخيرة لنا بأننا بحاجة إلى التجهز لعالم تنامي فيه الاحتياجات الإنسانية، في الوقت الذي تعاني فيه المجتمعات في جميع أنحاء العالم من كوارث أكثر زخماً وأشد ضرواً، وأكثر تداخلاً، وهي التي ما فتئت تقوض بشكل تدريجي قدرة الناس على الصمود، وما انفكت تترك مساحة

لعملنا من أجل تحقيق الأهداف التنموية والإنسانية للعديد من الأطر الأخرى التي التزمنا بها من قبل. كما سيشرحنا اللقاء على تجديد التزاماتنا والتعهد باتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه القضايا. ولقد طورت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) من أجل توجيه جهودها الخاصة - على سبيل المثال - استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لمعالجة العلاقة بين الهجرة والبيئة وتغير المناخ، مركزين على حلول للأشخاص الذي سينتقلون في المستقبل، والناس الذين سيقفون في أماكنهم والأشخاص المنتقلين الآن على الطريق.

إننا نحتاج، ونحن نتعمق أكثر في هذا العقد الفاصل في تاريخنا من أجل مستقبلنا المشترك، إلى أن نظل حذرين من تعقيد هذه القضايا وإلى تعزيز الاستجابات المناسبة لها. نحن بحاجة إلى ضمان أن تكون الهجرة آمنة وكرمة؛ فحينما يكون وصول المهاجرين إلى الخدمات والفرص ممكناً، ستكون هناك تعبئة للموارد تدعم التنمية والصمود عبر كل المجتمعات وكل التجمعات البشرية. ونحن بحاجة إلى أن التنبؤ المسبق بنتائج التنقل من الكوارث والتدهور البيئي؛ ومن الضروري أن نعرّضنا للجاهزية وأن نقرّ مسبقاً بآثار الهجرة والزواج في حالات تغير المناخ، وكل ذلك من أجل أن نتمكن من تقليل الآثار البيئية السلبية ومن أجل حماية التنمية. وربما نحتاج، أكثر من أي شيء آخر، إلى بلورة رواية مشتركة جديدة: رواية لا يعطّلها الخوف من الأشخاص المنتقلين ولكنها رواية تقرّ تماماً بحقوق وقدرات ومساهمات الأشخاص الأكثر تضرراً من تغير المناخ وتبحث - في الوقت ذاته- عن حلول فعالة تقدم الخيار إما بالبقاء أو بالرحيل.

أنطونيو فيتورينو avitorino@iom.int

المدير العام، المنظمة الدولية للهجرة

١. أوكس آر، باينجي أس و وارنر كي (٢٠٢٠) «التنقل البشري والتكيف مع التغير البيئي»، في تقرير الهجرة العالمية للمنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠٢٠
bit.ly/IOM-WMR2020-Chap9
٢. IOM المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٥) تقرير الهجرة العالمية لعام ٢٠١٥ - المهاجرون والمدن: شراكات جديدة لإدارة التنقل
bit.ly/IOM-WMR2015
٣. www.cadri.net/
٤. UNSG HLP-IDP(2021) تسليط الضوء على الزواج الداخلي: رؤية للمستقبل
bit.ly/HLP-report-2021
٥. IOM المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١) استراتيجية مؤسسة للهجرة والبيئة وتغير المناخ
٢٠٢٠-٢٠٢١
bit.ly/IOM-2021-30-climate-strategy

التي تتعامل مع إدارة مخاطر الكوارث والتجهز للطوارئ من جهة، وتلك التي تتعامل مع الهجرة وإدارة الزواج من جهة أخرى. ونحن بحاجة إلى طرح نهج جماعية جديدة تكمل التدخلات الإنسانية التقليدية والحلول الدائمة بمزيد من الرؤى المستقبلية والتنسيق وبناء القدرات.

دعوة جماعية للعمل

نحن نقرب من معالم عالمية رئيسية، ومن مواعيد نهائية علينا أن نوفي بالتزاماتنا مع نهايتها. لقد وضعنا أهدافاً إجماعية واضحة، وسبلاً لمواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وكذلك التزامات إنسانية طموحة. كما أننا قد حددنا الأدوار والمسؤوليات والجدول الزمني للتنفيذ، ولم يتبقّ علينا الآن إلا أن نتحرك وأن نتصرف بشكل عاجل؛ فكلّفة التقاعس المناخي والبيئي التي تلوح في الأفق قد تطغى بشكل كبير على رفاهنا الجماعي.

وتبعاً لما أكدته اتفاقية COP٢٦ مؤخرًا في غلاسكو؛ فإننا بحاجة إلى استثمارات لإزالة التلكس (الكربون) عن اقتصاداتنا، وذلك لتجنب المزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولتقليل تأثيرنا السلبي على النظم البيئية والتنوع البيولوجي. ونحن بحاجة إلى تمويل ومساعدة كافيين ويمكن التنبؤ بهما ومستدامين للحد من مخاطر الكوارث وللتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ونحن أيضاً بحاجة إلى التزامات واضحة لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير البيئي الذي من صنع البشر، وذلك من أجل دعم المجتمعات الأكثر ضعفاً والأشخاص الأكثر تضرراً، ولا بد من التأكيد هنا بأن هذه الجهود جميعها تسهم في خلق مجتمعات أكثر شمولاً وعدلاً.

قد يكون تحدياً حقيقياً أن نضمن المعالجة للهجرة والزواج بشكل كامل ضمن هذا النطاق من القضايا والإجراءات المعقدة، ولكنه - لا شك- ضروري لتحقيق أي تقدم إلى الأمام. إن المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة (IMRF) القادم في عام ٢٠٢٢ يوفر فرصة فريدة للدول لجعل الهجرة في قلب تأملاتنا الفكرية وإجراءاتنا العملية. وسيمكننا IMRF من حشد مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في جميع جوانب هذه المحادثات، والاستماع إلى أصوات المهاجرين والنازحين، الذين تم إهمالهم في محادثات وضع السياسات العالمية. وسيتيح لنا كذلك التأمل ملياً في التقدم الذي أحرزناه في ضوء أهداف الميثاق العالمي للهجرة، وكذلك تسليط الضوء على كيفية دعم هذه الجهود

معالجة سياسات الربط بين المناخ والهجرة والصراع

راشيل فورلو

يُعدُّ فهم دور الحكومات الوطنية أمرًا حاسمًا لوضع التدخلات السياسية والبرامجية الأكثر فعالية لمعالجة أسباب شح الموارد والنزوح.

والصراع. وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن نوع المؤسسات الحكومية وقوتها، غالبًا ما يكونان - عند محاولة فهم النزوح المرتبطين بالموارد - أكثر أهمية من مستوى توافر الموارد الطبيعية في البلد، أو من مستوى التعرض للصدمة المناخية^١. لذا، تتناول هذه المقالة أمثلة من اليمن ودارفور لتوضيح أهمية دور الحكومة الوطنية في تخفيف - أو تفاقم - الهجرة والنزوح المرتبطين بالمناخ.

اليمن

لم يتّكّن أكثر من نصف سكان اليمن من الوصول إلى المياه النظيفة حتى قبل النزاع الحالي، كما أن المياه الجوفية - التي هي ضرورية لاستدامة سبل العيش الزراعية - تُستنفذ بسرعة أكبر من عملية استبدالها. لذا، فقد أدى التصحر المطوّل إلى هجرة شرائح كبيرة من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، ما أدى إلى مضاعفة عدد سكان المدن على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. والآن، تدور ما بين ٧٠-٨٠٪ من جميع النزاعات الريفية في اليمن حول الأرض أو المياه. وقد أدت المنافسة على الأراضي بين النازحين داخليًا والمجتمع المضيف في المناطق الحضرية إلى تعميق الانقسامات السياسية في الحرب الأهلية الحالية، حيث يهاجر العديد من النازحين داخليًا من الشمال إلى الجنوب، وقد أدى ذلك إلى تعميق التصور بأن اليمنيين الشماليين يأخذون الموارد من الجنوب. وهذا يعني أنه على الرغم من أن تغير المناخ كان شرطًا ضروريًا لإثارة الهجرة والصراع، إلا أنه بسبب ضعف الإدارة المركزية بالإضافة إلى سيطرة النخبة على الموارد تفاقمت مشكلة شح الموارد وبالتالي ترك السكان معرضين لخطر النزاعات المتعلقة بالمناخ.

في تسعينيات القرن الماضي، أنشأت الحكومة الوطنية اليمنية - بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP - المجلس الأعلى للمياه الذي كان معنيا بمعالجة شح المياه، لكن المجلس لم يكن فاعلا بسبب المنافسة مع الوزارات الأخرى وبسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على فرض اللوائح

لطالما زعم الباحثون وصناع السياسات أنّ مَهْمَةً صِلَةً مباشرة بين تغير المناخ والهجرة والصراع. ومع ذلك، فقد أهملت استراتيجيات السياسات والبرامج القائمة على هذا الارتباط الدور المهم للحكومات الوطنية في خلق الظروف لشح الموارد الطبيعية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ^١. ففي حالتي اليمن ودارفور، حيث استُشهد بالتغيرات البيئية كعوامل رئيسية في دفع الهجرة والصراع، لم يكن تغير المناخ كافيًا (وإن كان شرطًا ضروريًا) لتفسير النزوح القسري والنزاع هناك. بينما كانت السياسات والإجراءات - أو التفاعل - من الحكومتين اليمنية والسودانية هي العوامل الحاسمة في خلق الظروف لشح الموارد التي أدت إلى النزوح طويل الأمد في هاتين الحالتين.

وغالبًا ما يُوطّر تغير المناخ على أنه عامل «دفع» أو عامل مضاعف للتهديد بزيادة الهجرة وتأجيج الصراع، وتفترض إحدى النظريات البارزة التي تربط التغيرات البيئية بالهجرة والصراع أن هناك باستمرار مجموعة متناقضة من الموارد الطبيعية متاحة لعدد متزايد من السكان، وأنّ الصدمات البيئية الناجمة عن تغير المناخ يمكن أن تخلق عدم الاستقرار، وتشعل شرارة الهجرة أو التنافس المحلي على الموارد، الأمر الذي يخلق نقاط ضعف خاصة لشرائح محددة من السكان الذين يعتمدون، بشكل مباشر، على الموارد لكسب معيشتهم، وكذلك لأولئك الذين يستخدمون تلك الموارد بشكل غير مباشر لتوليد سبل العيش الخاصة بهم. وقد زعم بعض الباحثين وصانعي السياسات - في هذا الصدد - أن تدفقات الهجرة الناجمة عن التغيرات البيئية قد تؤدي أيضًا إلى تأجيج التوترات وإثارة الصراعات بين «المهاجرين بسبب المناخ» من جهة، والسكان المضيفين لهم من جهة أخرى، حول القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الأيديولوجية، بالإضافة إلى التنافس المتوقع على الموارد.

ومع ذلك، غالبًا ما يتم تبسيط هذه النظريات إلى درجة محو البعد السياسي لكيفية تأثير تغير المناخ على الهجرة

بين المناخ والهجرة والصراع. وقد حافظ السودان - بسبب الأسس الاستعمارية للدولة السودانية - على انقسامات اجتماعية عميقة حددت بشكل كبير كيفية تخصيص الموارد، فخلقت توترات طويلة الأمد بين الخرطوم (باعتبارها «مركز» السودان) ودارفور (جزء من «أطراف» السودان).

ومنذ ذلك الحين، اكتسبت الحكومة المركزية في السودان ولاءات سياسية من خلال توزيع الأراضي والموارد، والتي لم تصل إلى دارفور تقريباً. كما سعت الحكومة المركزية ونخبها السياسية والاقتصادية إلى السيطرة على الموارد الزراعية والمعدنية للحفاظ على أطماع إنفاقها، ما أدى إلى الاعتماد المفرط على ممارسات استخدام الأراضي غير المستدامة - وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وعلى المزارع الكبيرة التي زاد تعرضها للتغيرات البيئية بشكل مباشر. وقد أدى هذا إلى تفاقم تدفقات الهجرة من المناطق الزراعية غير الصالحة للاستعمال، وأججت التوترات العرقية بين المجموعات العرقية وغير العربية على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك، فقد كانت آليات النزاع التقليدية في دارفور عندما حدثت خلافات محلية على الموارد نتيجة للجفاف والمجاعة غائبة بسبب إعادة هيكلة الدولة المركزية للإدارة المحلية بشكل مقصود، وكذلك تعمّد القضاء على مؤسسات الحكم التقليدية. لذا، استمرت النزاعات التي عادة ما يتم حلها بسهولة في التفاقم.

تطبيق الدروس المستفادة

ماذا تعني هذه الاستنتاجات لوضعي السياسات والمطبقين لها الذين يحاولون معالجة النزاعات وتدفقات الهجرة المرتبطة بالمناخ؟ عند النظر إلى الهجرة المناخية والصراع على أنها نتيجة للإجراءات الحكومية - أو التفاعس الحكومي - والسياسات، بدلاً من كونها نتيجة لتغير المناخ فقط، يصبح من الأهمية بمكان التركيز على الاقتصاد السياسي للتصدي لتغير المناخ والتكيف معه. ومع ذلك، ما تزال المبادرات - مثل إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث ومنصة النزوح بسبب الكوارث - تركز على الكيفية التي ينبغي أن تكون بها التحالفات الدولية والدول ذاتها هي الجهات الفاعلة الأساسية في معالجة آثار تغير المناخ، وذلك من خلال تأكيد الحاجة إلى «بناء القدرات الوطنية» للتخفيف من حدة آثار المناخ والتكيف معه. إن هذا

خارج المراكز الحضرية^٢. وقد ركزت المحاولات اللاحقة لإدارة الموارد، مثل الهيئة الوطنية للموارد المائية والبرنامج الاستثماري الوطني لاستراتيجية قطاع المياه (التي بدعماً ومولها البنك الدولي وجهات مانحة دولية أخرى)، في المقام الأول، على الحلول التكنولوجية، ولكنها فشلت في معالجة الجوانب السياسية في إدارة الموارد. كما كانت الحكومة الوطنية مُبتلاة أيضاً بحمى المصالح السياسية المتنافسة التي حالت دون التنفيذ السليم لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، فقد اعتمدت الحكومة اليمينية، من عام ١٩٩٠ حتى اندلاع الحرب الأهلية، بشكل كبير على توفير الرعاية لقاعدة سلطتها السياسية، والتي كان جزء منها يتألف من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين عارضوا معظم سياسات الحفاظ على الموارد واستخدام الأراضي، الأمر الذي أدى إلى الإفراط في استغلال الأراضي الزراعية بالمحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه.

لقد ضمن الجمع بين سلطة الحكومة المركزية التنفيذية الضعيفة والمصالح السياسية المتنافسة للنخب عدم فعالية السياسات التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال إدارة الموارد. وقد أدى هذا إلى شح الموارد لدى الكثير من السكان، كما أدى أيضاً إلى خلق الظروف المواتية للتأثر السلبي بالعديد من الصدمات المناخية التي تحدث اليوم.

دارفور

لقد أكدت الحجج السابقة، لبيان الصلة المباشرة بين المناخ والهجرة والصراع في دارفور، انخفاض الهطول المطري والتصحر قبل عام ٢٠٠٣، وهو ما أدى إلى زيادة الهجرة وتأجيج الصراع على الأراضي والموارد^٣. ووفقاً لهذه الحجة، فقد تسبب الجفاف في هجرة جماعية لشرائح من السكان كانت تعتمد على الزراعة لكسب لقمة العيش أو القطاعات المجاورة نحو جنوب دارفور، حيث كان الجفاف أقل حدة، الأمر الذي زاد من حدة التوترات الاجتماعية بين المجموعات هناك. وقد أدى ذلك كله إلى تصاعد حدة الصراع المحلي بين المجتمعات المحلية على الموارد، حتى وصل الأمر في نهاية المطاف إلى حرب أهلية.

لقد سلطت الأبحاث التي أجريت منذ ذلك الحين الضوء على دور الحكومة وسياسة الموارد في تحدي الربط المباشر

فيها الحكومة الوطنية بنشاط على خلق الظروف الملائمة لقبالية التأثير السلبي بالمناخ. وتتطلب الاستجابة في نهاية المطاف اعتماداً كبيراً على استراتيجيات التنمية وعلى بناء سبل السلام التقليدية لمعالجة العواقب، بالإضافة - في الوقت ذاته- إلى التنسيق الوثيق مع صانعي السياسات ومع المنظمات الدولية، وذلك لكي يثبت للحكومات الوطنية أن التصدي الفعال لظروف المناخ هو، في الواقع، أمر يصب في مصلحتهم السياسية.

راشيل فورلو

[RachelFurlow@gmail.com](mailto:rachel.furlow@gmail.com)

طالبة دراسات عليا، كلية إدmond إيه والش للخدمة الخارجية، جامعة جورج تاون

١. للبحث في هذا الموضوع، انظر، على سبيل المثال، داوودي إم. (٢٠٢٠) أصول الصراع السوري: تغير المناخ والأمن البشري
٢. انظر على سبيل المثال، فيرون جي (٢٠٠٥) "السلع الأولية والحرب الأهلية"، مجلة حل النزاعات، العدد ٤٩. معلوم هب موني ك وتوفيرق ر. (٢٠٠٦). المؤسسات ولجنة الموارد، المجلة الاقتصادية، العدد ١١٦ (١)
٣. لمزيد من البحث حول هذا، انظر هيلين لاكر (محررون). لماذا اليمن مهم: مجتمع في مرحلة انتقالية.
٤. انظر على سبيل المثال، كي-مون بي (٢٠٠٧) ما رايته في دارفور، UNSG. www.un.org/sg/en/content/sg/articles/2007-09-14/what-i-saw-darfur؛ يوبوفسكي إف (٢٠١٧) «وجهة نظر أفريقية تنبؤية: هل يتسبب تغير المناخ في الصراع؟» معهد بروكينغز <https://brookings.gs/3sKZhWT>
٥. أوكسفام (2014) لم نعد نقاسم الأرض: التغيير الزراعي والأرض والعنف في دارفور bit.ly/Oxfam-Darfur-2014
٦. بلوتشر جي و كيليلي أوه (2020) في تنزانيا الهادئة نسبياً، يمكن أن يؤدي تغير المناخ والهجرة إلى نشوب الصراع، معهد سياسة الهجرة bit.ly/MPI-Tanzania-Nov2020

النهج - كما توضّح في حالتني دارفور واليمن- غالباً ما يكون غير فعال عندما تعمل الدول ذاتها على خلق الظروف للتأثر السلبي بالصددمات المناخية. وقد سبق للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والعديد من الدول المانحة الدولية تنفيذ برامج بناء القدرات لدعم التكيف مع المناخ في كل من السودان واليمن، وكلها فشلت لأنها لم تأخذ في الحسبان المصالح السياسية للبلد والتركيبة الهيكلية له.

يتوجب على المانحين، بدلاً من ذلك، تركيز البرمجة على استراتيجيات المرونة المناخية «من الدرجة الثانية»، نحو تعزيز آليات تسوية النزاعات، وتطوير سياسات استخدام الأراضي المحلية. إن إعادة بناء آليات حل النزاعات المحلية التي أضعفتها الحكومة المركزية أمر بالغ الأهمية لتهدئة التوترات الناتجة عن زيادة الهجرة والصراع على الموارد و / أو تنامي الخصومات القائمة على الهوية. ويمكن أيضاً دعم ذلك من خلال العمل مع قادة المجتمع المحلي لتطوير استراتيجيات استخدام الأراضي التي يمكن تكييفها على الحالة المحلية. فعلى سبيل المثال، عمل مشروع إدارة المراعي المستدامة مع القرى في تنزانيا، حيث أدت التغييرات البيئية وممارسات إدارة الأراضي الضعيفة إلى الهجرة والصراع، على تطوير حقوق ملكية أراضي الرعي المشتركة، الأمر الذي أدى إلى الحد من النزاعات هناك.^٦

وبالنسبة للأطر الدولية التي تركز على الدولة بوصفها الفاعل الأساسي للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، أصبح من الأهمية بمكان إجراء تحليل على مستوى البلد يتفحص كيفية تأثير المصالح السياسية على الوزارات الحكومية، ودراسة القاعدة السياسية التي تدعم الحكومة، ومستوى تأثير الحكومة الوطنية على السلطات المحلية. علاوة على ذلك، يتوجب على المانحين أن يكونوا مبدعين من حيث تحديد أي الوكالات الحكومية هي الجهات المنفذة الرئيسية في الاستجابة لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن وزارات البيئة أو وزارات الموارد قد تبدو وكأنها أكثر الوكالات كفاءة في ذلك، إلا أنها يمكن أن تكون متأثرة جدا بلاعبين اقتصاديين أو سياسيين محددين، كما هي الحالة واضحة في اليمن.

توفر هذه التوصيات نقطة انطلاق لكيفية معالجة حدة تغير المناخ وتخفيفها، وأللتكيف مع في الحالات التي تعمل

أَشَدُّ الرَغْبَةِ أَنْتَ فِي أَنْ تَقْرَأَ نَشْرَةَ الْهَجْرَةِ الْقَسْرِيَةِ وَتَعَيَّنَ كَوَكَبِ الْأَرْضِ فِي أَنْ مَعَا؟

إذن أرسل إلينا رسالة إلكترونية من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk لتلغني نسختك المطبوعة! واطلب بدلاً

من ذلك إشعارات البريد الإلكتروني من

(www.fmreview.org/ar/request)، لتصل إلى

جديد الأعداد من قُور صدرها. (يرجى أن تستمر في

طلب النسخ المطبوعة إن كان الغرض من طلبك إيّاها

التدريب والمناصرة، أو إن كان سبيلك إلى الشبابة -

أو سبيل شركائك إليها- غير معوّل عليه دوماً).



إلى أين نذهب إذا جفت هذه البحيرة؟ دراسة حالة من منطقة الساحل

ماريا ستافروبولو وأندرو هاربر

تواجه موريتانيا، مثل جيرانها في منطقة الساحل، مجموعة هائلة من التحديات الناجمة عن تأثيرات تغير ظروف المناخ. غير أن ثمة -في المقابل- الكثير مما يمكن تحقيقه إذا ما التزم أصحاب العلاقة (القرار) باتخاذ إجراءات سريعة وشاملة استجابة لذلك.

تؤدي إلى تفاقم الوضع من جديد؛ إذ يخشى السكان المحليون أن تفقد البحيرة أسماكها. وقد أدى الإفراط في الصيد بالفعل إلى فقدان معظم الطيور المهاجرة التي كانت تزورها، فاصح النظام البيئي غير متوازن بشكل خطير.

لقد كانت موريتانيا على مدى عقود- وما زالت- مضيئة سخية للاجئين، لكن عوامل الضغوط المرتبطة بتغير المناخ على الموارد الطبيعية، واستمرار انعدام الأمن في مالي المجاورة، وتأثير الوافدين الجدد على النظم البيئية الهشة هناك بالفعل، قد أجهدت مجموعها قدرات التكيف المحلية.

معالجة التأثيرات والاحتياجات البيئية

لن توجد الحلول إلا إذا أدرك الجميع مدى خطورة الوضع، ليس في هذه الزاوية من موريتانيا فقط، ولكن أيضاً في المنطقة المحيطة الأوسع؛ فالنهج المقترحة هنا لموريتانيا هي بالتأكيد مناسبة للعديد من الحالات والبلدان الأخرى.

إن زيادة الوعي بالتعليمات المحلية التي تعزز ممارسات الصيد المستدامة واحترامها يجب أن تكون مصحوبة بدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وذلك من أجل تطوير وسائل إضافية أو وسائل بديلة للعيش هناك. فالمجتمعات المحلية وكذلك اللاجئين يحتاجون إلى العمل معاً لمعالجة مخاوفهم والتوفيق بينها، ولحماية الأرض والبحيرة وسبل العيش التي يعتمدون عليها جميعاً. وتحتاج السلطات الإقليمية والمحلية أيضاً إلى الدعم وإلى توفير قدرات إضافية للحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية، كما تحتاج وزارة البيئة والتنمية المستدامة في موريتانيا إلى قدرات إضافية من أجل أن تنفذ بالكامل مبادراتها للحفاظ على البحيرات واستعادتها كما كانت في سابق عهدها.

وقد يكمن جزء من الحل في مبادرة الجدار الأخضر العظيم بقيادة الاتحاد الأفريقي^١ التي تركز على استعادة الأراضي

إن أزمة المناخ في منطقة الساحل هي أزمة حقيقية؛ فدرجات الحرارة المرتفعة والأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها والفيضانات والجفاف والتصحر كلها تهدد فعلياً وبشكل مضطرب البلدان والمجتمعات الضعيفة. كما تؤدي هذه التغييرات أيضاً إلى تأجيج التوترات بين طوائف المجتمع.

فعلى سبيل المثال، كان على الناس الذين يعتمدون في معيشتهم على صيد الأسماك في بحيرة فاجيوبيني Faguibine في دولة مالي التخلي عن أوطانهم وسبل عيشهم، قبل بضع سنوات، لأن البحيرة هناك قد جفت. فتحركوا جنوباً لكنهم واجهوا عداء من مجتمعات الرعاة، الذين كانوا هم أنفسهم يكافحون بالفعل للحصول على المياه التي هي أصلاً متضائلة، وعلى المراعي المتناقصة لمواشهم. ووجود الدولة في هذه المناطق النائية من البلاد يكاد يكون معدوماً، بل إن الدولة أصلاً غير قادرة على التوسط بين المجتمعات الواقعة تحت هذه الضغوط من جهة، والحفاظ على السلام في المنطقة من جهة أخرى. لقد اندلع الصراع بين المجتمعات المحلية، وزاد الوجود المتنامي للجماعات المسلحة من غير الدول من تفاقم مشكلة انعدام الأمن هناك.

«أخشى أن تجف البحيرة قريباً. لا أعرف ماذا سنفعل». يحيى كورونيو كونا^٢

لقد اعتاد العديد من الصيادين الماليين عبور الحدود إلى منطقة الحوض الشرقي (Hodh Chargui) في موريتانيا لعدة أشهر في السنة، وهم يقومون بذلك منذ عقود. لكنهم أقاموا في السنوات القليلة الماضية - بشكل تدريجي- منازل جديدة بالقرب من البحيرات، ولا تتوافر عندهم نية العودة إلى مالي في المستقبل القريب. غير أن المجتمعات المحلية هنا أيضاً، والتي تعد البحيرة مصدرًا حيويًا للمياه بالنسبة لها، باتت تشعر بالقلق. ولما تصاعدت التوترات، تدخلت السلطات الإقليمية والمحلية، ففقدت جهود الوساطة، واستعادت - مؤقتًا على الأقل - التعايش السلمي بين السكان. ومع ذلك، فإن قلة الأمطار الآن

بالهدف المشترك يمكن أن يقدم مكاسب سلام قد تتجاوز الحوكمة المشتركة للموارد الطبيعية. وسيكون تعليم تلاميذ المدارس حول البيئة ضروريًا لضمان فهم الأجيال القادمة للقضايا المطروحة

إن الدعم المعزز بسرعة الوصول إليه وسهولته - بما في ذلك التمويل الإضافي والمساعدة التقنية وتعزيز القدرات للمؤسسات المحلية والوطنية - من المجتمع الدولي هو - مع ذلك - مقدمة ضرورية لتحقيق مثل هذا التقدم في البلدان والمجتمعات الأكثر عرضة للتأثر بظروف المناخ. إن البرمجة المشتركة للمساعدة التي تستمر لسنوات من قبل المانحين والشركاء تحتاج إلى أن تستمع بأذن واعية إلى احتياجات الناس المنتشرين على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، كما تحتاج أن تكون مستعدة على الدوام لتعديل مساهماتها وإعادة ترتيب أولوياتها وفقًا لذلك. ولا ينبغي أن يكون هذا تمرينًا فقط على «تنظيف» القروض والالتزامات السابقة. فالمجتمعات النازحة والمضيئة تقوم، بدعم من السلطات الإقليمية والمحلية، بدور أساسي بالفعل، ولكن يجب ترسيخ هذا العمل المحلي ودعمه بشكل عاجل، فما عاد هناك مجال لتضييع الوقت.

ماريا ستافروبولو

stavropo@unhcr.org @MariaSt_UNHCR

الممثلة السابق للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موريتانيا.

أندرو هاربر @And_Harper harper@unhcr.org

المستشار الخاص للمفوض السامي للعمل المناخي

bit.ly/UNHCR-Mali-Mauritania-Oct2021. ١

www.greatgreenwall.org. ٢

وإدارتها بشكل مستدام عبر حزام الساحل. وكمشروع متكامل للتنمية المستدامة (متعدد المساهمات) - ويتجاوز ما هو أبعد من مجرد زراعة الأشجار - فإنه يعد بالمساعدة في تحسين حياة الآلاف من الناس.

يحتاج كل من النازحين والمجتمعات المضيفة إلى تعزيز التعاون بينهم لحماية البيئة من خلال الرعاية المشتركة والإدارة الحاكمة لمواردها الثمينة. وسيكون هناك - بالإضافة إلى تطوير الأحزمة الخضراء والحفاظ عليها - حاجة إلى التركيز على إعادة التحريج وتطوير مناطق خاصة لتلبية احتياجات السكان من الأخشاب والطاقة المستدامة وبدائل الفحم من الطاقة، وكذلك الحد من إزالة الغابات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتكييف الطرق للرعاة ومواسمهم.

ولتعزيز الأمن الغذائي للمجتمعات، يتوجب توفير الدعم للصيد المنتج والمستدام وللزراعة وللإنتاج الحيواني؛ وهذا يجب أن يشمل تعزيز الوصول إلى الخدمات البيطرية وخراب ماصيد الأسماك وإدارة الآفات، وتعزيز البستنة التسويقية. وتعد مسألة إدارة المياه أمرًا بالغ الأهمية، وتتطلب أنظمة تخزين مياه محسنة، وعقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى مصادر المياه، وتعزيز تقنيات الري الفعالة. كما أن قدرة المجتمعات على تسويق منتجاتها تحتاج أيضًا إلى التحسين، وذلك - على سبيل المثال - من خلال إنشاء تعاونيات، ومن خلال التدريب في التعليم المالي وإدارة الأعمال.

ويستلزم - علاوة على ذلك - إنشاء آليات الحوكمة المشتركة والمحافظة عليها، وتطوير آليات الوساطة؛ كما أن الشعور

دروس مُستقاة من الاستجابة للجفاف في أفغانستان

شهرزاد أمولي وإيفان جونز

لقد أدى الفشل في التنبؤ بحصول الجفاف في أفغانستان، وفي تسييق استجابة محددة تركز على التعافي منه، إلى نزوح ممتدّ لمئات الآلاف من الناس هناك. لذا، فإن مفتاح مواجهة آثار أزمة المناخ يتمثل في ضمان الجاهزية والعمل المبكر لها.

في انعدام الأمن الغذائي في ٢٢ مقاطعة من أصل ٣٤^١ وتبعًا لذلك، فقد تسبّب في نزوح داخلي جماعي؛ إذ أُجبر ما يقارب ٣٧١ ألف أفغاني على ترك منازلهم والبحث عن ملجأ في أجزاء أخرى من البلاد. وقد أدّى الجفاف في المنطقة

لقد عانت أفغانستان في عام ٢٠١٨ من جفاف حاد أثر - على نحو مباشر - على أكثر من ثلثي سكان البلاد البالغ عددهم ٣٨ مليون نسمة؛ فأدى إلى تلف المحاصيل الزراعية، وتفريغ احتياطات المياه الجوفية، وارتفاع هائل

الحاجة إلى عمل مبكر شامل

قبل الإعلان الرسمي عن الجفاف في أفغانستان في أبريل ٢٠١٨م، كانت البلاد متأثرة بموجة جفاف استمرت ١٨ شهرًا. ومع ذلك، لم تُرسل إشارات الإنذار المبكر في الوقت المناسب من الجهات ذات العلاقة (الهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث، ANDMA، على وجه الخصوص) على الرغم من توافر المؤشرات القوية التي تنبئ بأن فترة الجفاف هذه ستتطور إلى حالة جفاف. ونتيجة لعدم وجود استراتيجية واضحة حول كيفية التخفيف من ظروف الجفاف البطيئة، فقد فشلت استجابة الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث ANDMA في تحفيز العمل المبكر سواء من الحكومة أو من الجهات الإنسانية الرئيسية الأخرى الفاعلة في هذا المجال.

وقد أصدرت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة ومنظمة NGOiMMAP غير الحكومية - بالمقابل - سلسلة من التقارير التفصيلية خلال فترة بداية الجفاف الأولية. ومع ذلك، كان النشر محدودًا، ولم تُترجم التقارير إلى لغة الداري Dari أو الباشتو Pashto. ولما كان الأمر كذلك، لم يكن الجفاف وشيك الحدوث ولم تكن الآثار الإنسانية المتوقعة - بما في ذلك النزوح على نطاق واسع - مفهومة بالكامل في كل المجتمع الإنساني الأوسع، وبالتالي لم يتم التنبؤ بالحاجة إلى أخذ تدابير التأهب اللازمة لذلك. وقد أدى ذلك إلى إخفاق صانعي القرار والجهات الفاعلة الإنسانية في تنفيذ تدخلات تنموية وتعاونية متماسكة خلال فترة بداية الجفاف. وبهذا يكون المجتمع الإنساني قد خسر حقا فرصة فريدة لتقديم دعم حاسم في المناطق المتضررة من الجفاف، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إجبار الناس على المغادرة.

وتبلور الفشل الآخر في تباطؤ نشر خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة التي نشرت للبلد؛ فهذه الوثيقة - لا شك - مهمة عندما يتعلق الأمر بمعالجة الاحتياجات الإنسانية. لا سيما في مجالات مشاركة المعلومات، وتخطيط المنظمات غير الحكومية NGO، وحركة الموارد. إذ إنه رغم حدوث فترة جفاف لأكثر من عام، فلم تجر مراجعة خطة الاستجابة الإنسانية الأفغانية إلا في مايو ٢٠١٨ - أي بعد شهر واحد من الإعلان رسميًا عن الجفاف - لتعكس الاحتياجات الإنسانية. وفي تلك المرحلة، يكون قد فات الأوان لتلبية هذه الاحتياجات الملحة بالشكل المناسب والبحث عن الدعم المالي اللازم لمواجهة الكارثة. وقد أدى ذلك إلى حدوث ثغرات في

الغربية من أفغانستان وحدها إلى نزوح أكثر من ١٧٠ ألف شخص.^٢

وفي غمرة الجفاف الثاني، بعد أربع سنوات، ما يزال العديد من هؤلاء النازحين داخليًا عاجزين عن الوصول إلى «حلول دائمة»، وغير قادرين على العودة إلى مواطنهم الأصلية أو الاندماج في المجتمعات المحلية حولهم؛ فما تزال أكثر من ١٢٠٠٠ أسرة نازحة في مواقع مثل شاهراك - إي - سابز Shahrak-e-Sabz، وهي مستوطنة غير رسمية تقع على أطراف مدينة هرات Herat، في حاجة ماسة إلى المساعدات الأساسية لعدم تمكن هذه الأسر من الوصول إلى سبل عيش مستدامة، ولعجزها - تبعًا لذلك - عن بناء القدرة على الصمود.^٣ ولكونهم قد أُجبروا على الفرار من منازلهم نتيجة للجفاف (وتهديدات أخرى مثل الصراع ومحدودية الوصول إلى المرافق الطبية)، فقد أصبح لديهم احتمالات قليلة للعودة إلى ديارهم في المستقبل القريب. ولا تزال مشاكل الوصول إلى سبل العيش والمياه، وتوافر الأراضي الزراعية الآمنة الصالحة للزراعة، وانعدام الأمن، قضايا عالقة تشكل تحديات، وتؤدي إلى نزوح عشرات الآلاف من الناس داخليًا يعيشون إلى أجل غير مسمى في ظروف قاسية. وفي بعض الحالات يُضطر هؤلاء إلى تبني آليات تعايش سلبية كبيع ممتلكاتهم الشخصية أو حتى بيع أطفالهم، الذين يكونون عادةً من الإناث. وتُعدُّ المستوطنات العشوائية في هرات أمثلة صارخة تذكرنا بضرورة عمل أصحاب القرار في التنمية والعمل الإنساني جنبًا إلى جنب في جميع مراحل النزوح الناجم عن كوارث المناخ للوصول لتحقيق حلول طويلة الأمد للنزوح.

إن استقاء الدروس من حالات الطوارئ المناخية في بلدان مثل أفغانستان يعد أمرًا ضروريًا في تعزيز الاستجابات لهذه الكوارث في كل من أفغانستان وفي أماكن أخرى من العالم. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٤٠، فإن ٧٠٠ مليون شخص، في جميع أنحاء العالم، سيعانون من الجفاف لمدة ستة أشهر أو أكثره، ما سيؤدي إلى ظروف قاسية ستسببهم - لا شك - في الحركة القسرية للأشخاص، إما داخليًا أو عبر الحدود الوطنية؛ فبغير فهم الوسائل الناجعة (وغير الناجعة) في المناطق المختلفة ستظل مجتمعات النازحين بسبب المناخ غير قادرة إلى حد كبير على الوصول إلى حلول دائمة.

أيار ٢٠٢٣

www.fmreview.org/ar/climate-crisis

في عام ٢٠١٨، وبصرف النظر عن غياب إعلان الحكومة الرسمي عن الجفاف، كان بإمكان المجتمع الإنساني تقييم الاحتياجات وتوضيحها بشكل أفضل، كما كان بإمكانه الضغط من أجل مشاركة أكبر من خلال مجتمع المانحين. فعلى سبيل المثال، في وقت سابق، كان من الممكن أن تؤدي التدخلات المتعلقة بالصمود مثل توزيع العلف والشتلات المقاومة للجفاف أو دعم سبل العيش البديلة إلى نتائج ذات أثر إيجابي أكبر.

رابط الإنسانية-التنمية-السلام

في سياق حالة أفغانستان، كان ثمة العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تنفذ مجموعة من البرامج الإنسانية والإغاثية. ومع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - وهو نهج يعزز الاتساق بين الجهات الفاعلة الإغاثية والإنسانية والمتعلقة بالسلام - فقد كان مبدأ تشغيلياً أساسياً يعتمده المانحون والمنظمات غير الحكومية والدول المتضررة من الأزمات منذ انعقاد القمة الإنسانية العالمية في ٢٠١٦. لم يستفد أصحاب القرار (الرأي) المنخرطون في الاستجابة لحالة الجفاف في أفغانستان من المزايا التي توفرها استجابة الترابط الاستراتيجي.

لقد كان للاستجابة للجفاف لعام ٢٠١٨ الفضل في إنقاذ حياة أكثر من ٣,٥ مليون شخص، وكان ذلك من خلال توفير الدعم الفوري الخاص بإنقاذ الحياة المباشر. لكن الاستجابة الإنسانية ذاتها فشلت كذلك في إيجاد حلول دائمة للمجتمعات النازحة، ما أدى إلى إطالة أمد الاعتماد على الخدمات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فقد قصرت الاستجابة أيضاً في التكامل والانخراط مع مبادرات بناء السلام، بما في ذلك قضايا مثل تلك المتعلقة بإدارة موارد المياه، والنزاعات الأخرى على الموارد. وهذا الأمر يعكس النقص العام في التكامل والترابط بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام خلال المراحل الأولى من الأزمة في أفغانستان.



شهرآك سايڤ، هي مستوطنة غير رسمية للنازحين الأفغان النازحين بسبب الصراع والجفاف

تقديم الخدمات الإنسانية وإلى توافق عوامل دفع النزوح أكثر.

لم يكن من الممكن استخدام خطة الاستجابة الإنسانية بنجاح كأداة لبناء تدابير التعافي والصمود اللازمة لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

لقد تمكنت خطة الاستجابة الإنسانية فعلياً من تلبية حزمة كبيرة من الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من الجفاف؛ غير أنه بسبب تحديد الميزانيات من قبل، وعدم قدرة المانحين على ممارسة قدر كبير من المرونة، لم يكن ممكناً استثمار خطة الاستجابة الإنسانية بنجاح لتكون أداة لبناء تدابير التعافي والصمود اللازمة لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية، كما أنها لم تكن قادرة على الوصول إلى جميع المجتمعات المعرضة للخطر. ونتيجة لذلك، فقد تم تقويض قدرة المجتمع على الصمود، وكان الدعم الإنساني غير كافٍ ليشمل الجميع، فتركزت أعداد كبيرة من الناس في وضع لا يختارون أمامه سوى مغادرة منازلهم.

يبدو واضحاً أن استجابة أفغانستان للجفاف في عام ٢٠١٨ كان من الممكن أن تكون أكثر فعالية. خلال فترة بداية الجفاف

إذ ما نظرنا إلى الورا، يتضح بأن المجتمع الإنساني قد ركز جهوده في المراحل الأولى من الاستجابة للجفاف على تقديم المساعدة الفورية للسكان المتضررين الذين نزحوا بسبب الجفاف. لقد تم الاعتراف بالحاجة إلى تدخلات التعافي طويلة المدى لكنها لم تكن أولوية فورية لأصحاب القرار الرئيسيين، ولم يكن التمويل متوافراً لدعم أي تدخلات تعافي طويلة الأمد. وقد حصلت هذه الفجوة الأساسية نتيجة اتخاذ قرارات غير واضحة ونتيجة التواصل غير البين بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية خلال الاجتماعات الأولية، فضلاً عن عدم الوضوح في اجتماعات فريق التنسيق المشترك بين المجموعات (ICCT) والفريق المحلي الإنساني (HCT) فيما يتعلق بأفضل السبل للتنسيق بين القطاعات والولايات. وفضلاً عن ذلك، أظهرت الاستجابة بشكل جلي أيضاً نقصاً عاماً في دمج جماعة الحد من مخاطر الكوارث (DRR) والأحكام المتعلقة بتغير المناخ داخل النظام الإنساني ذاته. وسيستفيد كل من ICCT و HCT في المستقبل من ضمانة إدراج التفكير الدؤوب والعمل المرن على مستوى المجموعات وفي وضع استراتيجيات كل منهما. لن يقتصر هذا على الاعتراف رسمياً بأهمية التدخلات طويلة الأجل فحسب، بل سيدعم أيضاً إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالتنمية والتي بدورها ستعكس وتدعم برمجة القدرة على الصمود.

بالنظر إلى تضاريس (طبوغرافية) أفغانستان، ومجتمعها القائم على الزراعة في المقام الأول، وأنها عرضة للصددمات المناخية المستمرة مثل الجفاف والفيضانات، يصبح من الضروري أن يظل موضوع تغير المناخ مدرجاً بقوة على أجندة الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية. فعند أخذ حالة الوضع الإنساني الحاد والمتدهور داخل البلاد ومحدودية قدرة الحكم الحالية والبنية التحتية الهشة التي لا يمكن التنبؤ بها، فإن الأحداث المناخية مثل الجفاف لن تؤدي إلا إلى تفاقم التحديات الحالية ونقاط الضعف. لذا، يتوجب على جميع الجهات الفاعلة التعاون لضمان تقوية (تعزيز) الاستجابات الإنسانية والإمناجية في مواجهة حالات الطوارئ أو الكوارث البيئية في ظهورها. وهذا - لا شك - مهم لا سيما في ضوء الوضع السياسي الحالي في أفغانستان، حيث تتقف مشاركة المانحين في أفغانستان عند مفترق طرق فيما يتعلق بتوفير الموارد؛ فبدون الدعم المالي والتقني الضروري، يكمن خطر حقيقي للغاية بأن عشرات الملايين من الأفغان سيعانون أكثر من ذلك، ولن يتمكنوا من بلوغ أي أمل في إيجاد حلول طويلة الأجل.

شهرزاد أمولي shahrzad.amoli@gmail.com
@ShahrzadAm

اختصاصية المناصرة السابق، المجلس الدغاري للاجئين، أفغانستان

إيفان جونز Evan.Jones@adsp.ngo
@AsiaDSP

مدير منصة حلول النزوح في آسيا

١. البنك الدولي الجوع ما قبل الجفاف: انعدام الأمن الغذائي في أفغانستان

bit.ly/WorldBank-Hunger-before-drought

٢. منصة حلول النزوح في آسيا (٢٠٢٠) إعادة تصور الاستجابة للجفاف، الصفحة 1

<https://adsp.ngo/wp-content/uploads/2021/01/LessonsLearned.pdf>

٣. المجلس الدغاري للاجئين (2021) «الكوارث الطبيعية وعقود من الصراع جعلت

النازحين داخلياً في أفغانستان عرضة للقراء والضعف»

bit.ly/DRC-naturaldisasters-Afghanistan-May2021

٤. انظر الحاشية 2، الصفحة ٣١

٥. انظر الحاشية 2، الصفحة ٣

٦. بيان متعدد الوكالات «الوصول إليهم - تنفيذ استجابة شاملة للجفاف في أفغانستان»

١٨٠ يوليو ٢٠١٨

bit.ly/Afghanistan-drought-statement-18072018

بعد ارتفاع حاد في عدد النازحين في المنطقة الغربية لأفغانستان، أصدرت ثماني منظمات دولية غير حكومية، في يوليو ٢٠١٨، بياناً صحفياً مشتركاً يكشف عن الحاجة إلى التعافي المبكر وبناء قدرة النازحين على الصمود في أماكن تواجدهم الأصلية^٦. وعلى الرغم من كون هذه الخطوة جديرة بالثناء، فإنها جاءت متأخرة عدة أشهر، لأن نزوحاً واسع النطاق كان قد بدأ من قبل، ولم يكن بالإمكان وقفه في تلك المرحلة. وربما كان تأخر هذه الخطوة سبباً في فشل الحكومات المانحة أيضاً في دعم التمويل الذي كانت الحاجة إليه وقتها ماسة جداً للانتقال من مرحلة التدخلات الإنسانية إلى مرحلة التدخلات التنموية.

لقد وفرت الاستجابة للجفاف في أفغانستان العديد من الدروس للدول الأخرى. ومن الجدير بالإشارة والأهمية أنه مهما كان الوضع السياسي للبلد أو الهيكلة الإنسانية القائمة فيه، فإنه يستحيل تقديم المساعدة الإنسانية في فراغ. وعوض ذلك فإن على الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني توظيف الاستجابات التي تمتد في رابطة الإنسانية والتنمية والسلام

الصراع وتغير المناخ وتقلص مساحة التنقل في منطقة الساحل الأوسط

جوليو موريلو وجويل رزق

لقد أدت مخاطر المناخ والنزاع وأطر السياسات غير المرغوب بها إلى تعطيل استراتيجيات المرونة الخاصة بالتنقل في منطقة الساحل الأوسط بشكل متزايد، كما أدت تقليص الاستفادة من الالتزامات الإقليمية والعالمية بشأن الهجرة والنزوح بسبب المناخ أو التخفيف من مخاطر الكوارث

والجنسي جعلت طرق الهجرة والممرات العابرة في كثير من الأحيان شديدة الخطورة.

قد لا تكون استراتيجيات الصمود الخاصة بالتنقل ممكنة للمجتمعات المتأثرة بمخاطر المناخ والنزاع المسلح؛ فعلى سبيل المثال، قد تؤدي عسكري الحدود والنزاع إلى تقييد خيارات التنقل على طول طرق الترحال أو إلى المناطق التقليدية للهجرة الموسمية أو الهجرة العمالة، كما قد يؤدي تدهور الأراضي وسوء إدارة الموارد الطبيعية إلى إعاقة الوصول إلى الأشكال التقليدية لسبل العيش. وفي هذه الحالات، لم يعد التنقل هو حجر الزاوية في مرونة المجتمعات المحلية وصمودها، ولكنه آية جاءت كردة فعل يمكن أن تكون فاعلة على المدى القصير. ويصبح النزوح القسري، في الحالات القصوى، هو الشكل الرئيسي للتنقل.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد استراتيجيات الصمود القائمة على التنقل، إلى حد كبير، على إمكانية إنشاء الروابط الاجتماعية الرئيسية والحفاظ عليها وتعزيزها في مواقع الاستضافة وفي مناطق الوصول المقصودة. وبناء عليه، فإن أدبيات السياسة التي تعزز (أو تهدد) الشعور بالأمن، وندرة الموارد الطبيعية، ووصم مجموعات السكان المتنقلين بسمات معينة، واحتواء التحركات على الأرض، تساهم جميعها حتمًا في إضعاف القوة الاجتماعية، وفي زيادة التوتر في المجتمعات المستضيفة. فالتماسك الاجتماعي جزء مهم من هذه الروابط، الأمر الذي يفسر ميل النازحين والمهاجرين في منطقة الساحل الأوسط، ما أمكنهم إلى ذلك سبيلًا، إلى التجمع معًا في المكان الواحد بناء على مجتمعهم الأصلي. لذا، لن يتمكن النازحون والمهاجرون، عندما تنهار العلاقات الاجتماعية بين الطوائف المختلفة، من الوصول إلى الخدمات والفرص في مناطق الاستضافة المنشودة، وقد يضطرون للعيش في «أحياء مغلقة عليهم» شبه حضرية، وقد تظهر التوترات على الموارد الطبيعية، وعلى محاصصة الأرض والأصول والخدمات الأخرى. وربما تتعرض

تعدّ منطقة الساحل الأوسط واحدة من أكثر المناطق المتضررة من النزاعات في أفريقيا، كما أنها واحدة من أكثر المناطق عرضة لمخاطر المناخ على مستوى العالم. وهي تتميز بسهولة اختراق الحدود، وكثرة الهجرة الموسمية والدولية، ومن أكثر المجتمعات المحلية التي تشترك في المناطق الحدودية مع غيرها، وهي من المناطق والأطراف الكبيرة التي تحكمها جهات أخرى غير حكومية. فللمنطقة تاريخ طويل من التنقل الداخلي والعابر للحدود. فقد كان التنقل في منطقة الساحل عبر الأزمنة (تاريخيًا) في شكل هجرة موسمية وانتقال الرعايا هو استراتيجية رئيسية للتعامل مع البيئة الطبيعية القاسية، وتمكين الناس من تنوع سبل العيش وليكونوا أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات.

فللسكان المحليين قدرات محدودة للتعامل مع ارتفاعات درجات الحرارة التي تتجاوز المتوسطات العالمية، أو التفاوت الشديد في هطول الأمطار، أو كوارث الجفاف والفيضانات المتكررة، أو التدهور المقدر بـ ٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في جميع أنحاء المنطقة. وتعتمد سبل عيشهم إلى حد كبير على الوصول المباشر إلى المياه والمراعي والموارد الطبيعية الأخرى، بالإضافة عن الزراعة البعلية. وقد زاد النزاع وانعدام الأمن من تضاؤل القدرات المحلية على العودة إلى استراتيجيات الصمود التقليدية (بما في ذلك التنقل)، وأدى بالتالي إلى حركة نزوح واسعة النطاق. ويتضح هذا بشكل لافت للانتباه في بوركينافاسو، حيث زاد عدد النازحين داخليًا بأكثر من عشرة أضعاف بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، فوصل إلى أكثر من مليون نازح، ما يجعل أزمة النزوح فيها واحدة أكثر أزمات النزوح تسارعًا في العالم. وقد تآثر الأشخاص الذين يعتمدون على التنقل، مثل النازحين واللاجئين والمهاجرين العابرين والرعاة العابرين،

بشكل مباشر، كما أنهم كانوا هدفًا أكبر للعنف والهجمات. فمخاطر الاختطاف والابتزاز والنهب والعنف الجسدي

لا سيما بعد قرار الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٩ بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، والسياسات المحلية التي تعتمد عليها كل دولة على حدة، حيث تميل كل دولة منها إلى إعطاء الأولوية لتأكيد سيطرتها على قضية تسهيل فتح الحدود أمام أفواج اللاجئين. لذا، فإن هذه التصدعات تجعل من الصعب على أطر السياسات المحلية تفعيل الأهداف والمبادئ الناشئة بشأن التنقل المتصل بالمناخ التي خلقتها أدوات جديدة، مثل الاتفاقيتين العالميتين^٤.

منطقة ليبتاكو غورما Liptako-Gourma الحدودية: من الترحال إلى الزواج

يمتد مثلث ليبتاكو-غورما على طول الحدود بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وقد تأثر ترحال الناس في هذه المنطقة بشكل واضح للعيان بالآثار المتراكمة للنزاع وتغير المناخ، كما تأثر كذلك بإطار السياسة غير المحيية. فأصبحت تحركات الرعاة مقيدة بمستويات خطيرة من انعدام الأمن، والتحديات على ممرات العبور والأراضي الرعوية، والتدهور البيئي، وانحياز السياسات لصالح المجتمعات المستقرة.

ونظرًا لأن الرعاة يتحركون لمسافات أطول للوصول إلى المياه والمراعي التي تزداد تقلصًا، فإنهم يضطرون للتواصل مع السكان المستقرين الذين ليس لهم معهم تاريخ سابق في الوساطة والتبادل، الأمر الذي يؤدي إلى حصول توترات حول الوصول إلى الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت ممرات العبور أيضًا أكثر خطورة بسبب الصراع وبسبب عسكري الحدود. لذا، أصبح الأمن الآن هو المعيار الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، الذي يؤخذ بالحسبان عند اختيار طرق العبور. لذلك، لم يعد الترحال - وهو استراتيجية المرونة الرئيسية في بيئة الساحل الأوسط القاسية- خيارًا قابلاً للتطبيق. وقد أظهر تقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) كيف أجبر انعدام الأمن الرعاة المالبين على التجمع حول نقاط قليلة للمياه، وكيف اضطرتهم إلى التنافس مع مجموعات أخرى للوصول إلى الموارد، وبالتالي دخلوا في دوامة من الضعف أدت بهم إلى انقاص قيمة مواشيهم، وكيف انتهى بهم الأمر أن يصبحوا مشردين في المناطق الحضرية^٥.

مجموعات محددة منهم للتفرقة العرقية أو ربما يكونون عرضة الاستهداف. وفي أسوأ الحالات، قد تنقل خيارات التنقل أو تختفي تقريبًا، خاصة عندما تتدهور العلاقات بين المجتمعات المحلية إلى الحد الذي قد يصبح فيه الانتقال محققًا بالمخاطر.

إطار السياسة المتصدع

غالبًا ما يتراوح اهتمام إطار السياسات في منطقة الساحل الأوسط بين الترويج لحقوق التنقل وحماية الحدود والزراعة غير النشطة. فتحوّلت المنطقة - على مدى العقد الماضي - نحو إدارة الحدود ممارسات أكثر صرامة، وذلك للحد من الهجرة غير النظامية وتأمين المناطق الحدودية. وهذه التوجهات تخلق تصدعات تجعل من الصعب تحقيق الالتزامات العالمية فيما يتعلق بالزواج بسبب المناخ. فسياسات تأمين الحماية المقترحة حديثًا - على سبيل المثال - تعيق التطبيق الفعلي لأطر حرية الحركة التي أسس لها في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، بما في ذلك قدرتها على توفير أشكال محدودة من الحماية في حالات الزواج عبر الحدود بسبب الكوارث.

لا تزال أطر المناخ والتنقل في منطقة الساحل الأوسط مبنية على التكامل، وتترك أعدادًا كبيرة من السكان النازحين والمهاجرين دون حماية، عدا تلك التي يوفرها قانون حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لم تدرج سوى بوركينا فاسو ومالي فقط مناقشة حول التنقل في برامج العمل الوطنية للتكيف الخاص بها (NAPA) في سياق اتفاقية الأمم المتحدة للتأطيرية بشأن تغير المناخ، وعلاوة على هذا، لا يزال هناك مجال لتعزيز هذا الأمر على الرغم من وجود تلاقح متزايد بين الزواج الداخلي من جهة وأطر الحد من مخاطر الكوارث. وتفرض اتفاقية كمبالا على الدول «اتخاذ تدابير لحماية ومساعدة الأشخاص الذين نزحوا داخليًا بسبب الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان، بما في ذلك تغير المناخ»؛ كما تضع الاتفاقية أيضًا أحكامًا محددة لآليات الإنذار المبكر والتعويضات، كما تغطي حالات النزوح الوقائي. ومع ذلك، ما تزال دول الساحل الأوسط تثبت أنها بطيئة في تنفيذ التزاماتها بعد التصديق، تاركة ثغرات الحماية دون معالجة^٦.

كما أصبح ترحال البشر مع مواشيهم مهددًا بالبيئة السياسية غير المفصلة. فتقلصت الحماية القانونية لهم في بوركينا

بشكل عام، يبدو أن هناك انفصالًا بين الطروحات التقدمية القائمة على الحقوق الناشئة على المستويين القاري والإقليمي،

أن تزيد من ضعف السكان المتنقلين الذين يواجهون مخاطر بسبب الصراع أو بسبب المناخ. لذا، ينبغي على كل الدول أن تتخذ تدابير عاجلة للحيلولة دون استمرار عرقلة استراتيجيات المرونة والتكيف القائمة على مبدأ التنقل.

ونظراً لأن تدابير أمن الحدود وعسكرتها في منطقة الساحل الأوسط تقلص مساحة التنقل بشكل متزايد، فإن السكان الذين يعتمدون على التنقل عبر الحدود هم عرضة للمخاطر وللتهديدات التي تهدد حقوقهم الأساسية. لذلك يصبح من الضروري أن تتخذ الدول والجهات الفاعلة الأخرى، المشاركة في إدارة الحدود، نهجاً قائماً على الحقوق، وأن تعتمد ممارسات أكثر قابلية للتنفيذ، فتعكس بذلك واقع التنقل عبر الحدود داخل المنطقة وتضمن حماية فضاء التنقل هناك.

بالنظر إلى وجود الدول الضعيف، لا سيما في المناطق الحدودية، وإلى التحديات القائمة في تنفيذ أهداف السياسة وإلى الالتزامات العالمية، يصبح من المهم للجهات المانحة والجهات الفاعلة على أرض الواقع تعزيز نماذج التكيف المجتمعية في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والآليات التقليدية التي تحكم الوصول إلى الموارد الطبيعية وكذلك التي تحكم تسوية النزاعات.

جوليو موريلو gjulio.morello@samuelhall.org
مدير البحث، قاعة صموئيل

جويل رزق jrizk@icrc.org
مستشارة اللجنة الدولية للهجرة في إفريقيا

المؤلفان كتباً بمقدراتيهما الشخصية

١. بغرض هذا المقال، فإن منطقة «الساحل الأوسط» تشمل بوركينافاسو ومالي والنيجر. هذه البلدان كلها جزء من دول الساحل G5 والدول الأعضاء في ECOWAS.
٢. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (٢٠١٨). الظهور البطيء لأثار تغير المناخ وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين عبر الحدود bit.ly/OHCHR-slow-onset-2018
٣. ويرا سينقهي (2012). ردم الفجوة في مناهج النزاع والنزوح الناتج عن الكوارث: القواعد والمؤسسات والتنسيق في أفغانستان وكولومبيا والنيجر والفلبين والصومال www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/Bridging-the-Divide-SYNTHESIS-REPORT-with-ANNEXES-2021.pdf
٤. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنسقة والنظامية والميثاق العالمي بشأن اللاجئين
٥. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2020) عندما يتحول المطر إلى غبار: فهم الأثر المشترك للنزاعات المسلحة وأزمة المناخ والبيئة على حياة الناس والاستجابة لها <https://shop.icrc.org/when-rain-turns-to-dust-pdf-en.html>

فاسو ومالي والنيجر بسبب عمليات اللامركزية، وبسبب هشاشة الدولة. الأمر الذي أدى إلى توترات طائفية بين الرعاة المتنقلين والمزارعين المستقرين. وعادة ما يتم حل هذه التوترات - بشكل عام - لصالح المجتمعات المستقرة، وذلك لأن القوانين التشريعية والسلطات العرفية وهياكل الحكم المحلي (مثل مجالس تنمية القرى) جميعها منحازة إلى أهل المصالح الزراعية وتميل - في ذات الوقت- إلى اعتبار الرعاة غرباء.

وحتى عندما تحمي الأطر القانونية وصول الرعاة إلى الموارد الطبيعية، فإن ذلك يخضع - عادة - للمتطلبات الزراعية. فعلى سبيل المثال، نَظُم الرعي العابر في بوركينافاسو بموجب القانون ٢٠٠٩-٠٣٤، وكُرِّس ذلك كحق أساسي لأول مرة في تاريخ البلاد. ومع ذلك، فقد أعاقت تحديات التنفيذ وإدخال شهادات الترحيل الإيجاري وحصر حركة القطعان في أماكن محددة سلفاً تنقل الرعاة. وقد أعطى ميثاق الرعاة (٢٠٠١) في مالي أولوية في الحقوق للمجتمعات المستقرة على الرعاة من مناطق أخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الموارد الطبيعية وإلى المياه، الأمر الذي جعل من الصعب على الرعاة المتنقلين الحفاظ على سبل عيشهم. واعتمدت النيجر سياسات أكثر تفضيلية، وهي تحمي التنقل الرعوي كحق أساسي، وتمنح الرعاة أولوية الوصول إلى الموارد في مناطقهم الأصلية (قرار رقم ٢٠١٠-٢٢٩، قانون المياه ٢٠١٠، قانون الريف لعام ١٩٩٣). وعلى الرغم من هذا، كان التنفيذ على أرض الواقع بطيئاً وغير فعال؛ وغالباً ما تنتهك السلطات المحلية وبعض الجهات الخاصة القانون، فتصيح القدرات المؤسسية ضعيفة.

حماية فضاء التنقل

في السياق الجاري، يصبح من الضرورة بمكان دعم لجوء الأشخاص والمجتمعات إلى التنقل كوسيلة للتعامل مع الآثار المتراكمة لتغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكننا أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية مع بعض التوصيات.

إن الانفصال الحالي في إطار السياسات الذي يؤثر على فضاء التنقل في منطقة الساحل الأوسط يؤدي في نهاية المطاف إلى أن يصبح من الصعب على الدول والمؤسسات الإقليمية تنفيذ الالتزامات العالمية. ويوضح مثال ترحال البشر عبر الحدود كيف أن الالتزامات والممارسات السياسية غير المتسقة يمكن

تطوير الشراكات في منطقة (IGAD)

لينا برين، نورا ماكيلا، إيلونورا بانيزا، أحمد أمدييون وروبرتو روداري

كيف يمكن للشراكات والأساليب المبتكرة أن تعزز تماسك السياسات وكذلك صنع السياسات الفعالة في منطقة IGAD في حالة حصول الكوارث وتغير ظروف المناخ؟

الصلة٤، كما تهدف إلى توفر فرصة فريدة للجمع بين الخبرات والتجارب المشتركة لمختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في منطقة IGAD.

العمل عبر الصوامع: الشراكات والتعاون

هناك مجموعة واسعة من الأدوات والسياسات على المستويين الإقليمي والوطني تتعلق بالتنقل البشري وبتغير المناخ. وتشمل هذه المجموعة: السياسات الإقليمية والوطنية بشأن الهجرة، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والمساعدة الإنسانية والحماية، وحقوق الإنسان، والتنمية، والعمل، والتخطيط الحضري٥. وهناك حاجة ماسة لتيسير عملية اتساق السياسات والحوارات المتعلقة بهذه السياسات والإجراءات الملموسة عبر مختلف مجالات السياسة هذه، بما في ذلك من خلال الدعم المالي والتقني الكافي وكذلك من خلال دعم تعزيز القدرات. ويتناول نهج أصحاب الشأن المتعددين للبرنامج جميع هذه الأهداف والمسارات الممكنة لتحقيقها.

ينفذ البرنامج تدخلات داخل هيكل IGAD الحالية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويعمل الشركاء بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية والمحلية، كما يشركون المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية المتضررة أو المعرضة لخطر التأثر بالكوارث والتدهور البيئي وتغير المناخ. والهدف من ذلك هو اتباع نهج كلي يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره ويكون تركيزه موجهاً إلى الناس. كما يكمل البرنامج المبادرات الأخرى المتعلقة بالتنقل البشري في حالات الكوارث وتغير المناخ في المنطقة.

يحتوي البرنامج على أربعة مجالات تركيز مترابطة، ترتبط بدورها بأربعة احتياجات إقليمية محددة٧. ويدعم أحد جوانب عمل البرنامج إدراج اعتبارات التنقل البشري عبر مجالات السياسة المختلفة، وذلك بناءً على نتائج تدريب استعمال الخرائط^٨ الخاص بكيفية معالجة التنقل البشري

لقد أدت الآثار السلبية لتغير المناخ إلى زيادة وتيرة وقسوة المخاطر المفاجئة والبطيئة الظهوري جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتعدّ منطقة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية IGAD ١- على وجه التحديد- واحدة من أكثر المناطق عرضة لتقلب المناخ وتغيره. فهي موطن لأكثر من ٢٣٠ مليون شخص ترتبط سبل عيشهم ودخلهم في الغالب بالزراعة، في حين أن أكثر من ثلثي المنطقة هي أرض قاحلة أو شبه قاحلة، كما تعدّ منطقة IGAD من أكثر المناطق تنوعاً في العالم، بما في ذلك مناطق النمو الاقتصادي والاستثمار من جهة، والمناطق المعرضة للصراع وعدم الاستقرار السياسي والأزمات الإنسانية والكوارث من جهة أخرى. وتواجه المنطقة بشكل منتظم مجموعة واسعة من المخاطر الطبيعية، التي تؤدي إلى حصول أشكال مختلفة من تنقل الإنسان.

ولا يمكن لأي بلد - كما هو معترف به في الميثاق العالمي للهجرة (GCM) - معالجة تحديات وفرص التنقل البشري بمفرده، كما لا يمكن معالجتها من قبل أي قطاع سياسي بمفرده. وهذا صحيح - بشكل خاص- في ضوء التنوع والتعقيد الذي تقوم عليه تنقلات الناس في حالات الكوارث وتغير المناخ. فالمخاطر واحتياجات الحماية التي تواجهها هذه المجموعات يمكن معالجتها من خلال عدد من التدابير والأدوات، بما في ذلك تأمين المسارات المنتظمة للهجرة، ووجود الأساليب المتكاملة للحد من مخاطر الكوارث (DRR)، والتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، وتوافر تدابير دعم العمل الشريف وسبل العيش الكريم، وكذلك دعم الهجرة كاستراتيجية تكيف.

ومن أجل هذه الغاية، فقد عمدت عدد من وكالات الأمم المتحدة والشركاء على إنشاء برنامج مشترك^٩ في فبراير ٢٠٢١ (بتمويل من الصندوق الائتماني متعدد الشركاء للهجرة^{١٠}) وذلك لتحسين إدارة الهجرة الإقليمية والوطنية في حالات الآثار القاسية لتغير المناخ والتدهور البيئي. وتهدف هذه الشراكة إلى المساهمة في تنفيذ الصكوك الدولية ذات

فجوات البيانات، ونمذجة المخاطر هي واحدة منها. ويتمثل التحدي الرئيسي هنا في فهم العلاقة المعقدة بين التعرض للكوارث والنزوح، والتي لا تزال ممثلة بشكل ضعيف في البحث الأكاديمي على الرغم من الاهتمام المتزايد بالمفهوم في دوائر السياسة. ويهدف البرنامج إلى معالجة هذا التعقيد من خلال توسيع مناهج التقييم لمستوى مخاطر النزوح بسبب الكوارث.

من الشائع أن يتم تقييم هذا من خلال النظر في نوع الخطر (مثل فيضان أو إعصار)، والتعرض للخطر، ومستوى ضعف الناس (الذي يرتبط بشكل أساسي بالخصائص المادية لقطاع الإسكان). ومن خلال البرنامج، يقوم الشركاء الفنيون الآن بتطبيق منهجية نموذج مخاطر جديدة يمكنها أن تعالج خصائص إضافية، مثل سبل العيش، لتقديم صورة أكثر دقة للواقع على الأرض. وسيساعد التمثيل الأكثر شمولية للضعف، بما في ذلك العناصر الاجتماعية والاقتصادية، في تحديد الاستراتيجيات الفعالة للحد من ذلك الضعف، وبالتالي تقليل أعداد الأشخاص المعرضين لخطر النزوح القسري.

وعلى سبيل المثال، نجد أن الأشخاص الذين يعتمدون على القطاعات الأساسية للاقتصاد (كالزراعة، والرعي، وصيد الأسماك... إلخ) - خاصة من أجل الكفاف - معرضون بشكل أكبر لخطر النزوح في حالة حدوث كوارث مفاجئة، وذلك بسبب تأثير أكبر نسبياً لهذه الكوارث على سبل عيشهم. وغالباً لا يتم تمثيل هذا التنوع في الضعف في النماذج التنبؤية الحالية، ويرجع ذلك أساساً إلى افتقار وضوح المفاهيم حول كيفية التقاط حالات «الضعف»، وكذلك أيضاً بسبب نقص البيانات المصنفة والبيانات المحلية. وتركز التدخلات في هذا المجال عادةً على الحد من الآثار المحتملة للأخطار على البنية التحتية المادية (مثل المنازل المقاومة للكوارث)، وتتجاهل إلى حد كبير التدخلات في مجالات السياسة الأخرى، مثل الوصول إلى أسواق العمل ومسارات الهجرة العادية.

تهدف المنهجية الجديدة لنمذجة المخاطر إلى توفير تقييم أكثر شمولاً للضعف، مع مراعاة ثلاثة مكونات مترابطة في تقييم تأثير الكوارث، وهي: (١) التأثير المباشر على الممتلكات والأشخاص (٢) التأثير المباشر على سبل العيش (٣) التأثير

حالياً وتوصياته في السياسات الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية. وقد تمت مناقشة النتائج في اجتماع إقليمي في أيلول ٢٠٢١، وستستمر المناقشات في ذات الصدد على المستوى المحلي في كينيا والصومال لضمان كون التوصيات قابلة للتطبيق وواقعية ومملوكة للمجتمع.

ويعكس بروتوكول حرية تنقل الأشخاص التابع لـ IGAD (الذي اعتمده مجلس وزراء الهيئة في يونيو ٢٠٢١) مجالاً آخر للتركيز الذي شهد أيضاً نجاحاً مبكراً. فالمادة ١٦ من البروتوكول تدعو الدول الأعضاء إلى تسهيل الدخول والإقامة للأشخاص الذين يتنقلون تحسباً لوقوع كارثة أو أثناءها أو في أعقابها. وهذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها بروتوكول حرية التنقل على وجه التحديد احتياجات الأشخاص المتضررين من الكوارث. لذا، فهو يوفر فرصة كبيرة لأنه لا يسهل فقط الدخول والإقامة لأولئك الذين يتنقلون أثناء الكارثة أو بعدها، بل يسمح أيضاً لأولئك المعرضين لخطر النزوح بالتحرك بشكل استباقي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تمديد إقامتهم طالما أن العودة إلى بلدهم الأصلي غير ممكنة أو غير حكيمة.

لتعزيز تنفيذ البروتوكول، وتحديدًا المادة ١٦ منه، فإن البرنامج يدعم قدرة الدول الأعضاء على الجاهزية والاستجابة التشغيلية والتعاون الإقليمي والثنائي في حالات النزوح عبر الحدود بسبب الكوارث. وسيُنفذ ذلك من خلال تطوير إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) والتي ستُختبر في المناطق العابرة للحدود التي من المحتمل أن تتأثر بالنزوح بسبب الكوارث.

وعلاوة على ذلك، فإن الحلول المحلية التي يقدمها البرنامج تعزز تنقل العمالة كما تعزز تطوير أسواق العمل المحلية في مجالات تغير المناخ وفي المناطق المعرضة للكوارث. كما أنها تزيد المعرفة فيما يتعلق بالحركات عبر الحدود والحماية الدولية وحقوق المهاجرين، كما تساعد على تمكين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ومسارات الهجرة النظامية.

مناهج مبتكرة: نمذجة المخاطر

لدعم عمليات صنع السياسات، يصبح وجود الدليل هو المفتاح. يقوم البرنامج المشترك بتطوير حلول مبتكرة لمعالجة

غير المباشر على المرافق الحيوية، كالخدمات وسبل العيش. ويوفر العصر الأول، المدرج بالفعل في النماذج التقليدية لمخاطر الزواج، تقديرات عن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة مصنفة وفق العمر والجنس والدخل. ويتجاوز العنصر الثاني نماذج المخاطر التقليدية لقياس التأثير المباشر للكارثة على مصادر رزق الناس من حيث الخسائر المادية والاقتصادية (مثل عدد الهكتارات المتضررة والحيوانات المفقودة). أما الثالث؛ فيتجلى في توجيه النظر إلى الآثار غير المباشرة (مثل الآثار طويلة المدى لنقص الوصول إلى الخدمات الأساسية لفترات طويلة)، نظرًا لأن قرارات الهجرة تعتمد أيضًا على الوصول إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب والمرافق التعليمية والصحية.

إن نتائج هذا التقييم الأكثر شمولاً تُدمج في ملفات مخاطر الزواج وفي عملية صنع السياسات، وذلك من أجل توضيح استراتيجيات محددة واستراتيجيات موضعية واستراتيجيات فعالة للحد من ضعف الناس في هذه الحالات.

دروس مبكرة وممارسات جيدة

يمكن للبرنامج المشترك - من خلال الجمع بين الخبرات والقدرات المشتركة لمختلف الشركاء في إطار هيكل حوكمة واحد - التخفيف من تحديات التنسيق المشتركة وتحسين جودة التدخلات. فعلى الرغم من أن مشاركة مختلف الشركاء مفيدة للغاية، فقد أقرَّ بأن التخطيط والجهود التحضيرية تستغرق وقتًا إضافيًا. ومع ذلك، يمكن تفليس الوقت من خلال التخطيط الدقيق وتطوير عمليات فعالة في جميع مراحل التنفيذ. وقد أنشأ الفريق نظامًا للرد والتقييم والتعلم، وهو يتابع العملية عن كثب للتأكد من أن الأنشطة ذات صلة وفي الوقت المناسب، وتقود إلى النتائج المرجوة والنجاح. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن العديد من مكونات البرنامج يمكن تكرارها بسهولة أو يمكن توسيع نطاقها في مواقع أخرى تواجه تحديات مماثلة، مع الأخذ في الحسبان أن جميع التدخلات يجب أن تكون مصممة لتناسب الحالة والواقع المحلي.

لينا برين Lena.Brenn@igad.int

مستشارة الزواج بسبب الكوارث، الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD)

نورا ماكيلا nkmakela@iom.int

منسقة برنامج، المنظمة الدولية للهجرة

إليونورا بانيزا

leonora.panizza@cimafoundation.org

طالبة دكتوراه، مؤسسة CIMA للأبحاث، جامعة جنوة

أحمد أمدهون aamdihun@icpac.net

منسق برنامج إدارة مخاطر الكوارث، مركز IGAD للتنبؤات المناخية والتطبيقات التابعة له (ICPAC)

روبرتو روداري roberto.rudari@cimafoundation.org

مدير برنامج، مؤسسة أبحاث CIMA

١. IGAD هي إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تضم جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان وأوغندا.

٢. برنامج مشترك: معالجة الدوافع وتسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة في حالات الكوارث وتغير المناخ في منطقة IGAD

bit.ly/Joint-Programme-IGAD

الشركاء يشملون المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومنصة النزوح في حالات الكوارث (PDD) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وأمانة IGAD، بما في ذلك مركز التنبؤات بالمناخ وتطبيقاته.

٣. يعد صندوق التمويل متعدد الأطراف (MPTF) هو أول أداة تمويل جماعي مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والوحيدة الذي يركز على الهجرة. وقد دعت إليه الدول الأعضاء من خلال اعتماد GCM(A / RES / ٧٣/١٩٥) في عام ٢٠١٩.

مزيد من المعلومات متوفرة في

<https://mptf.undp.org/factsheet/fund/MIG00>

www.migrationnetwork.un.org

<https://mptf.undp.org/factsheet/fund/MIG00>

٤. وعلى وجه التحديد GCM وأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس لتغير المناخ لعام ٢٠١٥ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وإطار سنداي (Sendai) للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. كما أنه يضيء عندما في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي التنفيذية الثلاثية للحركة العالمية للهجرة في أفريقيا

٢٠٢٠-٢٠٢٢ وبروتوكول IGAD بشأن حرية تنقل الأشخاص الذي اعتمده الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) في حزيران ٢٠٢١.

٥. انظر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) (٢٠١٤) توقعات المنظمة الدولية للهجرة (هجرة) بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ

https://publications.iom.int/system/files/pdf/mecc_outlook.pdf

bit.ly/IOM-MECC-outlook-2014 ومبادرة نانسن (٢٠١٥) الأجدنة لحماية النازحين

عبر الحدود في حالات الكوارث وتغير المناخ، المجلد الأول

bit.ly/IOM-MECC-outlook-2014؛

<https://disasterdisplacement.org/the-platform/the-context>

٦. كاليات التنسيق الوطنية بشأن الهجرة (NCM)، والعملية التشاركية الإقليمية بشأن الهجرة (RCP) ومنتدى التوقعات المناخية لمنطقة القرن الأفريقي الكبرى (GHACOF) ومجموعات العمل الفنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث (DRR) وتغير المناخ

٧. توليد البيانات لرسم خرائط وفهم وتوقع ومعالجة حركات الهجرة وخطر الزواج بشكل أفضل؛ (٢) إدراج الكوارث والآثار القاسية لتغير المناخ والتدهور البيئي في سياسات الهجرة والتنقل الوطنية منها والإقليمية، كجزء من تغير المناخ واستراتيجيات التأهب للكوارث؛ (3) تعزيز الجاهزية والاستجابة والتنسيق، من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي؛ (4) دعم تنفيذ الأطر الإقليمية والوطنية للتنقل البشري لتعزيز توافر مسارات الهجرة النظامية ومرورها، وكذلك للنازحين في حالات سياح الكوارث، والآثار القاسية لتغير المناخ والتدهور البيئي - خاصة بالنسبة للمهاجرين من الإناء.

bit.ly/Nyandiko-Freeman-2020-IGAD.A

الإغاثة من الكوارث والنزوح: البحث عن تحقيق اتساق السياسات

ديفيد جيمس كانتور

أن معظم الأحكام المتعلقة بالتنقل في أطر إدارة مخاطر الكوارث الوطنية تعالج مسألة «عمليات الإخلاء» كشكل معين من أشكال النزوح الداخلي^١. ومع ذلك، فإن مفهوم عمليات الإخلاء غير محدد بوضوح بشكل موحد عالمياً. وعلى سبيل المثال، ففي حين تُعَدُّ معظم البلدان عمليات الإخلاء تديبيراً وقائياً أو إغائياً، تُنفَّذ الدولة^٢، ترى مجموعة من الدول أنه يغطي أيضاً النزوح التلقائي للأشخاص المهجرين بأي كارثة^٣.

من المهم إذاً ألا تقتصر أطر إدارة مخاطر الكوارث على مفاهيم الإخلاء المحددة بدقة، بل يجب أن تتناول أيضاً آثار النزوح الأوسع للكوارث داخل الدولة. ولتحقيق هذه الغاية، فإن إطار سندي Sendai لعام ٢٠١٥، الذي يهدف إلى «ضمان الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث والنزوح المرتبط بها»، لا يدعو إلى إجراء تمارين الإخلاء فقط، ولكنه يشير أيضاً بشكل مفيد إلى الحاجة إلى إنشاء أنظمة دعم على مستوى المنطقة للأشخاص النازحين عند وقوع أي كارثة، بما في ذلك الحصول على مأوى آمن وإمدادات الإغاثة. وبالمثل، فإن المبادئ التوجيهية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠٠٧ تشير إلى أن «الأشخاص النازحين» قد يكونون فئة ضعيفة بشكل خاص وذات احتياجات خاصة في حالات وقوع الكوارث. ومع ذلك، يبدو أن عدداً قليلاً نسبياً من أطر إدارة مخاطر الكوارث الوطنية - في الأمريكيتين على الأقل - تشارك، على نحو مباشر مع هذه المجموعة الأوسع، المخاوف المتعلقة بالنزوح.

تُوفّر أطر إدارة مخاطر الكوارث - بشكل عام - نقطة انطلاق جيدة للاستجابة إلى لنزوح الداخلي في حالات الكوارث. ويرتبط النزوح في هذه المواقف ارتباطاً وثيقاً بالآثار الأخرى للكارثة، ما يؤدي إلى إنشاء إطار جديد للتعامل مع النزوح الداخلي الناجم عن الكوارث أو النازحين داخلياً يكون منفصلاً عن إطار إدارة مخاطر الكوارث المعمول به، ما يسبّب حدوث مخاطر ازدواجية السياسات أو تجزئتها. ولا يحتاج مجال إدارة مخاطر الكوارث إلى اعتماد مصطلحات النزوح الداخلي أو النازحين داخلياً بشكل مباشر، غير أن محتوى معايير حماية النازحين مهم، ويجب تحديث قوانين إدارة مخاطر الكوارث وسياساتها للتعرف بشكل صحيح إلى آثار الكوارث المتعلقة بالنزوح ومعالجتها. وتقدم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية

كيف يمكننا الاستفادة، على نحو أفضل، من أطر الكوارث الحالية في الاستجابة لتأثير الكوارث المرتبط بالتنقل؟ يوفر مثال الأمريكيتين - حالة للدراسة - نافذة على هذا السؤال والأسئلة الأخرى ذات الصلة.

نحن نعلم أن أطر الهجرة الوطنية والإقليمية مهمة في تسهيل قبول الأشخاص المتضررين من الكوارث، وإقامتهم في مناطق مثل الأمريكيتين^٤. ولكن هذا يقتصر على النظر إلى هذه القضية من منظور سياسي واحد فقط، هو: قانون الهجرة. فماذا عن الأطر التي تحكم، على وجه التحديد، الاستجابة للكوارث والإغاثة؟ وكيف يعالجون النزوح وآثار الكوارث الأخرى المرتبطة بالتنقل؟ وكيف يمكننا تعزيز التماسك بين مجالات السياسة المنفصلة لتنظيم الهجرة والاستجابة للكوارث؟

أطر إدارة مخاطر الكوارث DRM والحركة داخل البلد

إن عبارة «إدارة مخاطر الكوارث» (DRM) هي مصطلح كليّ يشمل الدفاع المدني، وإجراءات الكوارث، والحد من مخاطر الكوارث، والجاهزية للكوارث والاستجابة لها، والاستجابة لحالات الطوارئ. ولا يمكن توضيح المفاهيم الأساسية لإدارة مخاطر الكوارث - على المستوى العالمي - من خلال معاهدة قانونية، بل من خلال أطر سياسية غير ملزمة، مثل إطار عمل هيوغو Hyogo للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، وإطار عمل سندي Sendai للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠٠٧ بشأن المستوى المحلي في تسهيل الإغاثة الدولية وتنظيمها في حالات الكوارث، والمساعدة الأولية للتعافي منها. ومع ذلك، فإن أطر إدارة مخاطر الكوارث راسخة في القانون (وكذلك في السياسة) على المستويين الإقليمي والوطني. ووفق هذه الخصائص، يصبح مجال إدارة الحقوق الرقمية مشابهاً لمجال الهجرة.

وكنقطة تباين، في أطر إدارة مخاطر الكوارث، فإن معظم الأحكام المتعلقة بالتنقل تُوجّه نحو النزوح الداخلي، بدلاً من توجيهها نحو التحركات عبر الحدود التي تُعَدُّ محور اهتمام قانون الهجرة بشكل أساسي. وفي واقع الحال، يبدو

إنّ هذه الأدوات الدولية تُقَرُّ بأن منح تدابير خاصة تتعلق بشروط التأشيرة ودخول موظفي الإغاثة إلى البلد يمكن أن يخضع لإجراءات متعلقة بمصالح الدولة مثل الأمن القومي وضبط النظام العام؛ ومع ذلك، فقد تم التأكيد بالمثل أنّ أي تدابير لحماية مصالح الدولة يجب، وفق مفردات إرشادات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠٠٧، «أن تكون مصممة وفقاً لمطالبات الكارثة المحددة وتتوافق مع الضرورة الإنسانية لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة». وبعبارة أخرى، فإنّ من المبادئ ذات الصلة في حالات الكوارث أن تسعى الدول إلى ضمان توافق ضوابطها على الهجرة مع متطلبات الإغاثة في حالات الكوارث.

في الواقع، أخذ مبدأ إدارة مخاطر الكوارث هذا على مدى العقد الماضي يُؤثّر على السياسة المتعلقة بحركة الأشخاص في الاتجاه الآخر، أي الأشخاص الفارين من الدولة المتضررة من الكارثة لطلب القبول في بلد آخر أو البقاء فيه. وعلى وجه التحديد،

في السنوات الأخيرة، فقد أدركت العديد من منظمات إدارة مخاطر الكوارث الإقليمية في السنوات الأخيرة الحاجة إلى ضرورة اتخاذ أطر إدارة مخاطر الكوارث خطوات عملية للاستجابة لهذا النوع من النزوح عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، توجه خطة ٢٠١٤-١٩ لإقليم أمريكا الوسطى لتتسيق الكوارث، CEPREDENAC، إلى تعزيز «الآليات التي تضمن الحماية الدولية للمهاجرين في حالات الكوارث». وبالمثل، تقترح CDEMA، وهي هيئة تتسيق الكوارث الإقليمية للجماعة الكاريبية (CARICOM)، اعتماد «ترتيبات لاستقبال المشردين من [الدول المتأثرة بالكوارث]» على المستوى الإقليمي وفي السياسات الوطنية.

ولا يمكن لأطر إدارة مخاطر الكوارث - بالطبع - أن تأخذ محل قانون الهجرة في تنظيم مجال مراقبة الهجرة، غير أنه بالنظر إلى الاتساق القانوني والسياسي، ينبغي أن تسعى أطر

لعام ١٩٩٨، بشأن النزوح الداخلي، نقطة مرجعية حاسمة حول مجموعة الاحتياجات المحتملة ومعايير الحقوق المعنية.

أطر إدارة مخاطر الكوارث والتنقل عبر الحدود

يمكن أن يكون لأطر إدارة مخاطر الكوارث دورٌ حاسمٌ أيضاً في حالات التنقل عبر الحدود. ونظراً لعدم التمييز عادةً بين المواطنين وغير المواطنين، فإن المهاجرين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في كارثة يمكنهم في كثير من الأحيان الوصول إلى المساعدة في حالات الكوارث في ذلك البلد على أساس الحاجة فقط (وتعلن إرشادات MICIC لعام ٢٠١٦ ضرورة اتباع هذا النهج). ومع ذلك، فإن قانون إدارة مخاطر الكوارث وسياستها، على المستوى الوطني، غير واضحين في بعض الأحيان بشأن ما إذا كان المهاجرون غير النظاميين أو غير المسجلين مؤهلين للحصول على هذه المساعدة، وبالنظر إلى حالة الطوارئ والحقوق المهددة المعنية، يجب أن يُقدّم مبدأ إدارة مخاطر الكوارث المتمثل في منح الامتيازات على مخاوف



لقد كان الهطول الغزير للأمطار على مدى أسابيع في فنزويلا في ديسمبر ٢٠٢١ سبباً في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية خطيرة في مقاطعة كاراكاس الفيدرالية، الأمر الذي أثر على أكثر من ٦٠٠٠٠٠ شخص.

قانون الهجرة حول وضع النازح القانوني. كما تحتاج العديد من البلدان أيضاً إلى ضمان إدراج الاحتياجات المحددة للمهاجرين بشكل أفضل في التخطيط الوطني للاستجابة للكوارث.

ومما يتعدّر فهمه بوضوح في هذا المجال ما إذا كانت أطر إدارة مخاطر الكوارث قد توفر أساساً للدخول القانوني للبلد أو الإقامة فيه للأشخاص الفارين من ظروف الكوارث من بلد آخر. من المؤكد أن المخاوف بشأن تنقل الأشخاص عبر الحدود جزء لا يتجزأ من الأطر الدولية لإدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك، تهدف الأحكام المتعلقة بالحركة عبر الحدود في معظم أطر إدارة مخاطر الكوارث بشكل أساسي إلى تسهيل حركة موظفي الإغاثة إلى الدولة المتضررة من الكارثة، بدلاً من تسهيل فرار الأشخاص أو إجلائهم من تلك المنطقة.^٦

الهجرة - عند تطبيقها على سياقات الكوارث - إلى تحقيق التوافق مع الضرورة الطارئة للإغاثة في حالات الكوارث من خلال تسهيل الإجراءات، لا من خلال مساعدة الإغاثة فحسب، بل بقبول الأشخاص المتضررين من الكوارث أيضا إن لزم ذلك. علاوة على هذا، ونظراً للتركيز في الأطر الدولية لإدارة مخاطر الكوارث على التعاون بين الدولة المتضررة من الكوارث والدول الأخرى، فإن هذه الأطر توفر أساساً لمزيد من تطوير الاستجابات العملية المشتركة للتنقل عبر الحدود في حالات الكوارث. فلدى العديد من البلدان في الأمريكتين- على سبيل المثال- اتفاقيات ثنائية مع جيرانها تضع آليات وسياسات لمساعدة أنظمة الاستجابة للكوارث الخاصة بها في إدارة النزوح عبر الحدود بشكل مشترك في حالة الكوارث (مثل كولومبيا والإكوادور، أو الإكوادور وبيرو، أو كوستاريكا وبنما).

وأخيراً، فإن أهمية التعاون بين الدول بشأن الاستجابة للكوارث تدعم الأطر الدولية لإدارة مخاطر الكوارث، وبالتالي ينبغي تعزيزها في جميع هذه السيناريوهات. وللدول الأخرى الحق في عرض المساعدة على الدولة المتضررة من الكوارث بما في ذلك المساعدة في معالجة جوانب التشرد الداخلي في تلك الحالة. كما ينبغي النظر في الترتيبات التعاونية بين الدول للقبول المؤقت للنازحين أو منح الإقامة للأشخاص الذين يحتاجون إلى إجلانهم من الدولة المتضررة من الكارثة أو الذين فروا من آثار الكارثة هناك. فعلى الأقل، يبدو أن الدول في الأمريكتين - كما تشير الأمثلة الموضحة هناك- مهتمة بالاستفادة بشكل أفضل من قانون إدارة مخاطر الكوارث وأطر السياسات الحالية للاستجابة لآثار الكوارث المرتبطة بالتنقل. ومن أجل مصلحة الجميع، يجب تشجيع هذا التوجه في منطقتي إدارة مخاطر الكوارث في الأمريكتين وفي مناطق أخرى من العالم.

ديفيد جيمس كانتور david.cantor@sas.ac.uk

مدير مبادرة قانون اللاجئين، كلية الدراسات المتقدمة، جامعة لندن

١. كانتور دي جي (٢٠١٥) «الكوارث والنزوح وإطار عمل جديد في الأمريكتين»، مجلة الهجرة القسرية، العدد ٤٩

www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/cantor

٢. يبدو أن هذا الجزء من اتجاه أوسع في استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث أيضاً. راجع يونيتاني إم (٢٠١٨) «رسم خرائط خط الأساس: إلى أي مدى يتم دمج النزوح والأشكال الأخرى للتنقل البشري في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والإقليمية؟»، منصة حول النزوح بسبب الكوارث

https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/drmmapping

٣. على سبيل المثال كوستاريكا في رقم: ٢٠٠٥ of ٨٤٨٨، مقالة ٣٠٠

٤. على سبيل المثال: مكسيكو لي جترال 2012 de Protección Civil, General

إعادة صياغة في ٢٠١٧، مقالة ٢. XIX

٥. إرشادات المهجرين في الدول في الأزمات (MICIC)

bit.ly/MICIC-guidelines

٦. على سبيل المثال، مقالات لجنة القانون الدولي لعام ٢٠١٦ الخاصة بحماية الأشخاص في حالة الكوارث والمبادئ التوجيهية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠٠٧، وفي المعاهدات الإقليمية مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لعام ١٩٩٦ لتسهيل المساعدة في حالات الكوارث واتفاقية ١٩٩١ لإنشاء الوكالة الكاربية للاستجابة لحالات الطوارئ.

٧. لتحليل أطر إدارة مخاطر الكوارث في البلدان التي يكون فيها النزوح الداخلي مدفوعاً بكل من النزاعات والكوارث، انظر

S Weerasinghe (٢٠٢٢): ردع الانقسام في مناهج النزاع والنزوح بسبب الكوارث:

الأعراف والمؤسسات والتنسيق في أفغانستان وكولومبيا والنيجر والفلبين والصومال، المنظمة الدولية للهجرة / مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

bit.ly/IOM-UNHCR-bridging-the-divide-2021

الاستنتاجات

ثمة دور مهم لقانون وسياسة إدارة مخاطر الكوارث في تشكيل الاستجابة للتنقل في حالة الكوارث. وبالنسبة للدولة المتضررة من الكارثة، تقدم إدارة مخاطر الكوارث بنية من القواعد والآليات القائمة لتسهيل إجراءات الإخلاء وكذلك لبناء استجابة للآثار الأخرى للكارثة الخاصة بالتنقل (بما في ذلك تلك الواقعة على المهاجرين المحاصرين في الكارثة). وربما لا تكون هناك حاجة إلى وجود قانون أو سياسة مستقلة خاصة بهؤلاء عن الأشخاص النازحين داخلياً، طالما أن إطار عمل إدارة مخاطر الكوارث الوطني يعالج هذه الآثار بشكل مناسب. وفي الوقت ذاته، ستحتاج دول مثل كولومبيا التي لديها بالفعل قانون مستقل أو سياسة خاصة بالنازحين المتأثرين بالصراع إلى ضمان تنسيق أطر إدارة مخاطر الكوارث والنازحين داخلياً^٧.

وفي مسألة التنقل عبر الحدود في حالات الكوارث، تقوم أطر إدارة مخاطر الكوارث بدورٍ مختلفٍ قليلاً؛ فأطر الهجرة تحتفظ بالأولوية في تحديد مسائل القبول والإقامة لغير المواطنين. غير أن السعي لتحقيق الاتساق القانوني والسياسي يعني أيضاً أنه ينبغي، عند وقوع كارثة في دولة أخرى في المنطقة، تطوير أطر الهجرة الوطنية في الدول الأخرى وتطبيقها، مع مراعاة الضرورة الطارئة للإغاثة في حالات الكوارث التي تدعم قانون وسياسة إدارة مخاطر الكوارث. ومن المؤكد أنه، بالنسبة للمهاجرين الذين عبروا الحدود

الممارسات الواعدة لإدماج الإعاقة في معالجة النزوح الناجم عن الكوارث

يسرى عزيز ولويزا ياسوكاوا ونزومول باري

يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بتغير المناخ والنزوح بسبب الكوارث، لكن تلوح في الأفق أمثلة واعدة لتخطيط واستجابات أكثر شمولاً

لقد اعتمدت ١٨٧ دولة إطار سندياي، فأدرجت أحكامه المتعلقة بالإعاقة في الأطر الإقليمية وفي إعلانات المبادئ وفي القوانين الوطنية في بلدان مثل اليابان وإندونيسيا. ولكن - على الرغم من هذه الالتزامات القوية - بقي التنفيذ لها بطيئاً؛ فقد وَجِدَت مراجعة لتنفيذ هذه الالتزامات في أوروبا - على سبيل المثال - أنَّ الالتزامات المتعلقة بإدماج الإعاقة لم تترجم بعد إلى ممارسات شاملة يمكن الوصول إليها بسهولة. كما أبرزت تقييمات مماثلة على المستوى العالمي أيضاً الحاجة إلى زيادة الجهود لبناء قدرة الحكومات على جمع بيانات مفصلة حسب الإعاقة.

غير أنَّ هناك بوادر على التقدم في هذا المجال؛ فشبكة الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة (DiDRRN) - وهي عبارة عن اتحاد من منظمات متشابهة في التفكير للأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs)، ومنظمات إغاثة وتنمية عادية تركز على الإعاقة - تسعى إلى ضمان مشاركة هادفة للأشخاص ذوي الإعاقة في سياسة وممارسات الحد من مخاطر الكوارث بما يتلاءم مع التزامات إطار سندياي. وقد حققت العديد من الإنجازات البارزة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك تدريب أكثر من ١٣٠٠ شخص من ذوي الإعاقة على المهارات الشاملة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وتوعية أكثر من ٦٦٠٠ من أصحاب القرار في الحد من مخاطر الكوارث بشأن المخاطر والإعاقة، وتعزيز قيادة ٣٦ منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة في الاشتراك في الحد من مخاطر الكوارث. كما تنتج شبكة الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة DiDRRN موارد عملية حول جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة يمكن الوصول إليها بسهولة. والأمثلة الواعدة من بنغلاديش والفلبين توضح كيف تتخذ الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية خطوات لتقليل المخاطر المتعلقة بالنزوح وتعزيز الجاهزية له.

بناء قدرة المجتمع على الصمود في بنغلاديش

لقد قاد مركز الإعاقة في التنمية (CDD) في بنغلاديش - وهي واحدة من أكثر البلدان عرضة للكوارث في العالم - مشروعاً في عام

مع استمرار تنامي فهما للنزوح في مناخ متغير، يزداد وعينا أيضاً بأن الشعور بآثاره بيننا غير متساو. وتشير التقديرات إلى أن مليار شخص - أي ١٥٪ من سكان العالم - يعيشون بإعاقة ما. وتزيد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعانون منها من احتمالية تعرضهم وتأثرهم بنتائج تغير المناخ والنزوح بسبب الكوارث. فهم يواجهون تحديات فريدة قبل النزوح وأثناء النزوح وبعده، وذلك لأنهم غالباً ما يتم استبعادهم من عمليات الإخلاء، ولأنهم يواجهون أيضاً عقبات في الوصول إلى الدعم. وعلى سبيل المثال، وفقاً للممثل الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة بيليدويني Beledweyne الصومالية التي تتأثر بانتظام بالنزوح بسبب الفيضانات، فإن:

الفيضانات تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم في هذه المدينة؛ فما يقرب من ٣٠٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة يزحفون للوصول إلى مكان وجهتهم. لا [توجد] مركبات لنقلهم، ولا توجد كراسي متحركة يمكنها تحمل المياه، والناس ليسوا على دراية جيدة باحتياجاتهم.

إن محدودية توافر البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة يتسبب في تفاقم هذه التحديات ويجعل من الصعب تقييم شمولية أنشطة الجاهزية والاستجابات للنزوح.

إطار سندياي

كان إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ هو أول اتفاقية دولية للحد من مخاطر الكوارث (DRR) تشير بشكل مميز إلى مسألة الإعاقة؛ فشددت على الحاجة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أداء دور قيادي في تقييم وتصميم وتنفيذ معايير الحد من مخاطر الكوارث. ويشجع أصحاب القرار على تبني مبادئ التصميم العالمي، وضمان إمكانية الوصول إلى معلومات الكوارث، وجمع البيانات المفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة.

تعزيز عمليات الإخلاء وجمع البيانات في الفلبين

تؤكد الخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الفلبين (٢٠٢٠-٢٠٣٠) ضرورة تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والاعتراف بقدراتهم ومعرفتهم ثم تعزيزها. وقد بُدلت - من الناحية العملية - جهود لتعزيز شمولية عمليات الإخلاء، لا سيما على مستوى الحكومة المحلية.

تقود شبكة «سيبو» الشاملة للحد من مخاطر الكوارث - على سبيل المثال - فريقاً من الأشخاص ذوي الإعاقة في تدريب الموظفين العموميين على كيفية توجيه عملية الاندماج في التجهيز للكوارث^١. ويحدد المدربون - بالإضافة إلى تعليم المسؤولين الحكوميين أساسيات لغة الإشارة- الحلول البسيطة التي يمكن اتخاذها لتعزيز إمكانية الوصول. ويشمل ذلك إضافة غماز صوتي إلى أجهزة الإنذار المبكر وذلك لمساعدة الأشخاص المعاقين بصرياً، ولجعل طرق الإخلاء سهلة الوصول على الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، كما يشمل أيضاً ضمان توفر معلومات الكوارث في شكل صوتي أو نص مكتوب بخط كبير. كما يقومون - بالإضافة إلى ذلك - بإجراء عمليات تفقد لإمكانيات سهولة الوصول في المباني حول المنطقة.

وقد بُدلت جهود أيضاً للتشجيع على جمع بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة بمنهجية أكثر تنظيمًا، وأُطلق نظام إدارة البيانات الشامل (IDMS) في عام ٢٠١٨، وهو مصمم لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة ولجمع البيانات حول احتياجاتهم ونقاط ضعفهم وقدراتهم قبل الكوارث وأثناء وقع الكوارث وبعدها^٢. وكان الهدف هو دعم إنشاء نظام شامل لإدارة البيانات على مستوى البلدية أو على مستوى المدينة، وكذلك لتعزيز الأنظمة التي تعالج الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث (DRR).

التحديات الرئيسية وسبل المضي قدماً

لقد سلط الممارسون العاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين نزحوا بسبب الكوارث في إثيوبيا ونيبال والصومال- خلال المشاورات معهم- الضوء على العديد من التحديات التي تعيق التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بالإعاقة؛ فكان من أهمها المفهوم الخاطئ الشائع بأن الحد من مخاطر الكوارث الذي يشمل ذوي الإعاقة هو أمر معقد ويستهلك موارد كثيرة، ما يعني أنّ من غير المرجح إعطاءه أولوية في العمل. ولكن الأمثلة القادمة من بنغلاديش والفلبين توضح أن تحسين إمكانية

زيادة الوعي والجاهزية في محلية اتحاد باهارتشورا Baharchora التي شهدت خمسة أعاصير كبرى في السنوات الخمس عشرة الماضية^٣. فتعاون مركز التنمية المجتمعية مع السلطات المحلية وأعضاء المجتمع لتسهيل سلسلة من تمارين محاكاة الكوارث التي عززت انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث المحلية (DRM). وقد أتاح اتباع الإجراءات الحاسمة - بما في ذلك تقييم المخاطر، وأنظمة الإنذار المبكر التي يمكن الوصول إليها وبروتوكولات الإخلاء - الفرصة للمشاركين لتحديد الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر، وبالتالي تفويض المسؤوليات بشكل أفضل في حالات الطوارئ لضمان عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب.

في حالات أخرى، تتطلب قدرة المجتمع الذي يعنى بانخراط الإعاقة تدخلات شاملة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة قبل وقوع الكارثة. لقد عملت CDD والمنظمة غير الحكومية الدولية CBM والمنظمة غير الحكومية المحلية Gana Unnayan Kendra معاً على تطوير برنامج في مقاطعة قيباندا Gaibandha المعرضة للفيضانات بهدف تعزيز القدرات المحلية ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات المساعدة الذاتية التي تمثلهم في مركز الحد من مخاطر الكوارث. وتم إعداد خطط عمل للحد من مخاطر الكوارث^٤، على مستوى المجتمع المحلي، شاملة للإعاقة وبمشاركة هادفة من الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم. فتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة أجهزة مساعدة وخدمات علاجية عززت من مشاركتهم في عملية الحد من مخاطر الكوارث.

لقد تلقت أسر الأشخاص ذوي الإعاقة الأكثر تعرّضاً للخطر دعماً لسبل عيشهم، الأمر الذي مكّنهم من استخدام جزء من دخلهم لتحسين منازلهم ضد الفيضانات. كما جُعِلت الملاجئ المحلية الخاصة بالفيضانات سهلة المنال، وجُهِّز قارب إنقاذ يمكن الوصول إليه لاستخدامه من قبل جميع أفراد المجتمع، بما فيهم ذوو الإعاقة، وكل ذلك من أجل إجراء عمليات الإخلاء بأمان. وقد أوصى نموذج قيباندا Gaibandha بخمس تدخلات مترابطة لبناء مجتمعات تتمتع بالمرونة والشمولية، مثل المرباطة مع الحكومة المحلية لإدارة الحد من مخاطر الكوارث الشاملة. وتظهر النهج المجتمعية التي تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الانخراط والمشاركة في عمليات التخطيط فاعلية طويلة الأمد في تغيير المفاهيم الشائعة عن الإعاقة.



بادشا ميا، وهو مستخدم كرسي متحرك وعضو في لجنة إدارة الكوارث المجتمعية، يشارك في استشارة خاصة بوضع خريطة لتقييم مخاطر المجتمع في بنغلاديش.

واستراتيجيات التكيف مع المناخ من خلال المساعدة في زيادة الوعي حول الإعاقة كمفهوم معقد وديناميكي يساهم أيضاً في مكافحة الوصمة النمطية السيئة والمفاهيم الخاطئة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

يسرى عزيز yusra.uzair@alumni.lse.ac.uk
مستشارة، البنك الدولي

لويزا ياسوكاوا louisa.yasukawa@idmc.ch
باحثة، مركز رصد النزوح الداخلي

نزمول باري nazmul.bari@yahoo.com
مدير مركز الإعاقة في التنمية

استفاد هذا المقال من الرؤى التي شاركها بسخاء ممارسون من منظمة الإنسانية والإنخراط في أثيوبيا Humanity & Inclusion Ethiopia، ومن الاتحاد الوطني للمعاقين في نيبال (NFDN) ومن شبكة تمكين الإعاقة الصومالية (SODEN)

١. (٢٠٢١) IDMC تأثيرات النزوح: النزوح بسبب الفيضانات في بلدين، الصومال bit.ly/IDMC-flood-displacement-somalia
٢. تصميم المنتجات والخدمات حتى تصبح قابلة للاستخدام من قبل جميع الناس، وإلى أقصى حد ممكن، ودون الحاجة إلى تكيف أو تصميم متخصص
٣. انظر على سبيل المثال حكومة إندونيسيا (٢٠١٦) Undang-undang Republik Indonesia Nomor 8 Tahun 2016 tentang penyandang disabilitas www.dpr.go.id/dokjdi/du/document/uu/1667.pdf
٤. UNDRR Europe (2018) EFDRR 2015-2020 ROADMAP Review. www.preventionweb.net/files/57664_efdrroadmapreview.pdf
٥. انظر على سبيل المثال (2020) UNDRR. تقرير عن حالة تنفيذ الهدف www.undrr.org/publication/status-report-target-e-implementation-2020
٦. https://sendaicommitments.undrr.org/commitments/20190219_001
٧. www.didrrn.net/inclusive-disaster-preparedness-in-baharchora/internal/

الوصول لا تتطلب في كثير من الأحيان مناهج ابتكارية أو معقدة؛ فهناك العديد من الحلول التي هي بسيطة ولكنها تتطلب فقط إجراءً مبكراً. كما لاحظ أحد الممارسين من نيبال، فقال:

«علينا أن نركز أكثر على الجاهزية ... ليكون لدينا الوقت الكافي للتفكير في إمكانية الوصول والسلامة والأمن وغيرها من القضايا التي قد يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.»

وبالإضافة إلى تقليل مخاطر الوفاة أو الإصابة، فإن معالجة قضايا إمكانية الوصول قبل مرحلة الاستجابة للطوارئ ستكون أيضاً أكثر كفاءة وأقل تكلفة على المدى الطويل. ويعد مبدأ تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة التصميم وثيق صلة بجميع المجالات و عبر المراحل المختلفة من النزوح. لذا، يتوجب دمجه في WASH (مرافق المياه والصرف الصحي) وفي مرافق التعليم والصحة في مواضع الكوارث، وذلك ليتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الاستمرار في الوصول إلى الخدمات طوال فترة نزوحهم.

وقد لاحظ الممارسون - في الوقت ذاته - ميل الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية إلى رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة متجانسة، لكن مخاطر الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وتجاربهم هي - في الحقيقة - متنوعة. لذلك يصبح من الضروري تبني نهج متعدد الجوانب، يتم من خلاله فهم كيفية تأثير جنس الشخص وعمره وعرقه ونوع الإعاقة ووضعه الاجتماعي والاقتصادي والخصائص الأخرى، على الطريقة التي يتأثرون بها في النزوح. ويمكن أن يساعد التوسع في جمع البيانات المفصلة حسب الإعاقة في فهم احتياجاتهم المتنوعة بشكل أفضل وفي تطبيق التدخلات المناسبة.

أخيراً، شدد الممارسون على أن المشاركة الهادفة والتشاور الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط واتخاذ القرار بشأن النزوح لا يزالان مفتقدين إلى حد كبير. والأمثلة لواردة من بنغلاديش والفلبين تسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به الأشخاص ذوو الإعاقة في الحد من المخاطر المتعلقة بالنزوح، بما في ذلك من خلال مشاريع التدريب والمناصرة لهم. إن تمكين المجتمعات لقيادة أنشطة الحد من مخاطر الكوارث

٩. كليرن سي بي (2021) شمول الإعاقه أمر حيوي للحد من المخاطر في موقع الوقاية في الفلبين PreventionWeb
bit.ly/disability-risk-reduction-Philippines
١٠. مركز الجاهزية للكوارث (2021) دليل نظام إدارة البيانات الشمولي
bit.ly/cdp-idms-guidebook

٨. CBM 2018) نموذج جابنبندا Gaibandha للحد من مخاطر الكوارث الذي يشمل أصحاب الإعاقه
www.cbm.org/fileadmin/user_upload/DRR_Booklet_FINAL_-
Online_10MB.pdf

النزوح من الكوارث واستراتيجيات الحد من المخاطر في IGAD (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)

نيقودجوس نيناديكو

يشير تحليل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والخطط والأطر الخاصة بالدول الأعضاء في IGAD إلى تفاوت في الإشارة إلى مخاطر النزوح واحتياجات الحماية المرتبطة بها.

والسودان إلى النزوح والتنقل البشري يصاحبه توثيق كيفية إدارة النزوح إذا حدث ذلك هناك، في حين أن أطر السياسات في كينيا وجيبوتي وأوغندا تشير بشكل أقل إلى كيفية النزوح وحماية النازحين. ويمكن رؤية التباين بين الأطر المدمجة التي تتعلق يقضايا النزوح في الأمثلة التالية:

كينيا: توفر سياسة كينيا الوطنية في إدارة مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٧ آليات للإدارة الاستباقية للمخاطر من خلال التصدي والجاهزية والاستجابة المبكرة للأزمات. كما تشير السياسة ذاتها إلى توفير الموارد لإدارة مخاطر الكوارث وتخصيص الأدوار والمسؤوليات لمختلف أصحاب الشأن، إلا أنه لا توجد إشارة إلى كيفية ارتباط ذلك بالسكان النازحين. وتذكر السياسة بطريقة سردية العديد من الكوارث التي تؤدي إلى خسائر اجتماعية واقتصادية ولكنها لا تذكر النزوح بسبب الكوارث. وبشكل عام، يمكن القول بأن تلك السياسة فشلت في صياغة تدابير واضحة فيما يتعلق بالنزوح، والحد من مخاطر النزوح، وحماية النازحين بسبب الكوارث. كما لا يوجد ذكر للتنقل البشري أو تدابير للإخلاء في حالة حصول الكوارث.

الصومال: الصومال الآن في المراحل الأخيرة من وضعها للمسات الأخيرة على سياستها الوطنية لإدارة الكوارث. وتنص مسودة السياسة صراحة على أن «منع المزيد من النزوح والتعامل مع أولئك النازحين بالفعل» في سياق الأزمة متعددة الأوجه للنزوح المطول في البلاد هي أكبر التحديات في عملية إعادة بناء الصومال. كما توضح تلك السياسة أنه «من الضروري بالنسبة لجميع النازحين داخلياً، أن توفر لهم الدولة إمكانية الوصول إلى المستندات الشخصية وغيرها من الوثائق وإمكانية

لقد كان النزوح الناجم عن الكوارث مشكلة متكررة ومضطربة في منطقة IGAD. ^١ فقد شهدت المنطقة في عام ٢٠٢٠ نزوح ما يقرب من ٢,٣ مليون شخص قسراً بسبب الكوارث: أي بمعدل ١٠٠٠٠٠ نازح كارثي شهرياً. لذا، توجب عند تصميم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها بشكل صحيح أن تعالج مخاطر النزوح، وإذا ما حدث ذلك، يصبح لزاماً تعزيز حماية الأشخاص النازحين وتوفير حلول دائمة لهم.

تشكل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المصممة بما يتلاءم مع إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠) ركيزة أساسية للحد من المخاطر، ولبناء قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث وظروف تغير المناخ. كما ينبغي أن توضح أدوار مجموعة واسعة من أصحاب العلاقة (القرار) المشاركين ومسؤولياتهم في إدارة مخاطر الكوارث.

يطالب الهدف E من إطار سنديا من البلدان زيادة عدد الاستراتيجيات والخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك باستخدام مقياس من عشر نقاط لتقييم جودة استراتيجياتها وخططها. ويظهر التحليل أن جميع الدول الثماني الأعضاء في IGAD قد طورت بالفعل أو أنها تعمل حالياً على تحديث استراتيجياتها وخططها للحد من مخاطر الكوارث والأطر ذات الصلة بما يتلاءم مع إطار سنديا. فقد قامت كينيا والصومال وأوغندا بتحديث أطر عمل الحد من مخاطر الكوارث الخاصة بها. ويقوم السودان وإثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي بمراجعة خططهم، بينما لا يزال التقدم الذي تحرزه إريتريا في هذا الصدد غير واضح. وهناك إشارات أكثر في استراتيجيات الصومال وجنوب السودان

استبدالها، والمعالجات الفعالة للاتهاكات المتعلقة بالنزوح». ويتماشى هذا مع قانون إنشاء إدارة الكوارث في الصومال لعام ٢٠١٦، الذي يمنح مكتب رئيس الوزراء مسؤولية حماية جميع النازحين بسبب الكوارث. وتنص السياسة كذلك على إخلاء السكان المعرضين للخطر تحسباً لوقوع كارثة وإدراجهم في برامج التعافي. كما يتحتم على حكومات الولايات أن تلتزم «بضمان أن السجلات الرسمية ذات الصلة فيما يتعلق بسندات ملكية الأراضي وحقوق الملكية والإيجار للممتلكات وملكية الحسابات المصرفية ونحوها، يمكن استردادها أو إعادة إنشائها، إذا ما كانت قد أُلغيت، حيث ستكون هذه السجلات ضرورية لتعافي الأسر الفردية». وتشير مسودة السياسة كذلك إلى أن عملية بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث المستقبلية يجب أن تشمل أيضاً النازحين الداخليين الحاليين، والذين غالباً ما يكونون عرضة للنزوح الثانوي. وبناء عليه، فإن السياسة تشير بشكل مكثف إلى الهجرة وتقل البشر والتشرد وتدابير حماية المشردين بسبب الكوارث.

الاستنتاجات والتوصيات

يوضح هذا التحليل أنه لا تزال هناك حاجة لمزيد من الإصلاح من أجل تطوير أطر الحد من مخاطر الكوارث، وذلك لضمان معالجة كل من مخاطر النزوح واحتياجات الحماية للنازحين بشكل مناسب. ويبدو أن التنوع في استخدام مفاهيم النزوح وتطبيقها عبر هذه البلدان يعكس مستويات مختلفة من الفهم، ويوحى بالحاجة إلى بناء الوعي على مستويات صنع القرار وعلى مستوى السياسات. وباستثناء سياسة الصومال، لا يوجد اعتبار كاف للنزوح الداخلي أو النزوح عبر الحدود ولاحتياجات الحماية للنازحين.

يجب أن تستفيد البلدان من إرشادات مبادرة «تحويل الكلمات إلى أفعال (Wia) بشأن النزوح الناجم عن الكوارث والقائمة التفتيدية المرتبطة بها لضمان دمج مخاطر النزوح مع حماية السكان النازحين بشكل كامل^١. قد تقرر دول مثل كينيا وأوغندا التي طورت بالفعل استراتيجياتها (ولكن بتكامل محدود للنزوح) وضع ملحق مصاحب لأطرها من أجل دمج النزوح بشكل أفضل في حالات الكوارث. ويجب أن يعكس التقييم الشامل للمخاطر وأنظمة جمع البيانات لرصد النزوح في الوثائق السياسية. إن إدراج التدابير المتعلقة بزيادة الوعي وأنظمة الإنذار المبكر ورفع الجاهزية للكوارث وعمليات الإخلاء من شأنها أن تساعد جميعها في الحد من مخاطر النزوح بسبب الكوارث.

نيقوديموس أومويو نيانديكو

nnyandiko@mmust.ac.ke@Nicodemusnyand5

محاضر أول، جامعة ماسيندي موليرو للعلوم والتكنولوجيا

١. نيانديكو ن وفريمان ر (٢٠٢٠) سياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية ومراعاة النزوح والتنقل البشري في منطقة IGAD <https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/drr-cca-development-policies-and-disaster-displacement-human-mobility-in-igad>; bit.ly/Nyandiko-Freeman-2020-IGAD; وإثيوبيا وإريتريا وكينيا والصومال وجنوب السودان والصومال وأوغندا. ٢. UNDRR (٢٠١٨) تحويل الكلمات إلى أفعال: النزوح بسبب الكوارث: كيفية الحد من المخاطر ومعالجة الآثار وتعزيز القدرة على الصمود bit.ly/UNDRR-words-into-action www.preventionweb.net/files/58821_wiaarabicversion.pdf

في جنوب السودان: تعمل وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في البلاد على وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الاستراتيجية لإدارة مخاطر الكوارث في البلاد، والتي تعطي بعض المؤشرات على نهجها للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وتشير السياسة إلى أن «الهجرة والنزوح الداخلي للسكان قد تصاعدت بسبب ... الكوارث وتغير المناخ والظواهر الجوية الغربية والتنافس على فرص كسب المعيشة»، وأن ارتفاع درجات الحرارة قد أدى إلى تغييرات في نمط تنقل الرعاة. وهي تبين بالتفصيل الضعف الخاص الذي يعاني منه أولئك الذين نزحوا بالفعل، داخلياً أو عبر الحدود، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن احتمال حدوث نزوح إضافي «مرتفع للغاية»، بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية في المنطقة. ولهذا، يشير الإطار بشكل عريض إلى النزوح والحماية في حالات الكوارث.

لدى أوغندا إطاران مرتشان لجهود الحد من مخاطر الكوارث في البلاد، وهما: سياسة الجاهزية، وإدارة الكوارث الوطنية لعام ٢٠١٠ وخطتها الاستراتيجية الوطنية للكوارث للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويوفر الإطاران ترتيباً للتنسيق المؤسسي ولاستراتيجية التمويل ولكنهما لا يشيران بشكل محدد إلى النزوح بسبب الكوارث. وتعمل أوغندا على تطوير مشروع قانون مصاحب لإدارة المخاطر بشأن الحد من مخاطر الكوارث والذي يتضمن بعض الأحكام المهمة المتعلقة بالنزوح بسبب الكوارث، مثل

التزامات التكيف والتنقل التكيفي

لورين نيشيمورا

يمكن أن توفر عملية دمج واجبات حقوق الإنسان ذات العلاقة في فهم التزامات التكيف طريقة أخرى نحن بحاجة ماسة لها، وذلك من أجل معالجة الثغرات في أطر الحماية الحالية للأشخاص الذين ينتقلون في حالة تغير المناخ.

إن العلاقة بين تغير المناخ من جهة وزيادة تنقل البشر من جهة أخرى أصبح معترفاً بها على نطاق واسع، وكذلك هي الفجوات في الحماية القانونية للأشخاص الذين ينتقلون في حالات تغير ظروف المناخ. إن أطر الحماية الحالية منحاذاً حالياً إلى الاعتماد على فئات معينة من الأشخاص، ولا تطبق إلا بعد انتقال الأشخاص أو عبورهم حدود الدولة، وكذلك هي منحاذاً إلى التركيز على الهجرة القسرية أو النزوح. فهي لا تنطبق بدقة، على سبيل المثال، على التحرك المرتبط بأحداث بطيئة الظهور أو على التدهور البيئي. ولكن هناك مصدر آخر متوافر للأدوات القانونية لمعالجة هذه الثغرات، وهي: نظام

تغير المناخ الذي يشمل اتفاقية الأمم المتحدة التأطيرية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC)) واتفاقية باريس ومؤتمر الأطراف المشاركة. لقد صودق على اتفاقية الأمم المتحدة التأطيرية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس على نطاق واسع، وهما تحتويان على مجموعة من الالتزامات المتعلقة بالتكيف - وهو ما سيشار إليه هنا تحت عنوان التزامات التكيف، التي توفر، بدورها، الأرضية لمعالجة الثغرات في الحماية، وذلك لأنها قد تساعد في توجيه وتشكيل جهود التكيف التي تبذلها الدول (بما فيها تلك المتعلقة بالتنقل)، ولأنها تساعد كذلك في تمكين بعض الأشخاص الأكثر عرضة (حاجة) للمساعدة في تشكيل هذه الجهود، وفي تأمين الدعم الدولي. ومع ذلك، فإن التزامات التكيف هذه تحتاج إلى التوضيح كما يجب أن تكون ملموسة، ويمكن تحقيق هذا من خلال تفسير يأخذ بعين الاعتبار قانون حقوق الإنسان.

يوفر مبدأ تفسير المعاهدة وسيلة لتوضيح التزامات التكيف. فبموجب القانون الدولي، يجب تفسير المعاهدة وفقاً للمعنى العام لبنودها كما ترد في سياقها؛ (فالسباق يشمل ديباجة المعاهدة ونصها وأي مرفقات معها) وفي ضوء موضوعها والغرض منها. ويجب أن يأخذ التفسير في الحسبان - بالإضافة إلى ذلك - «أي قوانين ذات صلة من قواعد القانون الدولي واجبة التطبيق في العلاقات بين الأطراف»^٢. وهذا ما يعرف أيضاً بمبدأ التكامل المنظم. لذا، تشكل هذه العناصر مجتمعة الأرضية لتفسير التزامات التكيف في ضوء قانون حقوق الإنسان^٣.

تتضمن ديباجة اتفاقية باريس - على سبيل المثال - الاعتراف بأنه «على كل الأطراف، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، احترام وتعزيز ومراعاة التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان»، بما في ذلك حقوق المهاجرين. إن هذه اللغة لا تنشئ بحد ذاتها أي التزامات قانونية. ومع ذلك، فهي جزء من السياق يستفد منه لأغراض تفسيرية، وبالتالي يمكن أن تساعد في إضافة معنى لبند الاتفاقية. ويتطلب التفسير أيضاً مراعاة عناصر أخرى من القاعدة. فالأهداف الناشئة لمعاهدات

المناخ ونص المادة ٧ من اتفاقية باريس - والتي هي مادتها الخاصة بالتكيف - تعزز الحاجة إلى إدراج مادة حقوق الإنسان في التفسيرات. فعلى سبيل المثال، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة التأطيرية بشأن تغير المناخ

تضمن ديباجة اتفاقية باريس - على سبيل المثال - الاعتراف بأنه «على كل الأطراف، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، احترام وتعزيز ومراعاة التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان»، بما في ذلك حقوق المهاجرين. إن هذه اللغة لا تنشئ بحد ذاتها أي التزامات قانونية. ومع ذلك، فهي جزء من السياق يستفد منه لأغراض تفسيرية، وبالتالي يمكن أن تساعد في إضافة معنى لبند الاتفاقية. ويتطلب التفسير أيضاً مراعاة عناصر أخرى من القاعدة. فالأهداف الناشئة لمعاهدات

التزامات التكيف

يمكن العثور على ثلاثة أنواع من الالتزامات المتعلقة بالتكيف في الأنظمة (المناطق أو الدول) التي يتغير فيها المناخ، وهي: الالتزامات بالعمل على التكيف من خلال التخطيط والتنفيذ، المساعدة في التكيف مالياً وتكنولوجياً، والتعاون^٤. فالالتزامات

فعلى سبيل المثال، عندما تحيط التأثيرات المناخية بإمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب أو إلى الغذاء بخطر كبير، تصبح الواجبات الإيجابية ذات صلة حاضرة لضمان الوصول إلى الحد الأدنى الأساسي من الحقوق في الماء أو الغذاء. وبناءً عليه، فإن التفسير الذي يدمج الحقوق يتطلب من الدول اتخاذ تدابير تكيف تضمن حق الوصول إلى الموارد الأساسية. ويمكن أن تشمل التدابير التي تسمح للناس بالبقاء في أماكنهم لأطول فترة ممكنة، من خلال إحداث تغييرات في البنية التحتية وتغيرات في السياسات ومن خلال توفير الموارد. ولكن عندما تصبح هذه التدابير غير كافية، وعندما لا يصبح الوصول إلى الموارد والحقوق متاحاً، سيحتاج الناس عندئذٍ إلى الانتقال، وتصبح كيفية إجراء هذا التنقل أمراً بالغ الأهمية لتجارب الناس المتضررين.

يتطلب التنقل التكيفي التخطيط والعمل لمعالجة المخاطر التي تلوح في الأفق. ولما كان أساسه موجوداً في حقوق الإنسان، فإنه يضع الناس في بؤرة الاهتمام، فيعزز الحجج التي مفادها ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية لضمان الوصول إلى الحقوق والموارد الهامة. وبالمثل، فإن دمج الواجبات التي تنبع من الحقوق الإجرائية - أي الوصول إلى المعلومات والمشاركة - يمكن أن يترجم إلى التزامات تكيف وذلك لتزويد الأشخاص المتضررين بالمعلومات وبفرصة المشاركة بشكل هادف في صنع القرار. وهذا مهم بشكل خاص لأي عملية إعادة توطين مخطط لها، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى نتائج أفضل عند إشراك الأشخاص المتضررين في ذلك.

إن الدعم الملائم والتمويل الكافي ضروريان لتنفيذ التنقل التكيفي. ففي إطار أنظمة تغير المناخ، يُلقب مبدأ «المسؤوليات المشتركة المتباينة والقدرات الخاصة» بالمسؤولية على عاتق «الأطراف من البلدان المتقدمة» لكي «تأخذ زمام المبادرة» في العمل الخاص بالمناخ. وفي حين أن التباين بين التزامات الأطراف قد تغير في اتفاق باريس (كمثال إنشاء مساهمات محددة وطنياً وتوقع قيام جميع الأطراف بوضع أهداف محددة لخفض الانبعاثات)، إلا أن الأمر بالنسبة لموضوع التكيف سيظل سليماً إلى حد كبير. فالبلدان المتقدمة مطالبة بمساعدة الأطراف الأخرى من البلدان النامية فيما يخص جهود التكيف التي تبذلها هذه الدول. كما يجب أن يظل الدعم «مستمرًا ومعزماً»، كما هو محدد في المادة ٧ من اتفاق باريس، كما يجب أن يشمل، على الأقل، الموارد المالية.

(UNFCCC)، جزئياً من خلال «زيادة القدرة على التكيف» مع تغير المناخ. وتتناول المادة ٧ منها أغراض التكيف بالتفصيل، بما في ذلك كونه مكوناً رئيسياً للاستجابات وذلك لـ «حماية الناس وسبل العيش والأنظمة البيئية». وهذا يجعل التكيف متسقاً مع أهداف الحماية في قانون حقوق الإنسان، فيثبت أهميته وارتباطه بهذا بشكل عام.

إن ارتباط قانون حقوق الإنسان هو ما يلزم إدماجه بشكل منهجي (منظم) في تفسير التزامات التكيف. فعواقب المناخ تؤثر على حزمة من الحقوق، سواء على المدى القريب أو على المدى الطويل. ومع ذلك، فهي تحدث في سياق يشتمل على مخاطر جغرافية، وعلى ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، وعلى نقاط الضعف فردية ومجتمعية، وكذلك على اختيارات فردية ومجتمعية متباينة. وبالتالي، فإن الحقوق ذات العلاقة بالتفسير أكثر ستتنوع، فينبغي، بل يجب، تنفيذ التزامات التكيف بما يتناسب مع عاملي المكان والزمان.

أخيراً، إن المبادئ العملية لنظام تغير المناخ أيضاً هي التي توجه تفسير الالتزامات وتنفيذها. إن هذه المبادئ منصوص عليها في المادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة التأطيرية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وهي تشمل المبدأ الوقائي الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الضرر الجسيم أو الذي لا يمكن تداركه، وهو لا يسمح أن يكون الشك (أو عدم التيقن) سبباً لعدم التصرف. وعند قراءته جنباً إلى جنب مع اندماج حقوق الإنسان فيه، فإنه يعزز الحاجة إلى العمل وذلك لتجنب أو تخفيف الضرر المتوقع الناجم عن تغير المناخ. فمثل هذا التفسير للالتزامات التكيف هو الأساس القانوني للتنقل التكيفي، الذي هو: نهج استباقي للتنقل يمكن أن يساعد في منع النزوح أو تخفيفه، وفي معالجة الظروف الأساسية التي تسهم في حالة الضعف، وفي ضمان عدم انتقال الناس إلى مناطق أكثر هشاشة.

التنقل التكيفي

عندما تُدمج الواجبات الإيجابية المرتبطة مع حقوق الإنسان ذات الصلة في تفسير التزامات التكيف، فإن ذلك يمكن أن يساعد في تشكيل ما يجب مراعاته وما يجب إدراجه في خطط التكيف وسياساته. ويمكن أن تؤدي هذه العملية التفسيرية إلى مطالبة الدول باتخاذ إجراءات عملية واستباقية لضمان تمتع بالحقوق. وسيضمن هذا الإجراء في بعض الظروف تدابير تسهيل الهجرة أو إعادة التوطين كشكل من أشكال التكيف.

أيار ٢٠٢٣

www.fmreview.org/ar/climate-crisis

تنسيق التنقل عبر الحدود: يمكن أن يحصل هذا عند الدخول في دولة أخرى، أو عند توسيع التأشيرات، أو في برامج هجرة اليد العاملة أو اتفاقيات التنقل الحر. فهذه الأنواع من التأشيرات والبرامج والاتفاقيات موجودة من ذي قبل، ويمكن أن تتيح الوصول إلى الأراضي الدولية، أو تصريح الدخول والإقامة والعمل، أو السماح بالوضع الدائم أو المنتظم. ومع ذلك، فهي تحتاج إلى تعديل، وذلك لضمان حماية الحقوق وتقليل العقبات البيروقراطية.



عمل أفراد المجتمع في منطقة سراجانج (Sirajganj) في بنغلاديش على حماية أراضيهم من التآكل بسبب انجراف الأنهار، ما أدى إلى نزوح الكثير من الناس عدة مرات.

أمثلة

دمج الحقوق والتنقل في تخطيط التكيف: تُعدّ خطط التكيف الوطنية وغيرها من خطط التكيف الخطوة الأولى في تسهيل التنقل التكيفي والحصول على التمويل والمساعدة. فهي تمكن الدول من دمج التكيف في التخطيط المحلي ومن اعتبار التنقل بحد ذاته استراتيجية تكيف

دعم التنقل التكيفي والمهاجرين: يمكن أن توفر مجموعة واسعة من التدابير مثل هذا الدعم، بما في ذلك تسهيل انتقال الحوالات المالية، والمساعدة في تأمين الأراضي، وتوفير الدعم المالي أو التقني أو التكنولوجي.

خاتمة

يوفر النهج الاستباقي المؤسس على الالتزامات القانونية الحالية طريقة نحن الآن في أمس الحاجة إليها لمعالجة الثغرات في أطر الحماية الحالية. ويرتكز مثل هذا النهج على مبدأ أن الحقوق ينبغي أن تكون متجددة في تدابير الدولة بشأن التكيف ودعمه. ويتحقق ذلك من خلال دمج حقوق الإنسان ذات الصلة مع واجباتها الإيجابية في تفسير الالتزامات التكيف. وسيطلب ذلك من الدول - في ظروف معينة - تفعيل منهج التنقل التكيفي. علاوة على ذلك، ونظرًا لأن هذه الالتزامات يمكن أن تفرض ضرورة اتخاذ إجراءات قبل عملية إجبار الأشخاص على الانتقال، فإنها توفر وسيلة لمنع النزوح والهجرة غير المستقرة، وبالتالي ضمان أن هؤلاء المعرضين

سيحتاج التنفيذ الناجح لالتزامات التكيف - التي تم توضيحها من خلال دمج واجبات حقوق الإنسان معها - إلى وقت وتحضير كافيين وذلك لضمان الوصول المستمر إلى الحقوق؛ وإلى مشاركة المتضررين قبل الانتقال وخلاله وبعده؛ وإلى رصد عمليات التكيف وتدابيرها؛ وإلى التمويل الكافي والدعم والقدرة على الوصول إلى الموارد. وإليك بعد هذا بعض الأمثلة التوضيحية، مضافا إليها اقتراحات لطرق أخرى من أجل الماضي قدامًا.

السياسات التي تسعى إلى منع الضرر الناجم عن النزوح المرتبط بالمناخ أو تخفيفه أو تقليل ضرره: لقد طورت بنغلاديش، على سبيل المثال، استراتيجية وطنية لإدارة الكوارث والنزوح الناجم عن المناخ. وقد نصت على أن حقوق الإنسان هو أمر حاسم في مثل هذه الإدارة، واقترحت إجراءات للحد من ضعف الناس في هذه الأحوال، بما في ذلك أمن الملكية الحرة، وتحسين البنية التحتية الحضرية والظروف المحيطة، وإعادة توطين النازحين - عند الضرورة - في مواقع أكثر أمانًا.

مبادئ توجيهية لعملية إعادة التوطين على أساس الحقوق المخطط لها وتنفيذها: فقد طورت فيجي، على سبيل المثال، مبادئ توجيهية لإعادة التوطين مخططة، وهي التي تصف نهجًا «استباقيًا» (وقائيًا) لجميع مراحل عملية إعادة التوطين وهي ترتبط بشكل صريح مع اتفاق باريس و صكوك حقوق الإنسان.

٢. اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (١٩٦٩)، ٣٣١ UNTS ١١٥٥، المادة ٣١.
٣. تم وصف عملية تفسير التزامات التكيف مزيد من التفصيل في مؤلف نيشمورا ل. (Nishimura L) (سيصدر قريباً في عام ٢٠٢٢). «التكيف والعمل الاستباقي: دمج واجبات حقوق الإنسان في أنظمة تغير المناخ»، قانون المناخ، المجلد ١٢، ٢٩٠-٢٩١.
٤. الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث والزواج الداخلي الناجم عن المناخ (NSMDCIID).
٥. bit.ly/Bangladesh-strategy-disaster-2015
انظر المقالة بلام مورور في هذا الإصدار.

أكثر للضعف (التهميش) سيكونون قادرين على العيش بأمان وكرامة.

لورين نيشيمورا lauren.nishi@gmail.com

زميلة ما بعد الدكتوراه- ماكينزي، كلية حقوق ملبورن، جامعة ملبورن

١. انظر - على سبيل المثال - المواد (1)4(5)، 4(4)، 4(3)، 4(1)(e)، (b). وانظر مواد المناقشة باريس 7.9، 7.13، 9.1، 9.3

مرونة مقاومة المناخ في رواندا: تقييم تعرض اللاجئين والمُضيفين للمخاطر

نفاماراك. دامفا ، وكوليت ساليمي ، ووينديرابابورت ، وستيفن بولاسكي ، وأمار جبري إيجيزيري

غالبًا ما يواجه اللاجئون في المخيمات في رواندا والسكان المُضيفون لهم كذلك مصاعب عالية المخاطر مرتبطة بالمناخ. ويعتمد البحث الحالي إلى إمكانية تقييم استراتيجيات الحد من مخاطر المناخ، وذلك بهدف تقليل الإصابات وفقدان الأرواح من جهة، وتحسين الصحة العامة والرفاهية، وحماية سبل العيش من جهة أخرى.

تُعدُّ الفيضانات والانهيارات الأرضية من أكثر الأخطار فتكًا في رواندا، حيث تسبب في الإضرار بالحجيات العامة وإتلافها، وتدمير الأراضي المنتجة، ما يؤدي إلى آثار اقتصادية طويلة الأجل. وغالبًا ما تكون المجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر المتعلقة بالمناخ هي المجتمعات ذاتها الأقل قدرة على الصمود. فالعديد من مخيمات اللاجئين في العالم لها قدرة محدودة على التكيف مع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ونتائج تغير المناخ.

تُعدُّ الكثافة السكانية والحاجة المحلية المتزايدة للأراضي المنتجة. ويُعدُّ نقل اللاجئين من موقع إلى موقع جديد آخر أمراً مكلفاً ومقلقاً، ولا يتم تنفيذه إلا عندما تجد الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن الأمر ضروري لحماية اللاجئين والمستضيفين لهم وسلامتهم وأمنهم. كما تحتاج المخيمات في المناطق الأكثر عرضة للخطر إلى تدابير عاجلة للحد من المخاطر، وذلك لمساعدة الناس في تلك التجمعات ليصبحوا أكثر مرونة لمقاومة الصدمات المناخية.

البيانات والأدوات والمنهجيات

في دراسة داخلية أجراها المؤلفون أنفسهم، استُخدمت بيانات نظام المعلومات الجغرافية (GIS) من أجل صناعة أُمُودج مخاطر الفيضانات في رواندا، وبعد ذلك قُيِّم ذلك الأُمُودج لتحديد مخاطر الفيضانات لكل مخيم من مخيمات للاجئين هناك. وقامت دراسة مشابهة بتحري قابلية التأثر بالانهيارات الأرضية في رواندا. واستخدمنا أيضًا البيانات، التي نشرتها MINEMA، وهي الوزارة المسؤولة عن إدارة الطوارئ، بشأن أضرار الكوارث المرتبطة بالمناخ كوسيلة مساندة في التحقق من نماذج مخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية.

يفتقر غالبية سكان المخيم البالغ عددهم ١٢٧٠٠٠ نسمة تقريبًا في رواندا، والمجتمعات المضيفة لهم، إلى القدرة على الوصول إلى سبل العيش المستدامة التي لها تأثيرٌ مصيري على قدرتهم على الصمود. وقد يجعل الزواج طويل الأمد مجموعات معينة من اللاجئين في المخيمات عرضة بشكل خاص لمخاطر المناخ. لذا، تشجع سياسة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، بشأن بدائل المخيمات، على تجنب المخيمات تمامًا واتباع سبل بديلة لاستضافة اللاجئين، ولكن من المرجح أن يظل نهج المخيمات ساريًا لبعض الوقت. لذلك يجب علينا تقييم طرق الحد من ضعف قدرة سكان المخيمات على المواجهة.

من الضروري أيضًا عند تقييم مخاطر الأخطار المتعلقة بالمناخ في المناطق المضيفة للمخيمات مراعاة مرونة المجتمع المضيف. فيمكن للمخططين الاعتماد على ما يُجمع من البيانات المنزلية

لقد أدت القيود المفروضة على توافر الأراضي في رواندا إلى إنشاء مخيمات اللاجئين في مجتمعات نائية وفي مناطق يرحح أن تشهد ظواهر مناخية قاسية. كما تفاقمت المشاكل بسبب

وإدخال أنواع المحاصيل المقاومة للجفاف. ويمكن للحلول القائمة على الطبيعة في المواقع المعرضة للفيضانات في كينغالي وفي المناطق الأخرى المضيفة للاجئين (Gatsibo و Gicumbi و Karongi و Nyamagabe و Gisagara و Kirehe) أن تساعد في تخزين مياه الفيضانات، وتقليل الجريان السطحي، وتصفية الملوثات، والسماح للمياه بالتسرب إلى الأرض. وقد تشمل الفوائد الأخرى للحلول القائمة على الطبيعة الحد من الحرارة وتلوث الهواء في المناطق الحضرية، وتحسين الصحة الجسدية والرفاهية العقلية، وتعزيز قابلية العيش في المناطق الطبيعية الحضرية، وتعزيز التنوع البيولوجي وثراء تنوع الكائنات الحية في المنطقة.

حلول البنية التحتية المتينة: قد تشمل التدابير الهيكلية في المناطق التي تستضيف اللاجئين في رواندا بناء ممرات الفيضانات، وتعميق القنوات المائية القائمة، وبناء الخزانات، وإنشاء البنية التحتية العامة. ويمكن - على سبيل المثال - للمباني العامة جيدة التشييد مثل المدارس أن تستوعب مؤقتاً ضحايا الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لبناء الخزانات والقنوات وأنظمة تجميع مياه الأمطار تقليل أضرار مياه الأمطار، وتخزين المياه لتكثيف الزراعة المروية، وتلبية احتياجات المياه المنزلية للسكان.

الحلول المستندة على الحوكمة: تشمل الحلول القائمة على الحوكمة الاستثمار في تمويل المناخ، ووضع اللوائح والسياسات والخطط المناسبة. وهذه الحلول جميعها ضرورية لتنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. لذا، يجب دعمها من قبل أصحاب القرار المحليين والوطنيين والدوليين مثل المنظمات غير الحكومية المحلية وقادة المجتمع و MINEMA ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم. وينعكس دعم الحوكمة والإرادة السياسية في خطط الحكومة الرواندية وبرامجها. وقد تشمل الحلول الإضافية المستندة إلى الحوكمة التي يتعين النظر فيها على: (أ) زيادة التمويل لبناء قدرات المجتمع على تحمل آثار تغير المناخ، (ب) الاشتغال على بيانات اللاجئين والمجتمع المضيف عند إجراء تقييمات سريعة ومفصلة لتأثيرات الكوارث، (ج) تعزيز أنظمة الإنذار المبكر المحلية والوطنية، (د) إجراء عمليات تخطيط مفصلة للصمود، بما في ذلك تقديرات التكلفة، والدراسات المنهجية القائمة على الأدلة، والمشاركة المجتمعية.

التي توفر معلومات محلية عن مواقع الأسر لتقييم قدرة المجتمع المضيف على التعامل مع المخاطر. فعلى سبيل المثال، استخدمنا الاستقصاءات الديمغرافية والصحية لعام ٢٠٢٠ (DHS) لرواندا لتقييم مستويات الفقر ضمن دائرة نصف قطرها ١٥ كيلومتراً من كل مخيم. وعند فحص توزيع أفقر ٢٠٪ من الأسر الرواندية، وجدنا أعداداً كبيرة موزعة بشكل غير متناسب في المناطق المحيطة بمخيمات ماهاما Mahama وموجومبوا Mugombwa.^٦

تعزيز الصمود في وجه الصدمات المناخية

يتطلب تعزيز قدرة المجتمع على الصمود مراعاة مخاطر المناخ والظروف الطبوغرافية المحلية في وقت واحد. وتتمثل أفضل الطرق لبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ في تصميم الحلول وتنفيذها بطريقة متكاملة، وذلك باستخدام تدابير خاصة بالبنية التحتية المتينة، وكذلك تصميم الحلول «القائمة على الطبيعة ذاتها»، بالإضافة إلى حلول مقترحة من الحكومة ومعززة بممارسات المجتمع المحلي ذاته^٧. وفضلاً عن ذلك، فإن استثمارات الحد من مخاطر المناخ والكوارث توفر فوائد تنموية لصالح الفقراء.

الحلول المستندة على الطبيعة: بينما تجتهد رواندا لاتباع مسار «التنمية الخضراء»، يمكن في الوقت ذاته اعتماد الحلول القائمة على الطبيعة - المعروفة أيضاً باسم حلول البنية التحتية الخضراء - في المناطق المضيفة للاجئين لتعزيز التنمية من أجل المرونة في مواجهة المناخ، ويتم تعريف الحلول المستندة على الطبيعة بأنها «التخطيط المستدام، والتصميم، والإدارة البيئية، والممارسات الهندسية، التي تنسج السمات أو العمليات الطبيعية معا في البيئة المختلفة لتعزيز التكيف والمرونة»^٨. وقد ثبت أن هذه الحلول لا تساهم فقط في التخفيف من آثار تغير المناخ، ولكنها تساهم أيضاً في الحد من مخاطر الفيضانات والانهيارات الأرضية، ومنع انجراف التربة، وتحسين جودة المياه، وحماية الأراضي الرطبة، وإضافة مساحات ترفيهية في المناطق الطبيعية الحضرية.

وقد يستلزم ذلك، في رواندا، توفير أنظمة حصاد المياه الأمطار، واستعادة مسارات تصريف المياه الطبيعية، وإزالة الحطام من مجاري الفيضانات، واستعادة الأراضي الرطبة، وحماية مستجمعات المياه ومناطق الغابات المحمية،

نفامارا ك دامفا damp002@umn.edu @Dr_Dampha

مستشار البنك الدولي، وزميل سابق في مركز البيانات المشتركة بشأن التهجير القسري بين البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كوليت سالمي

salem043@umn.edu @colette_salemi

طالبة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة مينيسوتا

ويندي رابابورت

rappepor@unhcr.org @wrappen

كبيرة مسؤولي التنمية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رواندا

ستيفن بولاسكي

polasky@umn.edu @JPLab_UMN

أستاذ ريجنت وأستاذ فيسرللميرت للاقتصاد الأيكولوجي/ البيئي، جامعة مينيسوتا

اماري جبر يجزير gebreega@unhcr.org

كبير منسقي الطاقة والبيئة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رواندا

لقد أُجري التحليل المقدم في هذه المقالة بينما كانت نفامارا ك. دامفا زميلة في مركز البيانات المشترك بشأن التهجير القسري بين البنك الدولي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في كوبنهاغن. والآراء الواردة في هذا المقالة هي آراء المؤلفين فقط، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو JDC.

١. موغاغا إف، وكاكيمبو ف و بيونزا إم (٢٠٢٢) «تغيرات استخدام الأراضي على سفوح جبل اليفغون والأثار المترتبة على حدوث الانهيارات الأرضية»، مجلة كاتينا، العدد 90، ص ٢٩-٤٦

<https://doi.org/10.1016/j.catena.2011.11.004>

٢. UNHCR (2014) سياسة المفوضية بشأن بدائل المخيمات

www.refworld.org/docid/5423ded84.html

٣. تواصل مع المؤلفين للحصول على الدراسة

٤. دامبا إن كي و سالمي سي وبولاسكي إس و إيجزير آي جي. (٢٠٢١) ضعف اللاجئين

والمجتمعات المضيفة أمام مخاطر المناخ والكوارث في رواندا: نهج استشرع عن بعد

يعتمد على نظم المعلومات الجغرافية « ورقة عمل

٥. نجيروموبا جاي. بي و ناهايو إل. وهونغ إكس و كاي بي. (٢٠١٨) «تقييم قابلية الهيار الأرضي باستخدام نموذج التقييم المكاني متعدد المعايير في رواندا»، المجلة الدولية للبحوث البيئية والصحة العامة، 15 (2)

<https://doi.org/10.3390/ijerph15020243>

٦. مجموعة بيانات رواندا

www.statistics.gov.rw/datasource/demographic-and-health-survey-dhs

٧. WWF (2016) إدارة الفيضانات الطبيعية وتلك القائمة على العوامل الطبيعية: دليل

أخضر <https://wwf.to/3gvvKdW>

٨. FEMA (2021) بناء مرونة المجتمع مع الحلول القائمة على الطبيعة: دليل

للمجتمعات المحلية. حزيران 30-1.

bit.ly/FEMA-2021 الحلول القائمة على الطبيعة.

الحلول المستندة على المجتمع: ينبغي أن تتضمن استراتيجيات الحد من مخاطر المناخ إشراك المجتمع بدءاً من تصميم المشروع والتخطيط إلى التنفيذ والمراقبة والتقييم. ويمكن للمجموعات المحلية - حيثما كان ذلك ممكناً - إطلاق حوار عام وحملات توعية مجتمعية لتعزيز تبادل المعلومات على مستوى القاعدة الشعبية. وقد تشمل أيضاً ورش عمل لرسم خرائط المخاطر المجتمعية، حيث يمكن إعداد خطط طوارئ مفصلة لمختلف المناطق المضيفة للاجئين. ويجب على جميع الجهات المحلية المانحة، بالإضافة إلى اللاجئين أنفسهم، المشاركة في جهود استعادة المناظر الطبيعية التي يقودها المجتمع المحلي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وجهود التخفيف من تغير المناخ. فيمكن - على سبيل المثال - للمجتمعات المجتمعية التي تضم في عضويتها اللاجئين القيام بمبادرات مشاريع التحريج أو إعادة التحريج.

الحد من المخاطر ومخيمات اللاجئين

مع اشتداد آثار الاحتباس الحراري، سيصبح اللاجئون المقيمون في المخيمات أكثر عرضة للخطر. لذا، نوصي بأن تجري الوكالات المعنية في المناطق التي تستضيف اللاجئين في رواندا تقييمات مفصلة للبنية التحتية المتينة، وتقييمات لحلول البنية التحتية اللينة (القائمة على الطبيعة) بغية الحد من مخاطر الفيضانات وتقليل الانهيارات الأرضية وزيادة الإنتاجية الزراعية.

وعلى الرغم من إدراكنا وجود عدد قد لا يحصى من العوامل الضاغطة التي تحدد خصائص مواقع مخيمات اللاجئين (بما في ذلك الاعتبارات السياسية، وتوافر الأراضي والقرب من الحدود)، فإنه يقع على عاتق مخططي المواقع تفحص نقاط ضعف هذه المواقع التي تجعلها أكثر عرضة لأخطار الطبيعة المناخ القاسي. وعند مناقشة المواقع المحتملة لبناء المخيمات، يمكن لصور الأقمار الصناعية والأدوات الجغرافية المكانية وطرق اتخاذ القرارات السليمة أن تساعد الحكومات المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين في أخذ الأدلة التجريبية التي تدل على احتمالية تعرض تلك المواقع للمخاطر. وبهذا، يمكن أن تعزز الاستثمارات المحلية المصممة خصيصاً لبناء القدرة على الصمود رفاهية اللاجئين والمستضيفين لهم على حدٍ سواء.

القياس الكمي للنزوح في حالات الكوارث الحضرية

ناندو لويس ونيكي هيروانجر

إن أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وأنشطة البرامج الإنسانية المعنية بمساعدة السكان النازحين تغدو أكثر فاعلية عندما تكون مستندة على (وموجهة ب) بيانات دقيقة في الوقت المناسب. إلا أن هناك فجوة بيانات كبيرة في سياق النزوح الحضري.

بالسياج الجغرافي و (ب) تعريفات مواقع النزوح كان لها التأثير الأكبر على نتائج جمع البيانات. وقد سلت الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم في سياقات الكوارث الحضرية الضوء على خمسة أنواع رئيسية من مواقع النزوح: (١) المواقع الرسمية الكبيرة/ مراكز الإخلاء؛ (٢) المواقع الكبيرة غير الرسمية؛ (٣) مواقع غير رسمية أصغر قائمة على أرض عامة أو ممتلكات عائلة مضيقة؛ (٤) المكوث في منزل عائلة مضيقة؛ و (٥) مغادرة المنطقة المكتوبة بالكامل. وتؤثر القيود والقرارات التشغيلية على أي من هذه الأنواع من مواقع النزوح التي يجب أن تكون الأكثر استهدافاً لمزيد من التقييم الإنساني. وتؤثر الحالة الحضرية ذاتها على أي من هذه الأنواع من المواقع التي تضم أكبر عدد من النازحين. فعلى سبيل المثال، ألمحت ردود المقابلات من إندونيسيا والفلبين إلى أنه في حالة وجود عدد محدود من المناطق المفتوحة المتاحة لإنشاء مواقع رسمية وغير رسمية أكبر للنازحين، فإن هذا سيؤدي إلى إنشاء العديد من المواقع الأصغر. وفي هذه الحالة، قد يؤدي القرار التشغيلي لتحديد أولويات المواقع للتقييم بناءً على حجم الموقع أو نوعه إلى فجوات كبيرة في البيانات.

تأثير القرارات التشغيلية

البيانات الأساسية حول مواقع النزوح في هندوراس وإندونيسيا متوافرة فقط عن المواقع الكبرى. وقد شملت محاولات التغلب على مشكلة محدودة توافر البيانات الأساسية في هندوراس عملية دمج تلك المعلومات مع معلومات أخرى عن شدة التدمير في كل مقاطعة/ بلدية وجدوى زيارتها للمساعدة في تحديد المكان الذي يمكن لأشطة جمع البيانات أن تستهدفه. وقد أدى ذلك إلى التركيز على المواقع الأكبر فقط. أما في إندونيسيا، فقد كان القرار على نحو أن الخيار الأمثل والأكثر فاعلية لتحديد مواقع النزوح هو أن يُجرى المسح طريقاً تلو الطريق للمنطقة المتضررة بأكملها. وفي إحدى المناطق، الواقعة غرب نوسا تينجارا، أقام العديد من الأشخاص خياماً في الساحات الخلفية لجيرانهم أو أصدقائهم أو عائلاتهم.

إن عمليات جمع البيانات معرضة لوقوع الأخطاء حتى لو كانت الأكثر صرامة، مثل التعدادات الوطنية. لذا، نجد في ممارسات جمع البيانات الإنسانية ميلاً إلى وضع أولويات لبعض المواقع الجغرافية، وأنواع المواقع الجغرافية أو الفئات السكانية عند التقييم، الأمر الذي يعكس احتياجات بيانات الحكومة وأصحاب الشأن وقدرتهم على تقديم المساعدة، والقيود المالية واللوجستية التي تواجههم، والتعريفات التشغيلية للمواقع والسكان. ويمكن لهذه العوامل أن تؤثر على البيانات التي يتم جمعها في سياقات الكوارث الحضرية والآثار المحتملة على السكان المتضررين.

وتتضمن الجوانب الرئيسية المشمولة في عملية جمع البيانات عن الأعداد والتركيب السكانية واحتياجات السكان النازحين السياج الجغرافي (أي تحديد مكان إجراء التقييم)؛ والتعريفات (للمواقع ولفئات السكان)؛ والأدوات (مثل الاستبيانات)؛ والناس (العادون، والأدلاء الرئيسيون، والشركاء التنفيذيون)؛ والخدمات اللوجستية. وغالباً ما يتم جمع البيانات بالشراكة مع الحكومات، ويتم التركيز على تلبية احتياجات المعلومات عند أصحاب الشأن المستجيبين للأزمات.

توفر المقابلات - مع جامعي البيانات الممارسين في أربعة حالات كوارث عبر ثلاثة بلدان - رؤى ثاقبة للاختلافات في النتائج المقدمة من خلال كيفية جمع بيانات النزوح في المناطق الحضرية. فقد أجريت المقابلات مع موظفي مصفوفة تتبّع النزوح في المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الذين عملوا على جمع البيانات عن إعصاري إيتا (Eta) وإيوتا (Iota) في هندوراس لعام ٢٠٢٠، وزلزال ٢٠١٨ في نوسا تينجارا الغربية (West Nusa Tenggara) وزلزال عام ٢٠١٨ وتسونامي في وسط سواحيلى في إندونيسيا وزلزال ٢٠١٩ في مينداناو بالفلبين.

لقد كشفت المقابلات مع موظفي مصفوفة تتبّع النزوح من بلدان دراسة الحالة الثلاثة أن: (أ) القرارات التشغيلية المتعلقة

فجوة في البيانات وفي الاستجابة يمكن أن يكون لها آثار سلبية كبيرة على السكان المتضررين.

على الرغم من أن احتياجات النازحين المقيمين مع عائلات/ أو مع مجتمعات مضيئة لهم لم تفهم جيدا كما فهمت تلك الخاصة بالأشخاص المقيمين في المواقع الكبيرة، إلا أن الأدلة المتوافرة لدينا تشير إلى أن وجودهم يخلق أعباء مالية وأعباء أخرى على العائلات المضيفة، الأمر الذي يشير إلى أن المساعدة المستهدفة هي أمر حيوي ليس فقط بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين تم تهجيرهم ولكن أيضاً لمضيفهم. فهناك إذاً حاجة ماسة للبيانات عن احتياجات كل من العائلات المضيفة والنازحين الذين يقيمون معهم وذلك من أجل فهم الآثار المترتبة على ذلك بشكل أفضل.

فوائد تحسين عمليات جمع البيانات

إن أكبر فائدة ملموسة لزيادة التغطية من خلال جمع البيانات عن المواقع الأصغر في إندونيسيا قد تعلقت بمرحلة الانتقال من حالة الطوارئ إلى حالة الانتعاش. أما في وسط سواحيلى، فقد استُخدمت بيانات النزوح لدعم صانعي القرار الحكوميين في تحديد الحاجة إلى ملاجئ انتقالية أثناء عملية التعافي. وفي الفلبين، جاءت المنظمة الدولية للهجرة لتكمل المساعدة التي تقدمها الحكومة لمواقع النزوح وذلك من خلال دعم الأنشطة لتحسين تفاصيل البيانات التي جُمعت. وقد شجع هذا المزيج من التغطية الأكبر ومن التفاصيل الأكثر المشاركة الاستباقية بين الحكومة والمنظمات الإنسانية لتطوير إطار عمل للتعافي ما بعد الكوارث والذي يعترف بالحاجة إلى البرمجة في المرحلة الانتقالية بين الطوارئ والتعافي.

وهناك - بالإضافة إلى هذه الفوائد المباشرة - العديد من الفوائد طويلة المدى لتحسين تغطية بيانات النزوح الحضري وتفصيله في حالات الكوارث. وإحدى هذه الفوائد هي استخدام البيانات في آليات الاستجابة المبتكرة التي تهدف إلى استباق الكوارث وآثارها. وقد قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسهيل تجريب أولي لأنظمة الاستجابة للعمل الاستباقية التي تحشد البيانات الحالية للمناطق المستهدفة من أجل تطوير نماذج تنبؤية تحفز العمل الإنساني (بما في ذلك التمويل الاستباقي) قبل وقوع الكارثة. فكان العنصر الأساسي في هذه النمذجة هو توافر بيانات تاريخية دقيقة وشاملة. ولا شك أن فجوات البيانات والتحيزات تؤثر على فعالية هذه

لقد اتفق فريق جمع البيانات على تحديد أي مكان جغرافي كموقع لجوء في حالة وجود أربع عائلات على الأقل في المكان، فُحِّد - بناء على ذلك- أكثر من ٣٠٠٠ موقع من هذا القبيل. ومع ذلك، كانت هذه المعلومات دقيقة للغاية بالنسبة لمعظم المستجيبين، الذين قاموا بفترة المواقع الأصغر بسبب التحديات اللوجستية في تقديم المساعدة لهذا الحجم الكبير من المواقع الصغيرة. ونتيجة لذلك، كانت أنواع المواقع التي تلقت المساعدة في كل من هندوراس وإندونيسيا متشابهة للغاية بالرغم من الاختلافات في طرق جمع البيانات. وقد أدى الاستخدام المحدود للبيانات الدقيقة في نوسا تينجارا الغربية في إندونيسيا إلى تعريف الموقع بزيادة العدد إلى عشر عائلات في الاستجابة في منطقة سواحيلى الوسطى. لكن الوضع في الفلبين كان مختلفاً تماماً؛ فقد توافر لدى الشركاء الحكوميين هنا معلومات عن المواقع بما في ذلك المواقع الكبيرة والعائلات المضيفة، وكانوا قادرين على تقديم المساعدة لكلا النوعين من المواقع.

أدت القيود في الموارد والقيود على الأولويات في تقديم المساعدة إلى السكان في المناطق المتضررة إلى عدم جمع البيانات عن السكان الذين غادروا المنطقة المتضررة. فغالباً ما يعيش المهاجرون في المناطق الحضرية في مستوطنات غير حكومية ولديهم وظائف غير آمنة. وعندما يواجه السكان المتنقلون بالفعل حدثاً خطيراً، بطيئاً كان أو سريع الظهور، فإن العودة إلى منطقتهم الأصلية أو منزل العائلة قد يصبح الاحتمال الأكثر جاذبية من الانتقال إلى موقع نزوح كبير. وعلى الرغم من إمكانية وضع تقديرات لتدفقات السكان إلى مواقع خارج المنطقة المتضررة من الكارثة، كما فعلت مصفوفة تتبّع النزوح أثناء الثوران البركاني في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مايو ٢٠٢١، إلا أن العديد من أنشطة جمع البيانات تشغل في إدراج هذه المواقع.

آثار متوقعة

حتى في الفلبين، حيث كانت المعلومات متوافرة لكل من المواقع الكبيرة وللأشخاص النازحين المقيمين مع عائلات مضيئة لهم، فقد أفاد الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم أن المساعدات قُدمت أولاً إلى المواقع الكبيرة، ثم إلى النازحين الآخرين بعد ذلك، كما أفادوا بأن هذه الممارسة منتشرة في الحالات المختلفة. إن إعطاء أولوية للمواقع الأكبر حجماً على حساب مواقع المجتمعات الصغيرة والمضيئة قد أدى إلى خلق

الحواجز التي تعترض تنفيذها تعيق التزام أصحاب الشأن التزاماً كاملاً بتلك المعايير. فالمبدأ رقم ١٨، الذي يجلي الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية لجميع النازحين داخلياً، لا يمكن تفعبه حقاً ما لم يُحدّد جميع الأشخاص النازحين واحتياجاتهم في عمليات جمع البيانات، وما لم يكن المستجيبون مجهزين بشكل مناسب لتقديم المساعدة في جميع المواقع. فالالتزامات العالمية للعمل القائم على البيانات، مثل استراتيجية البيانات للأمن العام للأمم المتحدة ٢٠٢٠-٢٢ حيث الأولوية ٢ هي العمل المناخي، تتطلب أيضاً من الجهات الفاعلة التغلب على الحواجز التشغيلية إذا ما أردنا للالتزامات أن تحقق تأثيرها الكامل المرجو على أرض الواقع. فأصحاب الشأن المنخرطون في الاستجابة في السياقات الحضرية في أمس الحاجة إلى دعم مؤسسي ومالي من أجل تحديد أولويات تحديد احتياجات السكان النازحين ومعالجتها في المواقع الأقل ظهوراً، وكذلك تلك التي يصعب الوصول إليها. فعلى عكس سياقات النزاع التي يمكن للعلاقات مع السلطات والمخاوف الأمنية المتزايدة أن تمنع جمع البيانات بشكل فعال أو توفير الاستجابة بغض النظر عن الموارد المتاحة، فإن الأمر في سياقات الكوارث الحضرية يختلف حيث يمكن التغلب على قيود التدخل الفعال من قبل مقدمي المساعدة أنفسهم إذا تم منحهم الدعم الكافي.

ناندو لويس nlewis@iom.int

معاون مصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

نيكي هيروانجر nherwanger@iom.int

مصفوفة تتبع النزوح، محررة رئيسية، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

١. في هذا السياق، تعني عبارة «الوسائل التشغيلية» لغرض تنفيذ الأنشطة الإنسانية
٢. أنزليتي، في و ليدو، سي (٢٠٢٠) النزوح الداخلي الحضري: البيانات والأدلة، مجلة
الهجرة القسرية العدد 63

www.fmreview.org/ar/cities/anzellini-leduc

(JIPS) (2019). «توصيف النزوح في المناطق الحضرية»
bit.ly/JIPS-profiling-urban-2019

IOM DTM <https://dtm.iom.int/> ٣

المنظمة الدولية للهجرة

٤. ديفيس، آي (٢٠١٢) النازحون في العائلات المضيفة والمجتمعات المضيفة، المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

www.refworld.org/docid/4fe8732e2.html

٥. علوم البيانات الإنسانية والمجموعات الأخلاقية

www.hum-dseg.org/ai-applied-ethics-toolkit

المنهج والأظمة، الأمر الذي يضعف الجهود المبذولة لتطوير الحلول التي يمكن أن تقلل من تأثير الكوارث وتحسن من قدرة أصحاب الشأن على مساعدة السكان المتضررين

يبدو هذا جلياً أيضاً في الاهتمام المتزايد بالتطبيقات الموثوقة لطرق تحليل البيانات المتقدمة الأخرى مما في ذلك التعلم باستخدام الآلة والذكاء الاصطناعي. ويعدّ الفهم التفصيلي لفجوات البيانات والتحيزات في بيانات النزوح الحضري الحالية أمراً أساسياً للاستخدام الأخلاقي لهذه التقنيات بطرق يمكن أن يكون لها نتائج مفيدة للأشخاص النازحين أو على مرونة السكان المعرضين للمخاطر الطبيعية الجسم. ولكن إذا استمرت بيانات النزوح في حالات الكوارث الحضرية في التركيز بشكل أساسي على مواقع أو مجموعات معينة من الأشخاص المتضررين، فإن إدخال تقنيات تحليل البيانات المتقدمة يمكن أن يعزز، أو ربما يديم، القيود في الممارسات الحالية في جمع البيانات. وعندها سيكون السكان المتضررون أنفسهم كما هو الحال دائماً، هم من سيتحملون آثار هذه القضايا في السياقات الإنسانية.

الخاتمة

في حالات النزوح الحضرية بسبب الكوارث، تؤثر القرارات التشغيلية المستندة إلى القيود اللوجستية والمالية وغيرها من القيود على من يمكن عدّهم كسكان نازحين مقابل من لا يمكن عدّهم كذلك. ويبدو أن القرارات التشغيلية تميل إلى التركيز على السكان النازحين في المواقع الكبيرة بدلاً من أولئك الموجودين في المواقع الصغيرة أو الذين يقيمون مع عائلات مضيقة أو الذين يغادرون المنطقة المتأثرة بالكامل. وتشمل الآثار المترتبة على ذلك تقديرات أقل بشكل هائل لعدد النازحين، فضلاً عن إلقاء عبء مساعدة السكان النازحين على كاهل المجتمعات المضيفة لهم، الأمر الذي يضعف من قدرتهم على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية المستقبلية. سيستفيد جامعو البيانات على الأرض والحكومات والمستجيبون في المجال الإنساني والإمائي من إجراء مزيد من الأبحاث التي تبين كيفية اختلاف احتياجات النازحين المقيمين في أنواع مختلفة من المواقع، وبالتالي حصول فهم أعمق - مستنداً على الدليل - فيما إذا كانت الافتراضات الحالية التي تقوم على تحديد أولويات التقييمات والمساعدة هي دقيقة.

بعد مرور أربعة وعشرين عاماً على اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي صدرت في عام ١٩٩٨، ما زالت

وضع المبادئ موضع التنفيذ: دروس من فيجي بشأن عمليات إعادة التوطين المخطط لها

ليام مور

تستند إرشادات إعادة التوطين في فيجي إلى تجربة البلد في تخطيط عمليات إعادة التوطين، وتقدم مشورة للدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

في نوفمبر من عام ٢٠٢٠، افتتح رئيس الوزراء فرانك باينيماراما (Frank Bainimarama) رسميًا قرية ناريكوسو (Narikoso) التي نُقلت حديثًا في جزيرة أونو (Ono) في فيجي. وقد شهد المشروع انتقال سبع أسر إلى مساكن مقاومة للعواصف على أرض مرتفعة، وذلك لتجنب الفيضانات المتكررة الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر وزخم العواصف. وقرية ناريكوسو هذه هي مجرد واحدة من ٤٨ قرية حدتها الحكومة على أنها تتطلب نقلًا جزئيًا أو كليًا بسبب الظروف المتعلقة بظروف المناخ، وهناك أكثر من ٨٠٠ تجمع بشري آخر من المحتمل أن تكون عرضة للخطر الضرر أو النزوح في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه قد تم تصميم إرشادات فيجي كوثائق حيّة تشجع على عملية التعلم بتكرار التجربة، حيث تُجرى تحسينات باستمرار على عملية إعادة التوطين. فالتعلم من التطبيقات الخاصة بسباق ما ومن ثم تكيفها على سياق آخر هو أمر مهم لأي جهة فاعلة تتعامل مع المجتمعات التي قد تحتاج إلى الانتقال من مكانها. ويجب - من أجل تحقيق حلول دائمة- أن يأخذ التخطيط لعمليات الترحيل المحتملة في الاعتبار احتياجات المجتمعات المتضررة، فضلًا عن قدرة الجهات الحاكمة وخصوصيات السياق المحلي.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه من غير المحتمل - بدون الإرادة السياسية لمتابعة السياسات حول التحركات المناخية وتنفيذها - أن يحدث شيء. فهذه ليست فقط الإرادة لفعل شيء ما، ولكنها الإرادة القائمة على الاعتماد على القوانين والمبادئ والأعراف الحالية لتبني معايير ناشئة لأفضل التطبيقات الممكنة. ومع أن الأفكار الواردة في المبادئ التوجيهية لفيجي ليست فريدة من نوعها بحد ذاتها، فإن الطريقة التي نسجت بها القوانين والقواعد والمعايير والمبادئ القائمة معا وتطبيقها في مجال القضايا الناشئة هي بالتأكيد فريدة من نوعها. وهذا ما يمكن للمطبقين الآخرين النظر إليه وهم يصوغون تجاربهم الخاصة بهم.

لقد ساهمت تجربة فيجي فعليًا، خلال إعادة توطين المجتمعات، في تطوير مجموعتين جديدتين من الإرشادات - حول عمليات إعادة التوطين المخطط لها (٢٠١٨)١، وكذلك في النزوح في حالات تغير المناخ والكوارث (٢٠١٩)٢. ونظرًا لأن العديد من الدول في جميع أنحاء العالم تتطلع إلى تطوير سياسات مماثلة، فمن المهم التعلم من تجربة أوائل المتبنين مثل فيجي، وذلك لمعرفة ما يجب إعادة تطبيقه، ولمعرفة القضايا التي تحتاج إلى معالجة أخرى. وفي حين تُؤطر عمليات إعادة التوطين كملاذ أخير، فإن عملية تحديد المجتمعات المعرضة للخطر وعملية مشاركتهم يمكن أن تكونا جزءًا مهمًا في التخفيف من حدة عوامل الخطر، الأمر الذي يتيح لهذه المجتمعات البقاء في مكانها لفترة أطول، أو إيجاد حلول أكثر استدامة بعد انتقالها.

يشكل هذان التوجيهان الإرشاديان الآن حوكمة عمليات إعادة التوطين والتنقلات المناخية في جميع أنحاء فيجي. ولم يكن الهدف من هذه الوثائق هو تحديد إجراءات تشغيل معيارية، وهي التي تم تقديمها في وثيقة منفصلة، ولكن الهدف هو وضع مبادئ شاملة لتوجيه الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية إعادة التوطين. وقد اعتمدت فيجي في



يعمل متطوعون من الصليب الأحمر في فيجي مع المجتمعات المحلية في مقاطعة را (Ra) بعد إعصار وينستون (Winston) الذي ضرب فيجي في فبراير ٢٠١٦.

التعلم من تجربة فيجي

أما النقطة الثانية فهي أهمية المشاركة الفعّالة. فمن أجل الحصول على أفضل فرصة للنجاح في عمليات إعادة التوطين، يحتاج الناس إلى التحكم في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم. وقد أظهرت عمليات إعادة التوطين المكتملة في فيجي مستويات متفاوتة من المشاركة والرضا عن النتائج. فمع أنه رُوِّج في البدء لعملية إعادة التوطين في فيندوغولا Vunidogoola على أنها عملية تشاركية، فإن أعضاء المجتمع قد عبروا عن مخاوف لاحقاً بأن القرارات غالباً ما كانت تُتخذ بين المتعاقدين والحكومة دون التشاور معهم. ولما كانت عملية إعادة التوطين في ناريكوسو Narikoso قد بدأت قبل إدخال المبادئ التوجيهية الجديدة لإعادة التوطين، فقد واجهت مشكلات مماثلة في البداية. ولكن التواصل - حسب ما ورد - قد تحسن بين المسؤولين والمجتمع مع تقدم المشروع؛ فهل سيصل هذا إلى عتبة المشاركة الكاملة؟ هذا ما ننتظر أن نراه.

ومن القضايا المتكررة في هذه العمليات مسألة استبعاد النساء من المناقشات. ففي فيندوغولا Vunidogoola، لم تحتوِ المنازل الجاهزة على مطابخ. وقد أشارت نساء ذلك

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تظهر على نحو بارز في عمليات إعادة التوطين في فيجي حتى الآن، وهي: وجود مكان للانتقال إليه، والمشاركة الفعّالة للمتضررين أنفسهم، ووجود الرغبة وتوافر القدرة على تمويل هذه المشاريع.

أولاً، من المرجح أن تعتمد متانة الحلول على توافر موقع مناسب لإعادة التوطين. وقد تعتمد هذه الملاءمة بدورها على قضايا مثل: ما إذا كان المالكون التقليديون قادرين على الحفاظ على روابط مع أراضي أجدادهم عن طريق الانتقال لمسافات قصيرة، وما إذا كان بإمكان هذه التجمعات البشرية البقاء معاً في مواقع جديدة، وما إذا كان بمقدور السكان دفع تكاليف الانتقال، وما إذا كانت المجتمعات المضيفة مستعدة لاستقبال أولئك الذين انتقلوا إليهم. ففي عملية إعادة توطين ناريكوسو Narikoso، كان لا بد من فصل المجتمع. فسبع أسر فقط هي التي تلاءمت مع الموقع الجديد، بينما تقرر أن ينتقل باقي التجمع إلى موقع مجاور في المستقبل. فمثل هذه التقسيمات للمجتمعات المتناسكة أصلاً يجعل من غير المرجح العثور على حلول دائمة حقاً.

المجتمع في المقابلات التي أجريت بعد إعادة التوطين إلى أنهم لم يُستَشْرَن، وأنه كان عليهم تدبير أمورهم بما وافق عليه الرجال. ويجب أن تعكس الموافقة والمشاركة النشطة آراء المجتمع المعني بشكل كامل، بما في ذلك الأصوات الضعيفة والمهمشة والأصوات الأخرى التي يتم - عادة - تجاهلها.

إن عملية التخطيط للمناطق المعرضة للخطر وتحديد التوقيت الذي تكون فيه غير صالحة للسكن أمر صعب للغاية لكل من المجتمعات والسلطات. وفي كل حالة من حالات إعادة التوطين، يجب استجلاء التضارب بين التزام الدولة بحماية مواطنيها ومنعهم من أن يكونوا عرضة للأذى من جهة، وحق الناس في اختيار متى وكيف يغادرون منازلهم من جهة أخرى. ومن المرجح أن تمنح المشاركة المبكرة الفعالة - التي تشمل تدابير وقائية المجتمعات - حصول الزوج قبل استنفاد جميع خيارات البقاء.

وحتى لو قُدِّر التعامل مع هذه العوامل الثلاثة، فإن كل عملية إعادة توطين يجب أن تكون مفصلة لتناسب المجتمع المعني، مع وجود دعم طويل الأجل لما بعد عملية إعادة التوطين. ويجب - باختصار - إعطاء الناس كل فرصة لاتخاذ قراراتهم الخاصة حول ما إذا كانوا سينتقلون، وأين ينتقلون، ومتى ينتقلون. كما يجب أن تكون الجهات الحكومية أيضاً راعية وقادرة على تخطيط هذه المشاريع وتمويلها واستكمالها بما يتلاءم مع المبادئ التوجيهية. إن ضمان استيفاء عمليات الترحيل لهذه المعايير الطموحة ليس بالأمر السهل؛ ومع ذلك، فهناك احتمال كبير - إذا لم يتم الوفاء بها - بأن الناس لن يجدوا حلولاً دائمة وسيواجهون أشكالا متكررة أو مطولة من الزواج.

ليام مور Moore_liam @uowmail.edu.au 982lpm
مرشح لنيل درجة الدكتوراه، جامعة ولونغونغ

١. وزارة الاقتصاد فيجي (٢٠١٨) المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين المخطط لها: إطار عمل لإجراء عمليات النقل المرتبطة بتغير المناخ bit.ly/Fiji-relocation-guidelines-2018
 ٢. وزارة الاقتصاد فيجي (٢٠١٩) إرشادات (الزواج): في حالات تغير المناخ والكوارث bit.ly/Fiji-displacement-guidelines-2019
 ٣. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في فيجي (٢٠١٥) دليل إعادة التوطين في فيجي (مسودة) www.refworld.org/pdfid/5b72a0c14.pdf
 ٤. بارنيت جيه وماكميكل سي (٢٠١٨) «تأثيرات تغير المناخ على جغرافية وتوقيت التنقل البشري»، مجلة السكان والبيئة 39، العدد 4 <https://link.springer.com/article/10.1007/s11111-018-0295-5>
 ٥. ماك آدم جي (٢٠١٤) عمليات إعادة التوطين التاريخية في المحيط الهادئ: دروس لعمليات التوطين المخطط لها في حالات تغير المناخ، مجلة تاريخ المحيط الهادئ 49 (3) www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00223344.2014.953317
 ٦. ترونكوت سي (2015) «من فونيدوغولوا إلى كيناي: نظرة ثاقبة في إعادة التوطين الناجمة» - حالة الهجرة البيئية 2015 bit.ly/Tronquet-relocation-2015
- ماكامارا ك و دس كويمز هـ. ج. التخطيط لعمليات الترحيل المجتمعي بسبب تغير المناخ في فيجي»، المجلة الدولية لعلوم مخاطر الكوارث 6، العدد 3 <https://link.springer.com/article/10.1007/s13753-015-0065-2>

التحدي الثالث هو أن مثل هذه السياسات الطموحة باهظة التكلفة؛ فمثلاً، لم يكن ممكناً استكمال نقل ناريكوسو Narikoso إلا بعد الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي م حوّل من خلال صندوق التنمية الألماني، وهو ما وفر ٧٠٠٠٠٠ يورو من المبلغ المقدر بـ ٨٠٨٧٥٠ يورو المطلوب لعملية إعادة التوطين. وعلى الرغم من أن المبالغ النهائية لا تزال غير واضحة، فمن المعروف أن الحكومة قد أنفقت على المشروع حوالي ثلاثة أضعاف ما كان مدرجاً له في الميزانية في البداية، بينما كان على المجتمع أيضاً زيادة مساهمته بشكل كبير لضمان اكتمال عملية إعادة التوطين^١. وقد أسست فيجي - استجابة لمشكلة التمويل - الصندوق الائتماني للسكان النازحين وإعادة التوطين بسبب المناخ في عام ٢٠١٩، بتمويل جزئي من خلال ضريبة التكيف مع البيئة والمناخ، وجزئياً أيضاً من خلال المساهمات الطوعية من الدول المانحة مثل نيوزيلندا. ويبيق أن نرى ما إذا كان هذا النموذج قادراً على تمويل الحجم الضخم من عمليات إعادة التوطين ومن الأعمال الوقائية التي حدتها الحكومة.

ويبدو أن نهج الصناديق الائتمانية يحظى بدعم دولي أكبر من الخطط البديلة، مثل تلك التي اقترحتها فانواتو Vanuatu. تُفضل فانواتو استخدام عمليات مثل آلية وارسو للخسائر والأضرار المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة

و يبدو أن نهج الصناديق الائتمانية يحظى بدعم دولي أكبر من الخطط البديلة، مثل تلك التي اقترحتها فانواتو Vanuatu. تُفضل فانواتو استخدام عمليات مثل آلية وارسو للخسائر والأضرار المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة

عمليات الإخلاء: شكل من أشكال النزوح بسبب الكوارث؟

جين ماك آدم

بالنظر إلى الأعداد الكبيرة جداً من الأشخاص المتضررين كل عام، يصبح من الواجب تفهم الدور الذي تلعبه عمليات الإخلاء في النزوح بشكل أفضل.

ذلك، فإن هذه البيانات لا تميز بين عمليات الإخلاء الوقائية والتهجير الذي يكون استجابة للكوارث^١.

إن الآثار المترتبة على كل هذا لا يمكن إخفاؤها. فلا يمكن للسلطات والمجتمعات - بدون توافر معلومات دقيقة - التخطيط أو الاستعداد أو الاستجابة للكوارث بشكل ملائم، أو لا يمكن ضمان وضع خطط الإخلاء بشكل جيد. فعندما تتم الاستجابة للكوارث تحت بصيرة ولايات قضائية متعددة (كأن تتم مثلاً بقيادة كل من السلطات الوطنية والمحلية)، فقد تظهر فجوات وتداخلات وارتباك عند التطبيق. فهذه القضايا لم تعالجها المبادئ التوجيهية الدولية بأي عمق، واكتفت بالإشارة فقط إلى أن هناك حاجة للتعاون حيث تشارك في ذلك جهات فاعلة متعددة.

في الواقع، يتمحور الحديث هنا عن مشكلة أعمق، وهي أنه على الرغم من انتشار عمليات الإخلاء على نطاق واسع، فإنها ما تزال غير مدروسة وغير دقيقة من ناحية المفهوم، ومشتتة على مستوى الدراسة النظرية والممارسة الفعلية^٢. وفي أدبيات الهجرة القسرية، غالباً ما يتم ذكرها - على سبيل التمثيل - بوصفها فكرة لاحقة للنزوح والهجرة وعمليات إعادة التوطين المخطط لها. وهذا أمر يصبح مثيراً للفضول - وإشكالياً - بالنظر إلى الأعداد الكبيرة جداً من الأشخاص المتضررين في كل عام.

يمكن القول جذاً بأن هذه النقطة العمياء تنبع جزئياً من الحقيقة الواضحة بأن عمليات الإخلاء غالباً ما يُنظر إليها على أنها تدخل إيجابي، في حين يُنظر إلى النزوح عموماً على أنه سلبي^٣. ولأنه يتم تصورها ضمن نموذج «إنقاذ»، فينظر لها عادة على أنها تدابير مؤقتة واستباقية لنقل الناس إلى بر الأمان في مواجهة تهديد وشيك، ولا تؤخذ كعلامة على الخطر والضعف. وفي الوقت الذي يقر فيه مركز رصد البيانات المستقلة (IDMC) - على سبيل المثال - بأن عمليات الإخلاء هي شكل من أشكال التهجير، فإنه يلاحظ أيضاً أنه «ليست كل عمليات النزوح سلبية» نظراً لأن عمليات الإخلاء يمكن أن تقلل عدد

لقد وصل النزوح المرتبط بآثار الكوارث وتغير المناخ إلى مستوى قياسي. فكان هناك في عام ٢٠٢٠ ما يقرب من ٣١ مليون حالة نزوح داخلي بسبب الكوارث، بقي مهم بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي سبعة ملايين نازح^٤. وقد كان جزء كبير من هذا الانتقال نتيجة لعمليات الإخلاء التي قادتها الحكومة. وفي مثل هذه الحالات، تعد عمليات الإخلاء آلية طارئة لإبعاد الناس عن طريق الأذى. ويمكن أن تساعد هذه - كعنصر رئيسي في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية - في إنقاذ الأرواح. ومع ذلك، قد تكون عمليات الإخلاء أيضاً شكلاً من أشكال التهجير التعسفي، تؤدي إلى اقتلاع الناس لفترات طويلة وإلى انتهاك حقوقهم.

وقد أدت حرائق الغابات في أستراليا والولايات المتحدة واليونان - في السنوات القليلة الماضية - إلى حدوث أعداد غير مسبوقة من عمليات الإخلاء. وفي عام ٢٠٢٠، تسبب إعصار أمفان Amphan في حدوث ما يقرب من خمسة ملايين عملية إخلاء عبر بنغلاديش والهند وميانمار وبوتان. ونظراً لأن الأزمات المعاصرة تؤدي عادة إلى تفاقم سوء الأوضاع، فمن المرجح أن تصبح أعداد أكبر من الناس محاصرين أو نازحين بسبب آثار الكوارث وتغير المناخ والصراع ولأسباب أخرى من حالات الطوارئ الإنسانية.

نقص البيانات وسوء الفهم

من الصعب للغاية حصر الأعداد الدقيقة للأشخاص الذين تم إجلاؤهم على مستوى العالم. فلم يتم ادخال العديد من الأشخاص في سجل البيانات التي تم جمعها، وذلك لأنهم يلجؤون إلى العائلة والأصدقاء بدلاً من أن يسبقوا طريقهم نحو مراكز الإخلاء. وعلى الرغم من أن مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC) قد طور مؤشرات بديلة لعمليات الإخلاء، فإنه يقر على الفور بأن تقديراته غير دقيقة وتقليدية (مطمئة). وتحتسب عدد حالات النزوح (بناءً على مؤشرات بديلة مثل حجم الأسرة في المناطق المتأثرة) وليس على عدد الأشخاص أنفسهم، وذلك لأنه قد يتم تهجير الأشخاص ذاتهم عدة مرات. وعلاوة على

ينتهي بهم الأمر نازحين لفترات طويلة من الزمن. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وجود ثغرات في الاستجابات الوطنية؛ فهي إما أن تفشل في تقدير حجم النزوح، أو تفشل على الإطلاق في تحديده. وعند التطبيق العملي، قد يعني هذا عدم كفاية الدعم لأولئك النازحين وانعدام المساءلة من قبل السلطات المختصة.

يمكن أن يؤدي النزوح المطول أيضاً إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي، الأمر الذي يؤثر على الازدهار طويل الأجل وعلى استقرار وأمن الأفراد والمجتمعات. فعلى سبيل المثال، في أعقاب حرائق الغابات الصيفية في أستراليا في موسم ٢٠١٩-٢٠٢٠، كلف الإسكان المؤقت لـ ٦٥٠٠٠ من الذين تم إجلاؤهم لمدة عام واحد ما بين ٦٠-٧٢ مليون دولار أسترالي، وكانت كلفة كل يوم من العمل المفقود ٧٠٥ دولارات أسترالية للشخص الواحد^١. وتضخمت هذه التكاليف في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي شكلت ٨٠٪ من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في العقد الماضي^٢، اشتمل الكثير منها على عمليات الإخلاء. وقد قدّر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن كل دولار يُنفق على الاستعداد يمكن أن يؤدي إلى عائد بمقدار ٦٠ ضعفاً، مع تأثير مضاعف مع مرور الوقت. ويعد ضبط استجابات الإخلاء جزءاً من الجاهزية للكوارث بموجب إطار عمل سندي Sendai، كما أن ضمان عودة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم إلى منازلهم أو إعادة توطينهم بأمان أمر بالغ الأهمية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ولتكون عمليات الإخلاء آتية وقائية حقيقية في الأزمات، يصح من الضروري على صانعي السياسات الوطنيين والإقليميين والدوليين أن ينظروا إلى عمليات الإخلاء بوصفها شكلاً محتملاً من أشكال النزوح، وأن يتوافر لديهم بيانات جيدة تكون في متناول اليد. الأمر الذي سيمكن بدوره من تطوير أطر قانونية أكثر وضوحاً حول من يجب إخلاؤهم، وإلى متى، ووفقاً لمعايير حقوق الإنسان

جين ماك آدم

j.mcadam@unsw.edu.au @profjmcadam

أستاذة ساينتيا للقانون ومديرته، مركز كالدور لقانون اللاجئين الدولي، جامعة نيو ساوث ويلز، سيدني

١. مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) (2021) التقرير العالمي عن النزوح الداخلي (8، 78). GRID .

bit.ly/IDMC-GRID-2021

٢. IDMC (2020) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي (2020): الملحق

الأرواح المفقودة عند وقوع الكوارث^٤. ويحصل هذا على الرغم من توافر المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي تنص على أن عمليات الإخلاء من الكوارث ستكون تعسفية «ما لم يكن الإخلاء ضرورياً لسلامة المتضررين وصحتهم» (المبدأ ٦ (٢) (د)). وبكلمات أخرى، قد يصبح الإخلاء المبرر في مواجهة الضرر الوشيك غير قانوني إذا تم تهجير الأشخاص لفترة أطول مما هو ضروري، وتم تقييد حقوقهم.

تلبية احتياجات الحماية

إن الحقيقة القائلة بأن الحكومات قد تنفذ عمليات الإخلاء بحسن النوايا لا تعفيها من التزاماتها نحو حماية حقوق الإنسان بشكل عام، لا سيما عندما يطول النزوح. فالمعايير الواردة في قانون حقوق الإنسان، وتلك المنصوص عليها في إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، ودليل إصلاح الكوارث الطبيعية (MEND)^٥ وغيرها من الإرشادات كلها ذات صلة مباشرة، غير أنها لا تعكس دائماً في القوانين والسياسات المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة المشاركة على المستوى التشغيلي باستجابات مجزأة على الأرض. الأمر الذي يعيق بدوره (عن غير قصد) الوصول إلى المعلومات الدقيقة وإلى السلطات المختصة والضروريات الأساسية وإلى طرق الإخلاء الآمنة التي يسهل الوصول إليها.

يمكن - من خلال فهم دور عمليات الإخلاء بشكل أفضل - تحديد الثغرات ومعالجتها في التخطيط الذي يتجاهل احتياجات الحماية - لا سيما بالنسبة للمجموعات التي قد تجد نفسها في مواقف معرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة استقصائية عالمية أجريت في عام ٢٠١٣ على ٥٧١٧ شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة أن ٢٠,٦٪ منهم فقط اعتقدوا بأنه يمكنهم الإخلاء فوراً دون صعوبة في حالة وقوع كارثة مفاجئة. وبوجود الوقت الكافي للمغادرة، تضاعفت هذه النسبة تقريباً، لكن ظل ٥٨٪ يشعر بأنهم سيواجهون قليلاً أو كثيراً من الصعوبات في عملية الإخلاء^٦. وبالمثل، قد تؤدي المشكلات اللوجستية إلى تعقيد عمليات إخلاء الأطفال الذين ربما لا يزالون، على سبيل المثال، أصغر من أن يتم إجلاؤهم سيراً على الأقدام.

بينما يُفترض عموماً أن عمليات الإخلاء قصيرة المدى، وأن الأشخاص الذين تم إجلاؤهم سيعودون إلى ديارهم بسرعة، إلا أن هناك أدلة متزايدة على أن أعداداً كبيرة من الأشخاص

المنهجي، ٢٤-٢٥

bit.ly/IDMC-GRID2020-methodology

٣. انظر ماك آدم جيه (2020) خلاصات اللجوء: للنقطة العمياء في أبحاث الزوج بسبب

الكوارث. مجلة مسح اللاجئين الربعية، الإصدار ٣٩، ٥٨٣

https://doi.org/10.1093/rsq/hdaa017

٤. IDMC (2020) التقرير العالمي عن النزوح الداخلي (GRID) 2020،

bit.ly/IDMC-GRID2020

٥. مجموعة (2014) CCCM دليل MEND: دليل شامل لتخطيط عمليات الإخلاء

الجماعي في الكوارث الطبيعية https://ccmcluster.org/resources/mend-guide

٦. UNISDR (2014) Living with Disability and Disasters: UNISDR 2013

Survey on Living with Disabilities and Disasters: Key Findings, 2

UNISDR (2020) التعايش مع الإعاقة والكوارث: مسح UNISDR 2013 حول التعايش

مع الإعاقات والكوارث: النتائج الرئيسية، 2

bit.ly/UNISDR-disability-2013

٧. IDMC (2020) حرائق الغابات الأسترالية 2019-2020: من الإخلاء المؤقت إلى النزوح

طويل الأمد، bit.ly/IDMC-Australian-bushfires

٨. بونسيري إس و جينيتي جيه (٢٠١٩) النزوح بسبب الكوارث: مراجعة عالمية،

٢٠١٨، ٧-٢٠٠٨

bit.ly/IDMC-disaster-review-2008-2018

التنقل البشري، حقوق الإنسان والحماية الدولية: الاستجابة لأزمة المناخ

مادلين جارليك وإيزابيل ميشال

تناقش المفوضية السامية للاجئين مجموعة خيارات الحماية القانونية الدولية في حالات النزوح عبر الحدود الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ. وتؤكد أيضا الحاجة إلى تبني نهج أوسع لمعالجة قضايا التنقل البشري.

تتراكم قضايا الصراع والعنف وشح الموارد والتدهور البيئي والأحداث المفاجئة والبطئنة لتخلق مجموعة مواقف صعبة للغاية تتطلب التعاون من القطاعات الفاعلة والجهات المعنية في كل مجالات السياسة وشرائح المجتمع. وهذه السيناريوهات معقدة ولها خصوصيتها حيث يعبر الناس الحدود الدولية أثناء التحرك نحو مناطق أكثر أماناً وأفضل للعيش، ويطلبون الحماية الدولية في البلدان المجاورة. فما هي الأحكام الموجودة في قانون اللاجئين الدولي وغيره من القوانين المعمول بها لتوفير الحماية الدولية كلما دعت الحاج لذلك؟ وما هي الاستراتيجيات والمقاربات التي يمكن أن تعزز استجابة أكثر فعالية للتنقل البشري، بما يتوافق مع حقوق الإنسان والقانون الدولي، ولتطبيق بطرق تتجنب الثغرات في قوانين الحماية؟

تقييم أحكام الحماية القانونية الدولية وخياراتها

أصدرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) في تشرين الأول من عام ٢٠٢٠ الاعتبارات القانونية الخاصة بها والمتعلقة بدعوى الحماية الدولية المقدمة في حالات الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث، حيث وفّرت إرشادات إلى الدول وأصحاب الشأن الآخرين^١. ويشير هؤلاء إلى أن الأشخاص الذين يُجبرون

على عبور الحدود الدولية في مثل هذه الحالات قد يندرجون، في بعض الحالات، تحت تعريف اللاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، أو اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، أو إعلان قرطاجنة لعام ١٩٨٤ بشأن اللاجئين في الأمريكتين. وعندما تكون الدولة غير راغبة في توفير الحماية

وتسلط الاعتبارات القانونية الضوء على أنه خلافاً للحالات التي تطبق فيها اتفاقية عام ١٩٥١، فإن الأشخاص المتأثرين بتغير المناخ والكوارث الذين يعيشون في إفريقيا أو الأمريكتين يمكن اعتبارهم أيضاً للاجئين بموجب التعريف الأوسع للاجئين في اتفاقية OAU لعام ١٩٦٩ وإعلان كارتاخينا Cartagena لعام ١٩٨٤. ويحصل هذا بشكل ظاهر جدا عندما يؤدي



كريا، بورنوا / UNHCR، المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تغير المناخ والكوارث إلى وقوع أحداث أو حصول ظروف «تزعزع النظام العام بشكل خطير»، ما يضطر الناس إلى البحث عن ملاذ عبر الحدود^٢. وبشكل عام، يجب أن تكون الدولة، بعد وقوع كارثة، قادرة على إظهار امكانياتها ورغبتها في معالجة تأثير الكارثة وتقديم المساعدة لتحقيق الاستقرار في أسرع وقت ممكن. وإذا لم يكن الأمر على تلك الشاكلة، خاصة عندما ينهار النظام العام نتيجة لذلك، يضطر الأشخاص المتضررون إلى المغادرة وطلب الحماية في بلد آخر، حيث يصبحون لاجئين بموجب هذه الصكوك الإقليمية^٣.

يواجه إقليم ميناوا في الكاميرون عمليات إزالة الغابات العرجية. لذا، يعمل اللاجئون النيجيريون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وشركائها، وهم شركة العناية البرية و LWI لزراعة ٢٠ ألف شجرة.

تطبيقاتها بعناية في أي مكان يطالب فيه شخص بالحماية الدولية في مثل هذه الحالات. ويتحتم تطبيق هذا بشكل خاص عندما تكون الضغوطات المسببة له مثل الصراع أو العنف أو التمييز أو التوترات الأخرى سائدة في بلد المنشأ. أما بالنسبة للنازحين غير المؤهلين للحصول على وضع اللاجئ، فقد تكون الأشكال التكميلية للحماية الدولية ملائمة بموجب قانون حقوق الإنسان. وقد سلطت إرشادات المفوضية الضوء أيضاً على القيمة المحتملة للحماية المؤقتة وعلى ترتيبات الإقامة كذلك، بما فيها ضمان الوصول إلى الأمان فور وقوع الكارثة، عندما تكافح الدول المتضررة للاستجابة في الوقت الذي قد يكون مواطنوها مجبرين على البحث عن مأوى في الخارج.

لا تهدف الاعتبارات القانونية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR إلى توسيع معايير الحماية الدولية، وإنما تهدف بالأحرى إلى توفير إرشادات حول التفسير الصحيح للقانون الدولي في الظروف المعاصرة. فهم لم يشيروا صراحة إلى مصطلح «لاجئي المناخ»، الذي لا يظهر في الصكوك الدولية، ويمكن أن يخلق انطباعاً مضللاً يفضي إلى استحداث فئة قانونية جديدة أو اقتراح التزامات قانونية جديدة. لقد استهدفت الاعتبارات القانونية توفير الأساس لمزيد من العمل لدعم التوجيه الشامل في المستقبل، ومعالجة الأسئلة القانونية الأخرى والسيناريوهات الواقعية، من خلال البحث عن أنماط النزوح وممارسات الدولة والفقهاء القانونيين.

وتنص الاعتبارات القانونية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR كذلك على أن الحماية الدولية قد تكون ضرورية على أساس قانون حقوق الإنسان أيضاً، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. فإذا نزح شخص ما في حالات تغير المناخ أو الكوارث وواجه هذا الشخص خطراً حقيقياً بالتعرض لضرر جسيم عند عودته، فقد يصبح هذا الشخص محمياً من الإبعاد بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي عام ٢٠٢٠، أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في القضية الشهيرة الخاصة بتيتيوتا ضد نيوزيلندا (Teitiota vs. New Zealand) °، أن الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث يمكن أن تشكل تهديداً خطيراً للتمتع بالحق في الحياة -على سبيل المثال- بسبب نقص الأراضي الصالحة للسكن أو شح المياه الصالحة للشرب. وقد يكون هذا المنطق مهماً بشكل خاص في البلدان التي لم توقع على الصكوك الإقليمية أو الدولية للاجئين، ولكن عندما يكون يوفّر قانون حقوق الإنسان الأساس للالتزام بمنح الحماية الدولية.

واعترافاً من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR بأن القانون الدولي للاجئين لن يكون ملائماً إلا في حالات محدودة من تغير المناخ والكوارث، سلطت الاعتبارات القانونية للمفوضية الضوء على ضرورة قيام سلطات اللجوء بتدقيق

كفاية هذه التدابير وحدها في معالجة جميع نقاط الضعف أو الاحتياجات، فإنها يمكن أن تساعد في تقوية المجتمعات والأفراد، وتقلل الضغط أو تمنعه من أجل التحرك.

تحظى عمليات إعادة التوطين المخطط لها، استنادًا إلى مبادئ حقوق الإنسان، باهتمام متزايد كوسيلة ممكنة لإبعاد الناس عن الأذى ولتجنبهم النزوح بشكل استباقي^٧. وتتمحور عملية إعادة التوطين المخطط لها على المصالح التي تنطوي بدورها على المشاركة الكاملة للتجمعات البشرية التي سيتم إعادة توطينها، لا سيما عند استنفاد الخيارات الأخرى.

وتعتمد التوجيهات ومجموعات الأدوات التي طورتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها على خبرات الدولة والمجتمع، وتهدف إلى دعم مواصلة تطوير استراتيجيات إعادة التوطين الوطنية والمحلية المخطط لها.

هناك حاجة أيضًا لمزيد من الفرص لهجرة الأشخاص كوسيلة للتكيف. ومثل هذه الهجرة تعني التنقل الطوعي، أو تحمل في ثناياها على الأقل درجة من الاختيار. وفي هذا السياق، يمكن للأشخاص استخدام مسارات الهجرة العادية، مثل برامج تأشيرات العمل أو الدراسة، أو ربما تتوفر فئات أو مسارات تأشيرات معينة لمجموعات من الناس في الحالات غير المستقرة، أو تلك المتأثرة بالكوارث أو تغير المناخ. فيمكن أن تساعد الهجرة كاستراتيجية تكيف أيضًا في منع حدوث النزوح، ويتوخى الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM) مسارات الهجرة المنظمة كما يتبنى طرقًا أخرى لمساعدة الأشخاص الذين ينتقلون في حالات تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع شركاء في شبكة الأمم المتحدة للهجرة - الهيئة المكلفة بدعم الدول في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة - على تعزيز التفكير والعمل بشأن الهجرة بهدف الحد من مخاطر النزوح وحرمان الإنسان من حقوقه.

كما تقوم المنصة الخاصة بالنزوح بسبب الكوارث (PDD) بدور فاعل في تسليط الضوء على الاحتياجات ودعم تطوير المعرفة وتعزيز اتساق السياسات حول النزوح الناجم عن الكوارث. ويعد تنفيذ جدول أعمال حماية الأشخاص المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ (جدول أعمال نانسن Nansen) في صميم عمل تلك المنصة. ومع وجود مجموعة

هناك إذا حاجة إلى مزيد من البحث، ويشمل ذلك كيفية تأثير تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث على النظام العام، وكيف يؤدي ذلك إلى حصول النزوح؟ وهذا من شأنه أن يساعد في تفسير المعايير الإقليمية للاجئين الواردة في اتفاقية OAU وإعلان قرطاجنة Cartagena، ثم تطبيقها. ويجب فحص نماذج المخاطر المختلفة التي قد تظهر في حالات تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث من زوايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الطرق التي تتأثر بها حقوق الجماعات والأفراد المختلفة، وكذلك كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء الحاجة للحماية الدولية. هناك حاجة أيضًا إلى تحليل كيفية ارتباط ظهور عدم المساواة والتوترات داخل المجتمع والتميز بين البشر باتفاقية عام ١٩٥١. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز في تخفيف مخاطر والتكيف ودعم المجتمعات المتضررة يستحق المزيد من البحث. وسيساعد تقييم ما إذا كانت هذه الظواهر تظهر في طلبات اللجوء، ودراسة كيفية ظهورها، وكيفية تعامل السلطات معها، في تطوير المزيد من الإرشادات لاصناعي القرار، وكذلك تطوير السياسات والقوانين على نطاق أكثر شمولية.

أشكال أوسع للتنقل البشري وتغير المناخ والكوارث

بعيدا عن أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، قد ينتقل العديد من الأشخاص عندما يواجهون ظروفًا قاسية مرتبطة بتغير المناخ، خاصة عندما تؤثر هذه الظروف على سبل عيشهم أو حصولهم على الحقوق بطرق ذات تأثيرات بعيدة المدى ولا رجعة فيها. وقد يُقبل بعضهم فقط في بلدان أخرى مؤقتًا أو على أسس تمييزية، لكن العديد منهم لن يتم قبولهم في تلك الدول. وقد يفترق الذين ينتقلون عبر الحدود في مثل هذه الحالات إلى ضمانات العلاج التي تعكس المعايير الدولية أو الحق في البقاء في ظروف آمنة. وتتطلب تلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص ومساعدة الدول المتأثرة بهذه التحركات السكانية مجموعة أوسع من السياسات والاستجابات والأدوات العملية، التي تكمل المقاربات القانونية وتتسق معها. ويمكن للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع المدني والأكاديميين، المساهمة في المناقشات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك بالبناء على العمل الجاري بالفعل في مختلف المنتديات.

من المحتمل أن يشمل هذا النهج الأوسع تجاه التنقل البشري تدابير تعزيز الجاهزية في المجتمعات المتضررة، وبناء القدرة على المقاومة، وتخفيف المخاطر، وتمكين التكيف. ورغم عدم

ويتطلب تطوير مناهج متكاملة للتنقل البشري أن تعمل الدول ووكالات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية الدولية والوطنية وأصحاب القرار الآخرين معًا. وتجري المناقشات في سياق سريع وآمن بشكل متزايد. ويتعبر على الجهات الفاعلة أن تُسخر تفويضاتها المتخصصة وخبراتها وتجاربها للاستجابة للنزوح. وتوفّر الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة لمعالجة التنقل في السياقات المحلية والأكثر اتساعًا، فإن على تلك الجهات أن تلبّي احتياجات القدرة والموارد المحدودة والقيود التشغيلية والسياسية في تلك السياقات. وعلى حد تعبير أقل البلدان نموًا في COP٢٦: «ليست الأجيال القادمة فقط في خطر» - فالتحدي هنا والآن.

مادلين جارليك garlick@unhcr.org

رئيسة سياسة الحماية والاستشارات القانونية (PPLA) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

إيزابيل ميشال michal@unhcr.org

مسؤولة الحماية، تغير المناخ والنزوح من الكوارث، PPLA. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١. التنقل البشري هو مصطلح شامل يشير إلى ثلاثة أشكال من حركة السكان: (أ) النزوح - الحركة القسرية للأشخاص، (ب) الهجرة - التنقل الطوعي للأشخاص، (ج) إعادة التوطين المخطط له - عملية توطين الأشخاص أو المجتمعات في موقع جديد (انظر قرار اتفاقية الأمم المتحدة التاطيرية UFCCC بشأن تغير المناخ / CP.16 / 1 إطار كاتكون للتكيف مع تغير المناخ، الفقرة 14 ف)
٢. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2020) «الاعتبارات القانونية المتعلقة بمطالبات الحماية الدولية المقدمة في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث. www.refworld.org/docid/5f75f2734.html
٣. المادة 1.2 من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا <https://bit.ly/OAU-Convention>
٤. ويراسغهي س. (2018) بطريقة الأذى: الحماية الدولية في سياق ديناميات العلاقة بين الصراع أو العنف والكوارث أو تغير المناخ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين www.unhcr.org/5c1ba884d.pdf
٥. تيتويان ضد نيوزيلندا رقم 2016/2728، لجنة حقوق الإنسان، يناير 2020 www.refworld.org/cases,HRC,5e26f7134.html
٦. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014) إرشادات عن الحماية المؤقتة والإقامة www.refworld.org/docid/52fba2404.html
- 7 PDD(2021) Leaving Place, Restoring Home https://disasterdisplacement.org/wp-content/uploads/2021/03/PDD-Restoring_Home-2021-screen_compressed.pdf Toolbox (2014).A
- www.unhcr.org/protection/environment/596f1bb47/planned-relocation-toolbox.html: Guidance (2017)
- www.unhcr.org/protection/environment/562f798d9/planned-relocation-guidance-october-2015.html
٩. <https://unfccc.int/process/bodies/constituted-bodies/WIMExCom/TFD>
١٠. www.kaldorcentre.unsw.edu.au/sites/kaldorcentre.unsw.edu.au/files/Africa_Workshop_Series_Concept_Note_EN.pdf

عمل متخصصة لمعالجة تغير المناخ، تصبح المنصة الخاصة بالنزوح بسبب الكوارث PDD في وضع مثالي لتسهيل المزيد من اختبار الوسائل الفعالة لمعالجة سلسلة تحديات التنقل البشري المرتبطة بتغير المناخ والكوارث، بما في ذلك النزوح وكذلك حركات الهجرة، وعمليات إعادة التوطين الداخلية المخطط لها، ودعم مرونة مقاومة المخاطر وتخفيفها والتكيف في تلك الأوضاع.

ضمن الإطار المؤسسي الداعم لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة التاطيرية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، تعد فرقة العمل المعنية بالنزوح جزءًا من آلية وارسو الدولية بشأن الخسائر والأضرار. وقد أصدرت فرقة العمل هذه توصيات (وأقرتها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة التاطيرية بشأن تغير المناخ في ٢٠١٨) بشأن المقاربات المتكاملة لتجنب الآثار السلبية لتغير المناخ وتقليلها ومعالجتها. ويبنى عمل فريق العمل على أطر عمل السياسات الرئيسية والمنتديات، بما في ذلك الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR)، و GCM، وإطار سندي Sendai بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك المنصة الخاصة بالنزوح بسبب الكوارث PDD.

وعدمًا للمزيد من البحث والحوار حول النزوح في سياق التنقل البشري الأوسع، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمشاركة مع آخرين سلسلة ورش عمل في عام ٢٠٢١ حول «تطوير جدول أعمال بحوث وسياسات لمعالجة النزوح والهجرة في حالات الكوارث وتغير المناخ في إفريقيا». وقد تم تحديد أولويات البحث حول النزوح والهجرة المرتبطة بالكوارث وتغير المناخ في إفريقيا. وهدفت السلسلة أيضًا إلى فتح الفرص للباحثين الإقليميين وإلى رفع نبرة أصوات المتضررين.^١

الطريق إلى الأمام

يكمن التحدي الرئيسي في تحويل العديد من الكلمات والالتزامات المكتوبة على الورق إلى أفعال على أرض الواقع وإلى نتائج إيجابية على حياة الأشخاص المتضررين. وبينما يجب الاعتراف بالفروق القانونية والواقعية بين النزوح والهجرة، فإن الروابط العملية تطفو على السطح في حالات تغير المناخ والكوارث. وهناك حاجة ملحة إلى وجود استجابات منسقة لضمان أنّ حقوق الإنسان للجميع مصادرة، بغض النظر عن الحالة، وأنه - وفقًا لأهداف التنمية المستدامة - لا يتخلف أحد عن الركب في ذلك المقصد.

دور اتفاقيات التنقل الحرّ في معالجة التنقل بسبب ظروف المناخ

تمارا وود

توفر اتفاقيات حرية التنقل فرصاً لأولئك الذين ينتقلون في حالات الكوارث وتغير المناخ. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى مزيد من العمل لجعل حرية التنقل متاحة للمجتمعات المتضررة في التطبيق العملي.

المناخ تتيح لهم الوصول إلى بر الأمان وتأمين سبل عيشهم في المستقبل؟

الفرص

لاتفاقيات الإقليمية لحرية تنقل الأشخاص عدد من الفوائد الرئيسية خاصة عندما يتعلق الأمر بتسهيل التنقل عبر الحدود في حالات الكوارث وتغير المناخ. فبالإضافة إلى معايير الأهلية (لقبولهم) العريضة، فإنها توفر فرص العمل والتجارة والأعمال لمن ينتقلون. وبالتالي فهي يمكن أن تسهل للأشخاص المتضررين من الكوارث وتغير المناخ فرص الوصول طويل الأجل إلى مصادر دخل بديلة وسبل عيش أكثر استدامة.

وقد تسهل القوانين المرنة المتعلقة بالدخول والإقامة بموجب اتفاقيات التنقل الحر ما يعرف بالهجرة «الدائرية» عبر الحدود، الأمر الذي يتيح للناس الانتقال إلى الخلف وإلى الأمام بين البلدان المجاورة حسب ما تمليه الظروف حينئذ. فيمكن أن يتيح هذا لبعض الناس فرصة البقاء في المنزل، في حين يسعى آخرون للحصول على فرص عمل وسبل عيش بديلة.

يمكن للهجرة الدائرية أو المؤقتة أن تخلق فرصاً جديدة لكسب الرزق، وأن تدعم التنمية الاقتصادية، وأن تبني القدرة على الصمود في وجه المخاطر المستقبلية من خلال السماح للمهاجرين بإرسال الحوالات المالية والعودة إلى الوطن بالمعرفة والتكنولوجيا والمهارات التي اكتسبها حديثاً. فهذه ميزة أخرى لاتفاقيات حرية التنقل تمتاز بها على تأشيرات أو آليات الحماية الإنسانية أو الدولية الأخرى التي عادة ما تكون «طريقة واحدة»، حيث تؤدي العودة إلى بلد المنشأ إلى إنهاء الوضع القانوني في بلد المقصد، أو يمكن أن تخلق صعوبات في الدخول مجدداً في المستقبل.

لقد تم استخدام اتفاقيات حرية التنقل خلال موسم الأعاصير - في منطقة البحر الكاريبي- لمنح إقامة قصيرة الأجل وإعفاءات من الوثائق والوصول إلى أسواق العمل الأجنبية للنازحين^{٢٠}. أما في

توفر الاتفاقيات الإقليمية بشأن حرية تنقل الأشخاص بين الدول آلية ممكنة لأولئك الذين ينتقلون عبر الحدود الدولية في حالات الكوارث وتغير المناخ للوصول إلى الأمان والبحث عن سبل عيش بديلة. وتوفر اتفاقيات حرية التنقل عمومًا - خلافاً للأطر الأخرى الأكثر محدودية للتنقل عبر الحدود- مثل هجرة اليد العاملة أو حماية اللاجئين - والتي تعتمد على استيفاء معايير محددة للأهلية، إمكانية وصول أوسع بكثير للتنقل عبر الحدود لمواطني البلدان في منطقة معينة (أو منطقة فرعية).

ومع ذلك، لم تُطوّر حتى وقت قريب، اتفاقيات حرية التنقل وفي الذهن مراعاة الاحتياجات الخاصة «للمهاجرين بسبب المناخ». وبدلاً من ذلك، نجدها تهدف إلى أن تكون أداة لدفع التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية. إن أهمية المصالح السياسية والاقتصادية للدول في إطار اتفاقيات حرية الحركة الإقليمية تعني بالضرورة أن مثل هذه الاتفاقيات لا تعالج عادة المعضلات أو التحديات التي تواجهها المجتمعات المتأثرة بالكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي. وفي التطبيقات العملية، قد تعني إمكانية الوصول إلى حرية التنقل توافر متطلبات توثيق مرهقة أو ربما تخضع لسياسات الهجرة التقييدية للدول كل على حدة. وقد يتم تعليق حرية الحركة في المواقف التي تنطوي على نزوح واسع النطاق، كذلك التي تحصل بعد وقوع كارثة ما.

تقود الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD) في شرق إفريقيا نهجاً أكثر تقدماً لحرية التنقل. فقد تبنت في عام ٢٠٢٠ بروتوكول الحركة الحرة الجديد الذي يحتوي على أحكام محددة تضمن دخول وإقامة الأشخاص الذين ينتقلون في حالات الكوارث وتغير المناخ. كما يوفر بروتوكول الحركة الحرة التابع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD) وقفة تأملية حول ما قد يكون ممكناً في مكان آخر. فهل يمكن تطوير أو تنفيذ اتفاقيات حرية الحركة الإقليمية في مناطق أخرى من أجل تعزيز الفرص للمجتمعات المتضررة من تغير

التحديات

هناك فرص واضحة لمواصلة تطوير اتفاقيات حرية التنقل الإقليمية واستكمال نواقصها وذلك لجعلها سهلة المنال على نحو أكبر للأشخاص الذين ينتقلون في حالات تغير ظروف المناخ. ومع ذلك، تشكل أصول اتفاقيات حرية الحركة في التنمية الاقتصادية وعمليات تحرير السوق حواجز هائلة أمام التنبؤ - واسع النطاق - لحرية الحركة كحل للمخاوف الإنسانية كالتنقل البشري المرتبط بتغير ظروف المناخ.

ونظرًا لأن اتفاقيات حرية التنقل لم تُطوّر لأغراض الحماية، فإن ضمانات حقوق الإنسان لأولئك الذين ينتقلون قد تكون محدودة أو (ربما) غير موجودة. فقد لا تتضمن - على سبيل المثال - اتفاقيات حرية التنقل الحماية من الإعادة القسرية لأولئك المعرضين لخطر تعرضهم لضرر جسيم في المنزل. لا بل قد يتم تعليق اتفاقيات حرية التنقل في مواقف معينة لأسباب تتعلق - على سبيل المثال - بالأمن القومي أو النظام العام أو حتى بعملية تدفق اللاجئين. فمن الناحية النظرية، نجد أن حقوق الإنسان (لأولئك الذين ينتقلون) محمية ابتداءً بموجب أطر دولية أو إقليمية أو وطنية أخرى قابلة للتطبيق بصرف النظر عن إدراجها (أو عدم إدراجها) في اتفاقيات حرية التنقل. لكن عند التطبيق العملي، غالبًا ما يكون تطبيق معايير حقوق الإنسان على المهجرين المستضعفين غير مفهوم جيدًا. وفي الحالات التي تكون فيها محدودة، أو غائبة، ضمن اتفاقيات حرية التنقل، قد يؤدي ذلك إلى تقويض معايير المعاملة المناسبة لأولئك الذين ينتقلون.

كما أن اتفاقيات حرية التنقل لا تأخذ في الحسبان التحديات العملية التي قد يواجهها أولئك الذين ينتقلون في حالات الكوارث وتغير المناخ، خاصة أولئك الذين تم تهجيرهم قسراً. فقد يستبعد عبء تلبية الوثائق والمتطلبات المالية - بما في ذلك وثائق السفر ورسوم التصاريح أو إثبات السفر - الأشخاص الأكثر عرضة للكوارث وتغير المناخ. إن مجرد الحصول على جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أخرى - بالنسبة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين يعيشون دون أي دليل قانوني على هويتهم، هو أمر بحد ذاته صعب للغاية.

أخيراً، من الأمور المبدئية أن تترك اتفاقيات حرية التنقل للدول الفردية سلطة تقديرية كبيرة لتحديد التزاماتها أو تشكيلها فيما يتعلق بتسهيل الدخول والإقامة لمواطني الدول المجاورة. ففي

غرب إفريقيا، حيث يؤثر تغير المناخ على أمهات التنقل التقليدية، فكثيراً ما يستخدم العمال والرعاة ترتيبات حرية التنقل من أجل الوصول إلى المياه والمراعي وسبل العيش البديلة.^٤

يوفر بروتوكول الحركة الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD) لعام ٢٠٢٠ مثالاً واعدًا لما قد يكون ممكناً مع بذل المزيد من الجهود الصادقة لجعل حرية التنقل متاحة لأولئك الذين ينتقلون في حالات الكوارث وتغير المناخ. وعلى الرغم من أن تأثير البروتوكول لم يظهر بعد في التطبيق العملي، فإن اعتماده يعد بحد ذاته إنجازاً مهماً في منطقة تواجه حركة تنقل واسعة النطاق بسبب الأخطار المتداخلة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات وأعمال العنف والنزاعات.

ويمكن إدراج أحكام محددة لتسهيل التنقل بسبب الكوارث أو تغير المناخ في اتفاقيات حرية التنقل في أماكن أخرى، إما عن طريق تعديل الاتفاقيات القائمة أو عن طريق إبرام اتفاقيات أو بروتوكولات إضافية أو تكميلية. وقد اقترح ممثلون من عدة حكومات في غرب إفريقيا - في ورشة عمل لأصحاب العلاقة (القرار) لعام ٢٠١٩ حول دور اتفاقيات حرية التنقل في معالجة النزوح الناجم عن الكوارث في إفريقيا - فكرة تطوير بروتوكول إضافي لبروتوكولات الحركة الحرة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس).^٥

توفر الأحكام الخاصة بالكوارث، أو تلك المتعلقة بالمناخ، في الاتفاقيات الإقليمية أرضية متينة لمزيد من التعاون بين الدول، على المستوى الإقليمي و/أو المستوى الثنائي، لتلبية احتياجات أولئك الذين ينتقلون. ومع ذلك، فهذه ليست الطرق الوحيدة لجعل حرية التنقل أكثر سهولة وأعظم فائدة للمجتمعات المتأثرة بتغير المناخ. ففي أجزاء كثيرة من العالم، يمكن دعم الاتفاقيات الإقليمية بترتيبات أصغر حجماً، مثل الاتفاقيات الثنائية لتخفيف متطلبات التوثيق لتحركات سكان المناطق الحدودية بين دولتين أو ثلاث دول. فهذه توفر لتلك الدول المرونة في اعتماد ترتيبات عابرة للحدود أكثر دقة في تلبية ديناميكيات الكوارث والحركة بسبب تغير المناخ في مناطق معينة أو لفئات سكانية محددة. كما أن العمل الانفرادي من جانب الدول مهم أيضاً. فقد يكون للتشريعات الوطنية التي تمنح أولوية الوصول إلى ترتيبات حرية التنقل بعد وقوع كارثة ما، أو التنازل عن المتطلبات الإجرائية للسكان المتأثرين بتغير المناخ، تأثير إيجابي كبير في التطبيق العملي.

١. مبادرة نانسن (2015) أجندة حماية النازحين عبر الحدود في حالات الكوارث وتغير المناخ

https://disasterdisplacement.org/wp-content/uploads/2014/08/EN_Protection_Agenda_Volume_I_low_res.pdf p9

٢. أما فرانسيس (2019) اتفاقيات الحركة الحرة والهجرة الناجمة عن المناخ: دراسة حالة كاريبية»

<http://columbiaclimatelaw.com/files/2019/09/FMAs-Climate-Induced-Migration-AFrancis.pdf>

٣. انظر المنصة الخاصة بالنزوح بسبب الكوارث (2019) تقرير ورشة عمل أصحاب العلاقة (القرار) - دور اتفاقيات حرية تنقل الأشخاص في معالجة النزوح الناجم عن الكوارث في إفريقيا

<https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/free-movement-stakeholder-workshop-report>

٤. المرجع السابق

٥. انظر تمارا وود (2019) دور اتفاقيات التنقل للأشخاص في معالجة النزوح الناجم عن الكوارث: دراسة لأفريقيا، خاصة الصفحات 22، 27

https://disasterdisplacement.org/wp-content/uploads/2019/06/52846_PDD_FreeMovement_web-single_compressed.pdf

٦. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2019)، المبادئ والمبادئ التوجيهية، مدعومة بإرشادات عملية، بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في حالات الضعف، الصفحة 9

www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/PrinciplesAndGuidelines.pdf

٧. على سبيل المثال، راجع أجندة البحث من أجل النهوض باستجابات القانون والسياسات للنزوح والهجرة في سياق الكوارث وتغير المناخ في إفريقيا (2021) خصوصاً 3.2.3

<https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/research-agenda>

See also box on pxx

انظر أيضا صندوق في pxx

الممارسة العملية، كثيرا ما يعيق تنفيذ اتفاقات حرية التنقل عدم وجود الإرادة السياسية الكافية واعتبارات الأمن الداخلي ومخاوف أخرى، وكذلك التباينات الاقتصادية بين الدول.

طرق إلى الأمام

لا شك أن اتفاقيات الحركة الحرة ليست حلاً سحرياً؛ إنها تقدم فرصاً وتفرض تحديات. وفي الواقع، هناك حاجة إلى معرفة المزيد عن الإمكانيات، فضلاً عن القيود، لأنواع مختلفة من اتفاقيات حرية التنقل لمعالجة التنقل البشري المرتبط بتغير ظروف المناخ، بالإضافة إلى كيفية استخدام المجتمعات المتأثرة بالكوارث وتغير المناخ بالفعل لمثل هذه الاتفاقيات من أجل السعي لتحقيق الأمان وسبل العيش الأكثر استدامة^٧. ويمكن بتضافر الجهود المبذولة على المستويات الإقليمية والثنائية والوطنية أن توفر حرية التنقل حولاً أفضل وأكثر ديمومة للمجتمعات المتضررة من الكوارث وظروف تغير المناخ.

تمارا وود tamara.wood@unsw.edu.au

زميلة زائرة، مركز كالدر لـ لقانون اللاجئين الدولي، جامعة نيو ساوث ويلز (UNSW)؛ باحث ما بعد الدكتوراه، مدرسة هيرتي

تغير المناخ كواحدة من قضايا حقوق الإنسان: دور التحقيقات الوطنية في الفلبين

رينا إس بيرموديزو تمارا ليجايا جي داماري

أجرت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين سلسلة من التحقيقات الوطنية لتحري آثار تغير المناخ على تمتع الإنسان بحقوقه. فحددت اللجنة مجموعة من العقبات والفرص، يتعين لا تزال تواجه قيوداً في كسب الامتثال الحكومي وغير الحكومي لتوصياتها.

تأثير التغيرات المرتبطة بالمناخ على مساكنهم وأراضيهم، وذلك بهدف الوصول إلى سبل العيش والموارد الطبيعية، والتمتع العام بحقوق الإنسان. وقد شملت هذه التغيرات ارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجات حرارة الأرض والمحيطات، بالإضافة إلى الأحداث المدمرة مثل إعصار هايان (Haiyan) في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، فقد أجرت لجنة حماية حقوق الإنسان الفلبينية (CHRP) تحقيقاً وطنياً بشأن حالة حقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً.

وقد حددت اللجنة CHRP - من خلال هذه التحقيقات - تغير المناخ على أنه عامل يساهم في زيادة تعرض المجتمعات المتضررة لانتهاكات حقوق الإنسان - أي خلق مزيد من

مع تزايد أهمية حماية حقوق الإنسان في حالات تغير المناخ والكوارث التي يسببها المناخ، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRI) أن تأخذ دوراً في تحري قضايا حقوق الإنسان ورصدها. في الفلبين، تؤدي اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان الفلبينية (CHRP) هذا الدور.

وقد أجرت لجنة حماية حقوق الإنسان الفلبينية (CHRP) تحقيقاً وطنياً حول تغير المناخ، وذلك للتحقيق في تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، حيث كانت منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) هي من قامت بدور مقدم الالتماس الرئيسي نيابة عن المجتمعات المتضررة من تغير المناخ^١. فجمع التحقيق شهادات من المجتمعات المتضررة بحثاً في كيفية



يعتمد الصيادون من جزيرة بانتايان في الفلبين على الموارد الطبيعية في معيشتهم. لذا، فهم يتأثرون بظروف تغير المناخ أكثر من غيرهم.

تناول معايير حقوق الإنسان، كالامتثال للاتفاقيات الدولية. كما لا تزال هناك قضية رئيسية أخرى يجب على لجنة CHRP معالجتها، ألا وهي صعوبة متابعة تنفيذ توصياتها الرئيسية. فلجنة CHRP لا تتمتع بصلاحيات الملاحقة القضائية، الأمر الذي يحد من قدرتها على إلزامية التعاون مع توصياتها.

في الوقت الذي كان تكليف CHRP هو تحري تأثير تغير المناخ على تمتع الإنسان بحقوقه، كان تكليف NHRIs لا يغطي الأعمال التجارية الخاصة؛ فيما كانهم تقديم توصيات للشركات الكبرى ولكن لا يمكنهم مطالبتهم بالامتثال لهذه التوصيات. فلا تزال العلاقة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان جانباً قيد التطور في نظام حقوق الإنسان.

في ظل هذه التحديات، لا تزال لجنة CHRP تحقق ولايتها من خلال شراكات جديدة وشركات قديمة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، وحتى مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية. فمنظمات المجتمع المدني البيئية تقدم الخبرة في الجوانب العلمية لتغير المناخ، بينما تساعد مجموعات تقديم الخدمات على الأرض في تنظيم المجتمعات لمعالجة تأثيرات تغير المناخ على المستوى المحلي. وتساعد مشاركة هذه المجموعات برنامج CHRP في مناصره مع الحكومة، وكذلك في عرض القضية في المنصات الدولية مثل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ، ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا. وقد

الضعف للأشخاص الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية لخطر الانتهاك، أو لأولئك الأشخاص غير المحميين فعلياً. وقد هدفت هذه التحقيقات إلى إشراك صانعي السياسات في الاستجابة لقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمناخ، وإيجاد طرق لمنع النزوح الناجم عن المناخ أو معالجته. وتُجمع الأدلة من أعضاء المجتمع المحلي والمجتمع المدني والجماعات المساندة، وتشكل هذه الأدلة - جنباً إلى جنب

مع مدخلات الخبراء الأكاديميين- أساس الأسئلة التي تُطرح على صانعي السياسات أثناء إجراء التحقيق. كما تُجرى جلسات الاستماع مع الأطراف التي تقدم معلومات تحت القسم، حيث يمكن أن يكون أي بيان غير مثبت بالدليل أساساً لتقديم شكوى الحنث باليمين.

كما أن التحقيقات الوطنية مهمة من حيث أنها مكلفة برصد امتثال الدولة لالتزاماتها الدولية بحقوق الإنسان، ومن ثم تقديم توصيات إلى الكونغرس بشأن التدابير التي تحسّن حماية حقوق الإنسان وتعرزها. أما في سياق عمليات النزوح المتعلقة بالمناخ فقد كان برنامج CHRP قادراً على دعوة الجهات الحكومية الفاعلة واستجوابها (أيضاً تحت القسم) حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالنزوح الناجم عن المناخ، وقد شمل ذلك - من بين أمور أخرى- قضايا مثل - عدم الجاهزية، ومحدودية الآليات لمعالجة الآثار على المستوى المحلي، ومشاركة الشركات الخاصة الكبرى.

ما زالت القوانين لم تلحظ بعناية حقيقة التهديد الذي يشكله تغير المناخ على تمتع الإنسان بحقوقه. وقد جرى التعامل مع التصدي لآثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال قانون تغير المناخ لعام ٢٠٠٩، وقانون الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لعام ٢٠١٠. لكن القراءة الدقيقة للقانون تظهر أن التشريع يركز على الكفاءة الهيكلية والتنظيمية بدلاً من الجوانب الجوهرية مثل تحسين نوعية المعيشة للمجتمعات المتضررة، والمشاركة الهادفة للمجتمعات في صنع القرار. ولم يكن هناك

لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لكن يمكن للتحقيقات الوطنية في النزوح المرتبط بالمناخ وحقوق الإنسان أن توفر خطوة أولى جيدة نحو بيئة ذات حماية قانونية أقوى للمجتمعات المتضررة.

رينا إس بيموديز reinna.chr@gmail.com
الرئيسية(٥)

تمارا ليجايا جي داماري tljdamary.chr@gmail.com

مساعدة حماية IDP (الأشخاص النازحين داخليا)

مركز الأزمات والنزاع والحماية الإنسانية، لجنة حقوق الإنسان في الفلبين

١. لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، «تحقيق وطني بشأن تغير المناخ»
<https://chr.gov.ph/nicc-2/>

٢. تم التوثيق من لجنة حقوق الإنسان بالفلبين للتحقيق الوطني بشأن حقوق الإنسان للنازحين داخليًا جلسات استماع فيساياس، 21-22 تشرين الأول 2021.

أعربت هذه المنتديات - على مدى السنوات الخمس الماضية - عن اهتمامها ليس فقط بدعم جهود المساندة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في سياق الكوارث المرتبطة بالمناخ، ولكن أيضًا في دمج الأنشطة التي تتحرى انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالمناخ في برامجها التي تركز على المناخ.

وتعدّ المناصرة التشريعية أمراً حاسماً أيضاً في زيادة ترسيخ آليات المساءلة للمساعدة في إجبار الحكومة على إدراج تغير المناخ كقضية من قضايا حقوق الإنسان. وهناك - لا شك - حاجة إلى مراجعة الأطر القانونية القائمة. لذا، ربما يكون إشراك CHRP كمراقب في هياكل التصدي والتكيف مع تغير المناخ داخل الحكومة هو أمر مفيد في اتباع نهج جديد قائم على حقوق الإنسان للاستجابة للمناخ. كما يتوجب أيضاً النظر بجديّة في إطار قانوني منفصل لحماية النازحين داخلياً، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا بسبب الآثار المرتبطة بالمناخ.

تطبيق قانون اللاجئين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية: الكوارث وتغير المناخ والنظام

العام

كليو هانسن-لوهري

عندما تكون آثار تغير المناخ والكوارث مقلقة على نحو خطير للنظام العام في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، فإن أولئك الذين يُجبرون على الفرار عبر الحدود قد يصبحون لاجئين. ومع ذلك، يتعين القيام بالمزيد من العمل لمساعدة صانعي القرار على تطبيق تعريفات إقليمية للاجئين في هذا السياق.

أفريقية و ١٤ دولة في أمريكا اللاتينية. والسؤال هو: هل يمكن أن يحدث اضطراب خطير في النظام العام يتعلق بتغير المناخ والكوارث، لأغراض التعريفات الموسعة للاجئين؟

لقد طبقت بعض الدول بالفعل التعريفات الموسعة للاجئين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على المشردين في سياق تغير المناخ والكوارث. وكان ذلك - حيثما حدث - على أساس تأثير الكارثة على النظام العام. فلقد تم -

على سبيل المثال- الاعتراف بالصوماليين الفارين من الجفاف، وانعدام الأمن الغذائي، والمجاعة، والعنف، في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ كلاجئين في كينيا بموجب التعريف الموسع للاجئين في إفريقيا. وفي أمريكا اللاتينية، فقد

لقد وسعت إفريقيا وأمريكا اللاتينية تعريف «اللاجئ» الذي استخدم في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين ليشمل مفهوم اللاجئ: الأشخاص الذين فروا من أحداث معينة، بما في ذلك الأحداث أو الظروف التي تهدد النظام العام بشكل خطير. وتوجد هذه التعريفات الموسعة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية OAU لعام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا وإعلان قرطاجنة Gartajena لعام ١٩٨٤ الخاص باللاجئين في أمريكا اللاتينية^١.

ونتيجة لذلك، فإنه يحق لطالبي اللجوء الذين أُجبروا على مغادرة بلدانهم بسبب اضطراب خطير في النظام العام المطالبة قانونياً بالحصول على حماية اللاجئين في ٤٨ دولة

القرار على تحديد متى يحق للأشخاص الحصول على الحماية في مثل هذه الظروف.

في عام ٢٠٢٠، عمدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR أول توجيه رسمي لها يتعلق بتطبيق قانون اللاجئين في حالات الكوارث وتغير المناخ في التقرير الموسوم بـ «الاعتبارات القانونية المتعلقة بمطالبات الحماية الدولية المقدمة في حالة الآثار القاسية لتغير المناخ والكوارث»، حيث أكدت فيه أن الأشخاص الذين يفرون في حالات تغير المناخ والكوارث قد يصبحون لاجئين بموجب تعريفَي اللاجئين الموسعين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

تقدم إرشادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساهمة مهمة في تفسير التعريفين الإقليميين للاجئين من خلال تأكيد وجهة نظر الوكالة بأن الاضطرابات الخطيرة في النظام العام ربما تحدث بسبب آثار تغير المناخ والكوارث. ومع ذلك، يبقى هناك الكثير من الأسئلة، نحو: في أي ظروف سيحصل إخلال خطير بالنظام العام كأمر واقع؟ وكيف يجب على صانع القرار تحديد وجود إخلال خطير في النظام العام؟ وما هو الدليل الذي سيكون كافياً لإثبات ذلك؟

الحاجة إلى التوجيه العملي

هناك حاجة إلى إرشادات عملية وإرشادات مبدئية لصانعي القرار، وذلك لضمان أن التنفيذ الفاعل لهذه الأدوات الإقليمية يمكن تحقيقه بالكامل، وبطريقة تعكس الظروف المتغيرة التي يحتاج فيها الناس إلى الحماية. ويجب أن تتضمن هذه التوجيهات شيئين اثنين أساسيين:

١. مؤشرات النظام العام

ولنفهم متى يمكن أن يؤدي تغير المناخ والكوارث إلى إخلال خطير في النظام العام، يصبح من الضروري أولاً أن يكون لدينا فهم واضح لما يعنيه مفهوم «النظام العام»، وذلك لأغراض التعريفات الإقليمية للاجئين، كما يجب أن يكون لدينا معرفة بكيفية قياسه وتقييمه عملياً. ويمكن تعقيد هذه الأسئلة أكثر بسبب حقيقة مفادها أن معنى مصطلح «النظام العام»، ما زال غامضاً في قانون اللاجئين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهناك أيضاً اختلافات في وجهات النظر حول ما إذا كان ينبغي تفسير النظام العام بشكل ضيق (على سبيل المثال، «القانون والنظام

طبقت المكسيك تعريف قرطاجنة Cartagena للاجئين على بعض الهايتيين المتضررين من زلزال عام ٢٠١٠. لكن دولا أخرى ما زالت مترددة في القيام بذلك، على أساس أن الحماية، بالنسبة لهم- بموجب صكوك اللاجئين الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية-، متاحة فقط لأولئك الفارين من الأحداث الناتجة «من صنع الإنسان» في مقابل الأحداث التي تخلقها «الطبيعية». ويخطئ هذا النهج في افتراض أنه يمكن تحديد أسباب هروب الشخص وتصنيفه بدقة باستخدام مثل هذه التعريفات. وقد أصبح هناك اعتراف متزايد في الآونة الأخيرة بأن الكوارث البيئية ليست كلها «طبيعية»، ولكنها نتيجة مشتركة للأخطار الطبيعية والعناصر البشرية التي تسبب «اضطراباً خطيراً في أداء المجتمع أو السكان على أي نطاق»^٢.

ويمكن أن يكون لتغير المناخ والكوارث تأثيرات واسعة النطاق على المجتمع، ويكون ذلك من خلال تدمير الأرض وسبل العيش للناس، وتدمير البنية التحتية العامة والمرافق الصحية والتعليمية. وسيكون هناك - في كثير من الأحيان - عواقب على الأمن الغذائي والسلامة البدنية للناس. ويمكن أن تؤدي هذه التأثيرات إلى الفوضى والارتباك وإلى تدهور الأمن الداخلي والاستقرار في البلد بشكل عام. كما يمكن أن تؤدي الآثار القاسية لتغير المناخ والكوارث إلى تفاقم مسببات الضعف القائمة والعوامل الأخرى مثل سوء الحاكمية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتوترات الداخلية وشح الموارد الطبيعية - وهذه مجموعها عوامل تقوض النظام العام^٣.

عندما ينتقل الأشخاص عبر الحدود طالبين اللجوء، يقع على عاتق الدول، كما يقع على عاتق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات معينة- اتخاذ القرار حول من يطلق عليه لقب «لاجئ». وفي الوقت الحاضر فإن عدم وجود السوابق القضائية والتوجيه العملي بشأن تعريفات اللاجئين على المستوى الإقليمي يعيق استخدام هذه التعريفات من قبل صانعي القرار. ونظراً لعدم وجود توجيهات إرشادية حول معنى مصطلح «النظام العام» أو كيف يمكن أن يتعرض النظام العام للاضطراب الشديد في حالات تغير المناخ والكوارث، يصبح القيام بالمزيد من العمل ضرورة لمساعدة صانعي

الحالتين التاليتين. ففي عام ٢٠٢١، أثرت الفيضانات القاسية في جنوب السودان على أكثر من ٨٠٠٠٠٠ شخص في بلد كان يعاني أصلاً من الجوع الشديد بسبب الآثار المتراكمة للنزوح المتكرر في البلد، ومن الجفاف والفيضانات. وفي تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠، كان للأمطار الغزيرة وشدة العواصف والانهارات الأرضية الناجمة عن إعصاري إيتا Eta وإوتا Iota آثار هائلة على اندماد الأمن الغذائي والصحة العامة والبنية التحتية وسبل عيش الناس في عدد من بلدان أمريكا الوسطى التي كانت تعاني أصلاً من أعمال عنف داخلية خطيرة.

خاتمة

إن تطوير مؤشرات النظام العام ودراسات الحالة من شأنه أن يعزز هدفين حاسمين؛ الأول هو توفير قدر أكبر من الوضوح واليقين للدول، وصانعي القرار والممارسين القانونيين لمعرفة متى يُعدّ الشخص الذي ينتقل عبر الحدود، في سياق تغير المناخ والكوارث، لاجئاً وبالتالي يحق له حماية اللاجئين، ومتى لا يكون لاجئاً. والهدف الثاني هو ضمان أن يظل قانون اللاجئين في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وثيق الصلة بالأسباب الحالية والناشئة للنزوح، وبالتالي يظل فعالاً في تحقيق الغرض من أنظمة حماية اللاجئين في كلا المنطقتين.

كليو هانسن-لوري

cleo.hansenlohrey@utas.edu.au cleohanlo

طالبة دكتوراه من جامعة تسمانيا

١. Africa www.refworld.org/docid/3ae6b36018.html;

٢. Cartagena www.refworld.org/docid/3ae6b36c.html

في حين أن إعلان قرطاجنة Cartagena هو صك غير ملزم، إلا أن البلدان التالية قد أدرجت أسس النظام العام - بشكل مباشر أو غير مباشر - في قوانينها المحلية، وهي: الأرجنتين، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، نيكاراغوا، باراغواي، وأوروغواي. كما أدرجت بليز والبيرو مفردات أسس النظام العام في التعريف الموسع للاجئين في إفريقيا. ولم تعتمد البرازيل بشكل مباشر أسس النظام العام لقرطاجنة Cartagena في تشريعاتها المحلية ولكنها نفذتها في التطبيقات المحلية.

٣. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

www.undrr.org/terminology/disaster

٤. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٢٠) الاعتبارات القانونية فيما يتعلق بمطالبات الحماية الدولية المقدمة في حالات الأثر القاسية لتغير المناخ والكوارث [2] www.refworld.org/docid/5f75f2734.html

٥. كما هو معترف به في أجنحة البحث للمضي قدماً باستجابات القانون والسياسات للنزوح والهجرة في حالات الكوارث وتغير المناخ (الوثيقة الختامية لسلسلة ورش العمل التي عقدت في عام ٢٠٢١

https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/research-agenda

٦. هذا هو موضوع أطروحة الدكتوراه للمؤلف. انظر أيضاً وود (Wood T) و هانسن لوهاري (Hansen-Lohrey C) (2021) «الكوارث وتغير المناخ والنظام العام: تطبيق مبدئي لتعريفات اللاجئين الإقليمية»، مدونة RLI حول قانون اللاجئين والهجرة القسرية (24 مايو 2021). bit.ly/RLI-blog-disasters-public-order-2021-05-24

«) أو تفسيره على نطاق واسع (ليشمل مفاهيم مثل النظام الأخلاقي والاجتماعي).

وفي حين لا يزال النطاق الكامل لمفهوم النظام العام غير قطعي الدلالة، فإن المصطلح مقبول لغاية الآن على أنه يتعلق بشكل أساسي باستقرار الدولة والمجتمع وأمنهما، فمن الاستحالة بمكان صياغة قائمة دقيقة وشاملة بجميع المواقف التي قد تؤدي إلى إخلال النظام العام في جميع البلدان. ولكن يمكن - مع ذلك - تحديد «المؤشرات» الأكثر شيوعاً التي يمكن استخدامها لقياس كيفية حصول النظام أو الفوضى على أرض الواقع.

إن مؤشرات النظام العام - وهي حقائق أو أدلة معينة تشير، عند توافرها، إلى التمسك بالنظام العام - يمكن لصانعي القرار استخدامها لتقييم الظروف في بلد معين أو منطقة معينة عند إجرائه تقييماً شاملاً فيما إذا كان ثمة إخلال بالنظام قد حصل في النهاية، وفيما إذا كان يمكن تصنيف ذلك الإخلال على أنه اضطراب خطير.

إن مصطلح النظام العام هو مصطلح تقني موجود في الوثائق القانونية، ولهذا يتوجب تحديد دلالات النظام العام من خلال تطبيق مبادئ التفسيرات القانونية الراسخة. وتشير الأبحاث الأولية إلى أنه يمكن، على أقل تقدير، تجميع هذه المؤشرات في فئتين رئيسيتين، لكنهما - لا شك - مترابطتان: أولاهما التشغيل الفعال لسيادة القانون واحترامه؛ وثانيتهما احترام حقوق الإنسان كرامته والحريات الأساسية للناس. والأهم من ذلك كله وجوب أن تكون أي مؤشرات تتعلق بالنظام العام واضحة وقابلة للتطبيق المتسق والعملية في الظروف المختلفة بناء على أدلة موضوعية.

٢. دراسات الحالة

تطوّر دراسات الحالة الموجهة عملياً مؤشرات النظام العام المحددة على الأحداث التي وقعت في حالات تغير المناخ والكوارث. ويمكن لدراسات الحالة هذه أن توفر إرشادات للقضاة وصانعي القرار عند تقييمهم إن كان شخص ما قد هرب بسبب اضطراب خطير في النظام العام، كما يمكن استخدامها من قبل الممارسين والمحامين الحقوقيين لدعم طلبات اللجوء. ويمكن لعدد من الأحداث والكوارث الأخيرة المتعلقة بالمناخ أن تشكل أيضاً الأساس لدراسات الحالة هذه، نحو ما حصل في

اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي: رؤية للمستقبل بشأن تغير المناخ والكوارث؟

جيروم إيلي

يعالج التقرير الأخير لـ لجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي قضية تأثير الكوارث والآثار القاسية لتغير المناخ على النزوح الداخلي، ويدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات فورية، وإلى تخطيط أفضل للمستقبل. بينما يتساءل بعض المعلقين -في الوقت الذي يقررون فيه بالأعمال الأساسية التي قام بها الفريق - ما إذا كان التقرير يذهب بعيداً بما فيه الكفاية.

أنشئت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩، وذلك لوضع توصيات ملموسة محددة حول أفضل السبل لمنع أزمة النزوح الداخلي العالمية والاستجابة لها وتحقيق حلول لها^١. فكلفت اللجنة بالمساعدة في تعزيز «التعاون بين الجهات الإنسانية والإغاثية، وإذا اقتضت الضرورة التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال السلام»، وتتلقي اللجنة استشارات بشأن النزوح في مناطق محددة^٢ ومن هيئات بعينها مثل المنبر المعني بالنزوح بسبب الكوارث (PDD) ومنصة المناخ والهجرة والنزوح (CMDP)^٣.

توصيات: وقاية أم حلول أم كليهما؟ على الرغم من التحدي المزدوج المتمثل في الإلحاح الفوري والتخطيط للمستقبل، فإن توصيات الفريق الجادة يمكن الحصول عليها جميعاً تقريباً في الفصل الخاص بتعزيز الوقاية. وعند ادراكنا بأن تركيز الفريق كان على الحلول وأنه بالتالي «لم يعالج الوقاية بدرجة كبيرة من العمق»، فإن التقرير ينظر في المقام الأول في آثار الكوارث وتغير المناخ من خلال تحليل الخطوات التي ينبغي اتخاذها على وجه السرعة لمنع مخاطر النزوح أو تخفيفها^٤ (الصفحة ٤١)، بدلاً من النظر في كيفية حشد الحلول للأوضاع القائمة - أو تلك التي طال أحياناً أمدها - المرتبطة كلها بالعوامل البيئية.

لقد أثار مثل هذا النهج بعض التحفظات بين أفراد المجتمع المدني، كما أثار تحفظات بين خبراء المحتوى. وعلى الرغم من الترحيب بعمل الفريق، إلا أن البعض يرى أن التقرير قد فشل في تأطير الموضوع باعتباره قضية تتعلق بالعدالة المناخية، أو أن تغير المناخ ربما تمت معالجته «بطريقة سطحية»^٥ في التقرير، مما مثل فرصة ضائعة للمساعدة في سد ثغرات الحماية. وقد أعرب آخرون عن مخاوفهم من أن هذا التأطير يمكن أن «يعزز الفكرة الخاطئة القائلة بأنه [أي النزوح بسبب الكوارث] نادراً ما يطول أمده، وأنه يتطلب إرادة سياسية أقل واستثمارات مستدامة أقل - لإيجاد الحلول الدائمة له- من النزوح الناجم عن الصراع أو العنف». كما انتقد التقرير على أنه قد يحيل القضية أيضاً إلى مجال الحلول التقنية بدلاً من إبراز الحاجة إلى دمجها بشكل أفضل في التخطيط الوطني الأكبر، وفي العمليات السياسية والأطر المتعددة الأطراف^٦.

نشرت الهيئة تقريرها في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١ تحت عنوان «تسليط الضوء على النزوح الداخلي: رؤية للمستقبل»^٧. ويلقي التقرير الضوء على الأثر المدمر للكوارث وتغير ظروف المناخ، ويهدف إلى توليد زخم سياسي حول الموضوع، كما يهدف إلى تقديم الارشادات لمواجهة تحديات النزوح الداخلي. ويشدد التقرير بشكل خاص على أن «العديد من البلدان الأكثر تعرضاً لخطر تأثيرات تغير ظروف المناخ هي من بين أقل البلدان مسؤولة عن الانبعاثات التي تسببت في ذلك» (الصفحة ٤١). وخلصت لجنة الفريق إلى أن أزمة النزوح الداخلي العالمية تتفاقم بفعل أزمة المناخ العالمية المتزامنة معها، كما خلصت إلى أن حصول الكوارث وظروف تغير المناخ تضع المجتمع الدولي بأسره في مواجهة تحديات نزوح ملحة بالإضافة إلى ظهور حاجة ملحة للتخطيط للمستقبل.

والديناميكيات والفرص ومعايير التخطيط في حالات النزوح الداخلي المرتبطة بتغير المناخ والكوارث. والمفوضية السامية للاجئين (UNHCR) منخرطة هي أيضًا في هذا المستوى من التعقيد البرامجي.^٧

ومما لا شك فيه أنه كان من الممكن أن يقال الكثير عن كيف يمكن للآليات التي اقترحتها الفريق أن يكون لها تأثير إيجابي. فمن الواضح أنه كان ينبغي - بناء على التعليقات الواردة أعلاه - أن يكون هناك رابط أكثر وضوحاً بين الصندوق العالمي لحلول النزوح الداخلي من جهة والتمويل القائم على التنبؤ من جهة أخرى. وبالمثل، فقد كان من الممكن أن يحدد التقرير بشكل أفضل دور الوظيفة الرسمية رفيعة المستوى المقترحة للأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالنزوح المرتبط بالكوارث وتغير المناخ. وينطبق الشيء ذاته على معظم التوصيات والمبادئ المبنية في الفصل الرئيسي من التقرير، مثل الحاجة إلى إيجاد طرق جديدة لتوليد الإرادة السياسية والحفاظ عليها، على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك دعوة الفريق إلى زيادة الفرص بشكل كبير فيما يتعلق بتبادل الأقران وتبادل خبرات التعلم (بما في ذلك من خلال تبادل البيانات والأدلة المحسنة) بين الدول.

قد يكون التخطيط لإيجاد الحلول في حالات النزوح المرتبط بالكوارث والمناخ أحد المواضيع الرئيسية التي تتطلب القيام بمزيد من العمل لتقديم «رؤية للمستقبل» تتناسب بشكل واضح مع الغرض، وتتناسب مع التحديات الحاسمة في عصرنا هذا. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أن التقرير وتوصياته لم ينطلق في تقديم جميع الإجابات دفعة واحدة. فلا يزال هناك مجال لإضافة توصيات جديدة، وبلورة تفاصيل أخرى وجلب المزيد من وجهات النظر. وعلى وجه الخصوص، فقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش - بعد إصدار التقرير - عملية لوضع أجندة عمل بشأن النزوح الداخلي. وتهدف خطة العمل هذه إلى وضع تفاصيل التزامات الأمم المتحدة لمنع النزوح الداخلي وإيجاد حلول دائمة له، مع ضمان المساعدة والحماية لأولئك النازحين. وعند الأخذ في الحسبان تقرير الفريق الرفيع المستوى كمنقطة انطلاق، يصبح من الواجب أن ترتبط خطة العمل هذه أيضاً بأولويات الأمين العام، ولا سيما جدول أعماله المعروف. وقد تولي أجندة العمل هذه مزيداً من الاهتمام بحالات النزوح المرتبطة بتغير المناخ والكوارث. وقد يساعد

وقد يكون من المفيد أن تذكر على الدوام بأن التقرير مبني على مفهوم الترابط والحاجة إلى العمل في وقت واحد فيما يتعلق بالوقاية والاستجابة والحلول الدائمة. وبهذا فإن تركيز التقرير على الوقاية لا يعني بالضرورة انحيازاً غير متوازن لها من جهة، وتجاهلاً للحماية والحلول من جهة أخرى. فالفصل الأساسي في التقرير حول «حتمية الحلول الدائمة» يحمل في ثناياه إشارات إلى الكوارث وتغير المناخ، خاصة عند مناقشته للحاجة إلى إجراءات أكثر تماسكاً وأشد اتساقاً. كما يولي فصل الوقاية ذاته اهتماماً للترابط بين الوقاية والحلول. فعلى سبيل المثال، وفي حين نجد أن التقرير يشير إلى الفجوات وإلى عدم كفاية التمويل المتعلق بالمناخ (فيما يتعلق بالتغطية والكمية والآليات والفرص)، فإنه يحث على توجيه مزيد من التمويل المالي إلى تدخلات التكيف مع المناخ التي تتعلق بحالات النزوح. واستنكر الفريق الافتقار إلى الاستثمار المالي في موضوع الوقاية، ودعا إلى مزيد من الاستثمار في الأدوات الاستباقية القائمة على الأدلة كالتأمين القائم على عملية التنبؤ. ومثل ذلك فقد سلط التقرير الضوء - أثناء مناقشته الحاجة إلى تعزيز الاستثمار ودعم آليات الإنذار المبكر والوقاية المجتمعية - على أنه «في حالة عدم وجود بدائل، ينبغي للدول أن تسهل الهجرة من المناطق المعرضة لمخاطر عالية أو أن تقوم بإعادة التوطين المخطط لها بموافقة المجتمعات المتضررة ومشاركة معها» (الصفحات ٤٤-٤٦).

استكمال عمل الفريق: تسريع العمل للتوصل إلى حلول

كان من الممكن أن يدرس التقرير باهتمام أكبر الخطوات البرمجية المطلوبة على مختلف المستويات وذلك لتوفير الحماية وإيجاد الحلول الدائمة في حالات النزوح المرتبطة بالكوارث وتغير ظروف المناخ. لذا، فإن مزيداً من الاستكشاف لكيفية ارتباط توصيات اللجنة بشأن الحلول مع خصوصية كل واحدة من حالات النزوح المرتبطة بالكوارث وتغير المناخ سيكون مفيداً للغاية. في الواقع، يشير التقرير بطريقة غير مباشرة إلى أن برمجة الحلول هي في الأساس مصدر قلق فقط في الحالات المرتبطة بالنزوح والعنف، في حين أن الموارد المنشورة مؤخراً تشير إلى الحاجة إلى إدراج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث في التخطيط الشامل لحلول النزوح. وتسلط الاستراتيجية الوطنية البنغلاديشية بشأن النزوح الداخلي - على سبيل المثال - الضوء على كيفية تقديم الحلول الدائمة الثلاثة بذاتها مجموعة محددة من القيود

- منصة المناخ والهجرة والنزوح (2020) معالجة تأثير تغير المناخ على النازحين داخليًا: تقديم إلى اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي
bit.ly/CMDP-HLP-submission-2020
www.internaldisplacement-panel.org. ٤
٥. انظر آيكوك، بي، جاكوبس سي و موسيناغا آي (تشرين أول ٢٠٢١) "العدالة أم الصدقة؟ تغير المناخ في تقرير لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى حول النزوح الداخلي، البحث في النزوح الداخلي
bit.ly/Aycock-Jacobs-Mosneaga-justice-or-charity-2021;
تغريدة من قبل كايلى أوبر، منظمة اللاجئين الدولية ، ٢٩ أيلول ٢٠٢١.
https://twitter.com/KaylyOber/status/1443232318697709579?s=20
٦. مركز رصد النزوح الداخلي (٢٠٢١) البناء على الزخم: التزام IDMC بمتابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة رفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالنزوح الداخلي، ص ٥
bit.ly/IDMC-momentum-2021
٧. UNHCR (2021) إرشادات عملية لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول حماية النازحين داخليًا (IDP) في حالات الكوارث والأثار السلبية لتغير المناخ
www.unhcr.org/617170734.pdf
٨. في حين أن تقرير الفريق قد اقترح إنشاء ممثل خاص للأمم العام (SRSG)، إلا أن التطورات الأخرى تشير بدلاً من ذلك إلى احتمال تسمية مستشار خاص معني بإيجاد حلول لمشكلة النزوح الداخلي.
bit.ly/SG-action-agenda-internal-displacement-draft ٩

في توضيح دور مؤسسات الأمم المتحدة وبناء قدراتها في هذا المجال، في الوقت الذي تسرد فيه التعهدات الملموسة والتعاون والتخطيط لتسريع الحلول. وعليه، يمكن لأجندة العمل أيضًا أن تولد زخمًا لمشاركة أصحاب الشأن الآخرين في النزوح المرتبط بالكوارث وتغير المناخ، ولا سيما مشاركة الدول والمجتمع المدني.

جيروم إليي jerome.elie@icvanetwork.org @ElieJee
رئيس - الهجرة القسرية، المجلس الدولي لوكالات العمل التطوعي

١. البند المرجعة للجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي (٢٠٢١)
bit.ly/HLP-TOR
٢. انظر - على سبيل المثال - الاستشارة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن النزوح الداخلي: وجهات نظر المحيط الهادئ وممارساته بشأن تغير المناخ والنزوح بسبب الكوارث، 11 شباط ٢٠٢١
bit.ly/Pacific-regional-consultation-2021
٣. منصة حول النزوح بسبب الكوارث (٢٠٢٠) النزوح الداخلي في حالات الكوارث والآثار القاسية لتغير المناخ: تقديم إلى اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالنزوح الداخلي
bit.ly/PDD-HLP-submission-2020;



لوسيا اجيندي / UNHCR / اللجنة الدولية لشؤون اللاجئين

التحويلات النقدية: التعلم من برنامج الاتحاد الأوروبي في تركيا

ملتم أران، نازي أكتاي، هذال كولاك وجوكسي بايكال

لاحقاً للمخاوف التي نتجت عن طرق الاستهداف التي اتبعت في تركيا، فقد تم اختبار طرق أخرى محتملة في عمليات اختيار الأشخاص الذين يجب أن يتلقوا المساعدة المالية.

الأُسرة - لكي تكون مؤهلة للحصول على المساعدة - أن تقي - على الأقل - بوحدة من المعايير الديموغرافية التالية: (١) أن يكون لديها على الأقل أربعة أطفال (٢) أن يكون لديها نسبة إعالة لا تقل عن ١,٥ (٣) أن يكون لديها على الأقل فرد واحد معاق (٤) أن يكون لديها والد وحيد أو رب أسرة مسن (٥) أن تكون الأسرة مكونة من شابة عزباء وحيدة. وعندما تفي الأسرة - على الأقل - بوحدة من هذه المعايير، فإن جميع أفراد الأسرة يحصلون على مخصصات لكل فرد فيهم، ويتم تحميلها جميعاً على بطاقة بنكية واحدة للأسرة. ومع ذلك، عندما تم تطبيق هذه المعايير الديموغرافية على أرض الواقع، ظلت تغطية ESSN أقل من ٥٠٪ من اللاجئين المتقدمين للبرنامج.

مشاكل الاستهداف في بيئة إنسانية

بدائً ذي بدء، كان مجتمع اللاجئين في تركيا من الفقراء بشكل عام، بمستويات موحدة - إلى حد ما - من الأصول المالية والمعيشة الكريمة. وقد أظهرت البيانات الأساسية على مستوى الدولة - التي جمعت في مايو ٢٠١٧ - بأن ٨٠٪ من السكان اللاجئين المتقدمين لـ ESSN لديهم مستويات إنفاق للفرد أقل من سلة الإنفاق الدنيا (وهو خط فقر يحدده منفذو البرنامج)^٢. كما كانت مستويات رفاهية الأسر - بمرور الوقت - هشة وغير مستقرة.

لقد شكل هذا المعدل المرتفع للفقراء، مع المستويات الرفاهية الأولية المماثلة ومع درجة تدفق (من اللاجئين) عالية تحديات كبيرة للاستهداف (المنشود). كما أظهرت المراجعة النصفية لـ ESSN^٢ في مايو ٢٠١٧ أنه في حين أن استهداف ESSN كان يعطي أولوية يسيرة للأسر الأفقر (فكان مؤيداً للفقراء)، وذلك بوصول ربع الفوائد إلى المجموعة الأدنى من السكان اللاجئين المتقدمين، أصبح الاستهداف بحلول ديسمبر ٢٠١٨ يكاد يكون موحداً عبر كل المجموعات (الخمسة). كما أشار التقييم إلى انتقادات من قبل اللاجئين، بما في ذلك المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للطنز (ESSN) بشأن معايير الاستهداف. فقد أوضح ٥٢ لاجئاً من بين ٦٣ لاجئاً

لقد أنشئ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للطنز (ESSN) التابع للاتحاد الأوروبي في تركيا في تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ ليقوم بعمليات توفير الحوالات النقدية، وبهدف تحسين مستويات معيشة اللاجئين الذين لا يقطنون في المخيمات، فأصبحت الشبكة تدعم حوالي ١,٨ مليون لاجئ بمتوسط مخصص شهري يبلغ ١٥٥ ليرة تركية (حالياً حوالي ١٠,٥ يورو) لكل فرد من أفراد الأسرة بالإضافة إلى مكملات أخرى تقدم فصلياً حسب حجم الأسرة. ويعد برنامج ESSN أكبر برنامج إنساني في تاريخ الاتحاد الأوروبي، ومن المقرر له حالياً أن يستمر حتى أوائل عام ٢٠٢٣^١.

تُستخدم آليات اختيار مختلفة لتقديم المساعدة النقدية للاجئين على مستوى العالم، بما في ذلك الاستهداف الشامل (أي ذلك المقدم للجميع)، والاستهداف الجغرافي، والاستهداف القائم على مجتمع بعينه، والاستهداف الذاتي (أي البرنامج الذي صمم بحيث يستطيع المشاركة فيه فقط أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة)، واستهداف «البديل يعني الاختبار» (أي باستخدام سمات يمكن مراقبتها للأسرة أو أفرادها لتقدير دخلهم عندما تكون بيانات الدخل الأخرى غير متوفرة أو غير موثوقة)، والاستهداف الفئوي (أي اختبار الأفراد الذين ينتمون إلى فئة معينة من الناس) وأخيراً استخدام منهج «بطاقة تجميع النقاط». ومن بين برامج التحويلات النقدية الإنسانية الممولة من الاتحاد الأوروبي، نجد أن منهج «البديل يعني الاختبار» مستخدماً في برامج المساعدة النقدية في العراق ولبنان، بينما يستخدم «الاستهداف الفئوي» في تركيا، ويستخدم منهج يشابه منهج «الاستهداف الشامل» في اليونان.

وقد استخدم برنامج ESSN - منذ إنطلاقه في عام ٢٠١٦ - الاستهداف الفئوي بناءً على المعايير الديموغرافية. وليستطيع أفراد الأسرة الواحدة الحصول على مساعدة ESSN، يتوجب عليهم أن يكونوا مسجلين في حالة حماية دولية أو مؤقتة، كما يتوجب أن يكون عنوانهم مسجلاً في مديرية شؤون السكان والمواطنة. ولكن ابتداءً من حزيران ٢٠١٧، أصبح لزاماً على

الديموغرافي لـ ESNN الأولي، وذلك من أجل تقليل معدل الفقر إلى ٦٩٪. كما أدى توزيع الحوالات على جميع اللاجئين المتقدمين، مع الحفاظ على التكلفة الإجمالية كما هي (أي عن طريق تقليل المبلغ النقدي المحوّل)، إلى محاكاة معدل الفقر بنسبة ٧٠٪، في حين تبين أن توزيع الحوالات على جميع اللاجئين قد أدى إلى معدل فقر ٧١٪.

وقد أجرى التقييم النصفى لمراقف اللاجئين في تركيا باخترار لسيناريوهات استهداف بديلة، بناءً على استهداف الحوالات النقدية عالمياً، فأجرى ذلك على (١) جميع الأطفال (٢) المسنين (٣) النساء اللائي يعشن بمفردهن (٤) ذوي الإعاقة الذين بحوزتهم تقرير طبي. فوجد التقرير أن تأثير مثل هذا التحويل الشامل (من حيث تقليل عدد الفقراء) كان من الممكن أن يتحسن كثيراً. وقد أدى التغيير المحاكى للتغطية - بناءً على مراجعة بسيطة لمعايير الأهلية- إلى زيادة هائلة في التغطية، فارتفعت من ٤٨٪ من اللاجئين الذين يعيشون في أسرة تتلقى حوالات مالية إلى ٩١٪، كما ارتفع إجمالي تكلفة التحويل النقدي بنسبة ١٤٪ في هذا السيناريو، وكان هذا على افتراض أن جميع العائلات المؤهلة ستتقدم بطلب للحصول على المنحة. ولكن عند استبعاد الخمس الأعلى (٢٠٪) من المتقدمين بطلبات من اللاجئين من البرنامج في هذه المحاكاة، تبين أن هذا النهج قد أصبح محايداً تماماً من حيث التكلفة عند مقارنته بالإصدار الحالي من معايير الاستهداف. وسيؤدي هذا النهج «شبه العالمي» - باستثناء شريحة الخمس الأعلى فقط وإدراج جميع الأطفال وكبار السن والمعوقين في البرنامج - إلى انخفاض معدل عدد الفقراء إلى نسبة ٤٧٪، مقارنة بالنهج الأصلي الذي أدى إلى معدل تعداد فقراء بنسبة ٥٠٪، بينما ارتفعت التغطية من ٤٨٪ إلى ٧٨٪.

يقدم برنامج ESNN دروساً مهمة للمانحين وللمنفذي البرنامج. فالذي تعلمناه من تجربة الاستهداف الخاصة بـ ESNN هو أن النهج الشامل الذي يغطي غالبية أسر اللاجئين مع منح نصيب الفرد من المعالين (أي الأطفال، وكبار السن، والمعوقين) ربما كان من الممكن أن يكون أداة أفضل كاستراتيجية استهداف. فكان من الممكن أن تكون تغطية اللاجئين أعلى، وكان من الممكن أن تنخفض نسبة عدد الفقراء أكثر من مستواها في النسخة الحالية من الاستهداف، فقط بتكلفة ماثلة (أو أعلى قليلاً). فمن المنطقي أن جهود الاستهداف التي تستخدم نتائج اختبار PMT يجب أن تركز على «استهداف» الجزء العلوي من

حضرنا مناقشات مجموعة التركيز التي أجريت للتقييم بأن الحوالات ضرورية لتغطية جميع اللاجئين السوريين بغض النظر عن معايير الأهلية لذلك. وقد استمر الإحباط عند اللاجئين من معايير الاستهداف المعمول بها خلال السنوات التالية، كما يتضح ذلك من التعليقات العامة مثل تلك الموجودة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على صفحة ESNN على الفيسبوك:

متى تقبل عائلة مكونة من أربعة أفراد؟ يحصل الآخرون على المساعدة، ونحن لا نحصل عليها. إنجاب طفلين لا يعني أنه ليس لدينا إيجار وفواتير لندفعها. نحن غير قادرين على تغطية هذه النفقات. فهذا ليس عادلاً.

يجب أن تكون جميع العائلات مستفيدة بغض النظر عن عدد الأطفال. فهذه المعايير يجب أن تلغى.

خيارات الاستهداف البديلة

تبين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) أن الاستهداف قد لا يكون مناسباً في بعض الحالات، مثل (١) في أعقاب أزمة تؤثر مباشرة على معظم السكان، حيث تكون الاحتياجات عالية جداً ويكون السكان أكثر تجانساً (أي عندما قد يؤدي الاستهداف إلى حصول توترات إضافية)، (٢) في حالة أن يكون الاستهداف غير ممكن إما عملياً أو منهجياً بسبب قيود القدرة على الاستيعاب أو قيود الوقت، أو عندما يكون هناك نقص في البيانات المتاحة أو وجود قيود على الوصول إلى الحالة، أو (٣) في حالة أن تكون تكلفة الاستهداف أعلى من تقديم المساعدة للجميع.

أجرى التقييم النصفى لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي (ESNN) التابع للاتحاد الأوروبي الذي أعده برنامج الأغذية العالمي (WFP) محاكاة للتغيرات في معدلات الفقر في ظل سيناريوهات استهداف مختلفة. وقد دلت هذه المحاكاة على أن اتباع نهج أكثر عمالية للاستهداف يمكن أن يحسن بشكل هامشي عدد اللاجئين الفقراء (أي النسبة المئوية لأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر) في الوقت الذي يكون أسهل عند التنفيذ -وبذلك من الممكن أن يعد أكثر إنصافاً. وقد حسب معدل الفقر بين إجمالي السكان اللاجئين في بيانات المحاكاة - قبل تلقي المساعدة النقدية- بنسبة ٧٦٪. فاعتمدت محاكاة توزيع الحوالات المالية على الأسر باستخدام معايير الاستهداف

جوكشي بايكال

gokce.baykal@developmentanalytics.org

باحث مستقل

١. كان برنامج الغذاء العالمي (WFP) هو من يدير شبكة الأمان الاجتماعي للطوارئ (ESSN) حتى عام 2020، ثم انتقلت إدارة الشبكة إلى IFRC بدعم من وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (MoFSS) والهلال الأحمر التركي، وبنك هالك (Halkbank). انظر المرجع DG ECHO " شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN): تقدم شريان حياة للاجئين المعرضين للخطر في تركيا». https://ec.europa.eu/echo/essn_en واستحوذت في الآونة الأخيرة "C-ESSN" على حصة من عدد القضايا في تموز 2021. وقد بلغت عدد حالات ESSN اعتباراً من ديسمبر 2021 حوالي 1.5 مليون فرد، بينما غطت C-ESSN 363464 فرداً
٢. برنامج الأغذية العالمي (2018) «تقييم شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ» (ESSN) في تركيا التي تمولها DG ECHO، تشرين ثاني 2016 - كانون ثاني 2018 المجلد 1: تقرير التقييم النهائي - تركيا» bit.ly/ESSN-evaluation-Turkey-Vol1-2018
٣. برنامج الغذاء العالمي (2020). المراجعة النصفية لـ ESSN. شباط 2020 - تركيا. bit.ly/ESSN-mid-term-review-Turkey-2020
٤. التوجيه المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) (2020): توجيه المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية bit.ly/UNHCR-IOM-joint-guidance-basic-needs
٥. المديرية العامة للاتحاد الأوروبي لمفاوضات الجوار والتوسيع (2021) «التقييم الاستراتيجي النصفى لمراقف اللاجئين في تركيا (2016-2019 / 20)» bit.ly/mid-term-evaluation-facility-Turkey-2021

هل يمكن لنشرة الهجرة القسرية أن تدعم طلباً لك للحصول على التمويل؟

أدرجت نشرة الهجرة القسرية في عدة مناسبات في طلبات تمويل البرامج والأبحاث الناجحة بما يحقق الفائدة لكل الأطراف. فإذا كنت متقدماً بطلب للحصول على تمويل خارجي، فهلاً تَكَرَّمت بإدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك (وفي موازنتك) لتعزيز نشر المعلومات والنتائج وأثارها؟ يرجى مراسلة أسرة التحرير على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk

التوزيع، ويجب أن تقدم منحة شبه عالمية لأفراد الأسرة المعالين فيما تبقى من التوزيع، بدلاً من محاولة استهداف أسر اللاجئين الأشد فقراً فقط.

قد يتبين عند النظر ملياً في التجربة في تركيا بأن تبني مثل هذا النهج شبه العالمي للاستهداف في بلدان أخرى ربما يكون أقل تكلفة من الناحية التشغيلية وأكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية داخل مجتمع اللاجئين. فمن شأن هذا النهج أن يقلل من المخاطر الكبيرة المرتبطة بالبرنامج، ومن شأنه أن يقلل كذلك من التوترات الاجتماعية بين الفئات المستفيدة وغير المستفيدة. فمن المحتمل أيضاً - نظراً لأن مستوى الإعانة لكل أسرة لاجئة سيكون أقل، (وسيتم استبعاد أفراد الأسرة في سن العمل من المنحة)، ومن المحتمل تجنب التوترات الاجتماعية مع أولئك الموجودين في المجتمع المضيف الذين يستفيدون من المساعدة الاجتماعية.

ملتم عران

meltem.aran@developmentanalytics.org

مدير قسم تحليلات التنمية

نازلي اکتاكي

nazli.aktakke@developmentanalytics.org

باحث أول في السياسات الاجتماعية، قسم تحليلات التنمية

هذال كولاك

hazal.colak@developmentanalytics.org

عالم بيانات للسياسة الاجتماعية، قسم تحليلات التنمية

أقم التعاون بينك وبين نشرة الهجرة القسرية لتُعزِّزَ طلبَ تمويلك

أدرجت نشرة الهجرة القسرية عدداً من المرات في طلبات تمويل ناجحة لإعداد البرامج والبحوث (ومن هذه الطلبات ما أُرسِلَ إلى مجلس البحوث الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس البحوث النرويجي، ومؤسسة ولكم ترست الخيرية)، فاستفاد المدرِّج والمدرِّج بذلك خيراً.

يرغب الممولون في أن يروا كيف ستنتشر نتائج بحثك وما فيه من دروس لتصل إلى أوسع نطاق من القراء يمكن الوصول إليه، ومنهم صانعو السياسات؟ ويريدون أيضاً أدلة على تأثير البحث. وهانها تُعيِّنُك نشرة الهجرة القسرية.


لعلك تُدرِّجُ عدداً من نشرة الهجرة القسرية أو موضوعاً مُصغراً من النشرة في مقترحك (وفي ميزانيتك)، وذلك لكي يُوسَّعَ نطاقُ نُشرِ ما يُحصَلُ من مشروعك وتأثيره. إذ يمكننا أن نزوِّدَ مشروعك بمعلوماتٍ مخصصةٍ له، وبأدلةٍ على أثره وانتشاره ووصوله إلى حيث يحسن له أن يصل. فإن شئت مناقشة الخيارات، فاتصل بأسرة التحرير من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk.

هناك العديد من الطرق التي يمكنك من خلالها الوصول إلى نشرة RMF ...

مجلتنا متوفرة في صيغة مطبوعة ورقيا وكذلك في صيغة الكترونية على الإنترنت. فنحن نريد أن نضمن تلقي القراء الذين إمكانية وصولهم للمجلة على الإنترنت محدودة وأولئك الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت مطلقا النسخ المطبوعة. ونحن نعلم أيضًا بأنه يمكن للأشخاص المشاركين في تدريب ما أو الذين يشرفون على إدارة المكتبات الاستفادة من إمكانية مشاركة الآخرين نسخ FMR المطبوعة. ولكي تتمكن من تحديد هذه الاحتياجات على سلم الأولويات، نود أن يأخذ القراء الآخرون في الاعتبار فرصة الانتقال إلى نسخة المحررين الموجزة أو قراءة نسخة رقمية من FMR عبر البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk.

@fmreview 

facebook.com/FMReview 

www.linkedin.com/company/forced-migration-review 

موقع FMR الإلكتروني: يمكنك قراءة جميع إصدارات FMR السابقة على الإنترنت واستخدام محرك البحث الخاصة بنا للعثور على الموضوعات التي تهتمك باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية على الرابط: www.fmreview.org/ar/search-fmr

يوفر موجز المحررين أربع صفحات من ورق A4 لتحليل العناوين الرئيسية لمحتوى القضية قيد البحث بالإضافة إلى قائمة لجميع المقالات التي تحتوي على رموز الويب ورموز QR.

اختيار الصور في نشرة الهجرة القسرية

وجوه الناس ذات شأن عظيم في إحياء الكلمات. ولكن لا بد لنا من أن نسأل أنفسنا: أيجتهد أن يَصْرَّ بهم إظهار صورهم أو أن يقوِّض كرامتهم، في وقت ما بطريقة ما من حيث لا نعلم؟

لذا فسياستنا العامة أنه ينبغي لنا أن نحمي هوية الناس الذين تظهر صورهم في نشرة الهجرة القسرية - ما لم يُتَبَيَّن بجلاء أن هذا الاحتياط لا ضرورة إليه - وذلك لما يتجنب استعمال الصور التي تُبْرِز الوجه وإنما بَكَسَلَة الوجه. لمزيد قراءة انظر www.fmreview.org/ar/photo-policy

يعتبر الموجز وسيلة أقل كلفة في إنتاجها وفي إرسالها إلى القراء. ويمكنك الانتقال إلى تلقي نسخة رقمية من موجز المحررين بإرسال بريد إلكتروني إلى fmr@qeh.ox.ac.uk - أو تصفحه عبر الإنترنت. الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيف تأثيرنا على البيئة وتخفيض تكاليف التوزيع.

تنبهات البريد الإلكتروني: يمكنك الانضمام إلى قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بنا لتلقي التحديثات العرضية،

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Jeff Crisp
Independent consultant

Matthew Gibney
Refugee Studies Centre

Lucy W Kiama
HIAS Kenya

Khalid Koser
GCERF

Erin Mooney
UN Protection Capacity/ProCap

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Madeline Garlick
UNHCR

Marcia Vera Espinoza
Queen Margaret University

Richard Williams
Independent consultant

رسالة وداع من ماريون كولدري

أخبرني أحد اللاجئين ذات مرة - وكان محبباً لأن FMR لا يمكنه دعم طلب اللجوء الخاص به - أنني حاصل على وظيفة فقط بسبب أشخاص مثله. ولقد كان محقاً. وقد حاولت أن أظل متذكراً ذلك طوال ٢٨ عاماً في عملي كمحرر مع FMR



لقد كنت على الدوام مدركاً أيضاً أن كل جنيه استرليني وكل دولار و يورو يقدمها المانحون لدعم FMR هي أموال كان من الممكن إنفاقها على البرامج بشكل مباشر لمساعدة الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم. ومع ذلك، فإن هؤلاء المانحين يعدون الأموال المخصصة لنفقات مجلة الهجرة القسرية أموالاً تُنفق في محلها، ولهذا فإنه كان لي الشرف بتلقي التعليقات التقديرية من القراء على مدى ٢٨ عاماً، وتوافر أمثلة على تأثير FMR المباشر وغير المباشر.

لذلك، أود أن أشكر، وأنا أغادر FMR، جميع القراء والمؤلفين والمانحين (وزملائي في FMR على مر السنين) الذين تعاونوا جميعاً لجعل FMR أداة قيمة يمكن الوصول إليها لتبادل المعرفة والتعلم والإلهام للمساعدة في تحسين السياسة والممارسات للنازحين. فإلى أولئك الذين تمت مناقشة حياتهم كنازحين وتحليلها في صفحات نشرة الهجرة القسرية (FMR)، أعبر عن أمني أننا كان لنا تقدير عندهم ، وأنا قدّمنا بعض الفائدة.

لقد تغير الكثير خلال هذه السنوات الـ ٢٨ الماضية.

عندما أُطلقت المجلة في عام ١٩٨٧ بمبادرة طيبة من مؤسسة مركز دراسات اللاجئين، باربرا هاريل بوند، كان مجال دراسات اللاجئين لا يزال مجالاً جديداً. ولقد اعتدنا على تلقي مقالاتٍ مقدّمة من الممارسين أكثر بكثير من تلك المقدمة من الباحثين، لكن هذا الاتجاه انعكس في السنوات الأخيرة. فتغير حجم المجلة وشكلها على مر السنين، ولكن الذي لم يتغير للأسف هو الحاجة إلى مثل هذا المنتدى.

لقد بذلنا ما في وسعنا على مر السنين لتغطية قضايا الساعة (خاصة التي تركز على الدول، مثل بورما والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وسوريا)، وكذلك على القضايا ذات الأهمية المتزايدة (مثل قضايا تغير المناخ، والنزوح من الحضر، والتكنولوجيا) وعلى تلك القضايا التي تستحق اهتماماً أكبر مما تتلقاه الآن (مثل الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز والمجتمعات المحلية). لقد تعلمت الكثير مع كل قضية ... في بعض الأحيان أكثر مما أردت معرفته عن اللا إنسانية ولكن في كثير من الأحيان كانت المعرفة أكثر عن المرونة والابتكار والتصميم والرحمة.

إنني أغادر FMR في وقت يتزايد فيه عدد الأشخاص الفارين من أوكرانيا بسرعة، مع استجابة العالم التي تقدم مقارنات مثيرة للاهتمام مع تلك الاستجابات للتنقلات الكبيرة الأخرى للأشخاص الفارين من الحرب والربح. ربما يكون هذا موضوع قضية مستقبلية في نشرة الهجرة القسرية؟ لن أكون محرراً حينئذ، لكنني سأكون مهتماً جداً بقراءة ذاك العدد ...

أشكر القارئ كونك جزءاً من المجتمع العريض الذي يقرأ ويدعم ويستخدم FMR. وأنا فخور لأني كنت جزءاً منها.

ماريون كولدري

محرر FMR ، ١٩٩٣-٢٠٢٢

